عدد 171 — 14 صفر 1446 (19 أغسطس 2024)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2023–2024 : دورة أبريل 2024

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2024

صفحة

• محضر الجلسة رقم 174 ليوم الثلاثاء 10 محرم 1446هـ (16 يوليوز 2024م)..... 14608

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

• محضر الجلسة رقم 175 ليوم الثلاثاء 10 محرم 1446هـ (16 يوليوز 2024م)..... 14646

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

صفحة

1- مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها (محال من مجلس النواب)؛

2- مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022 (محال من مجلس النواب)؛

3- مشروع قانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي (مودع بالأسبقية لدى مجلس المستشارين من طرف الحكومة).

• محضر الجلسة رقم 176 ليوم الثلاثاء 17 محرم 1446هـ (23 يوليوز 2024م)..... 14688

جدول الأعمال: مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها في "المجال السياحي".

محضر الجلسة رقم 174

التاريخ: الثلاثاء 10 محرم 1446هـ (16 يوليوز 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وخمس وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله حمدا لا ينفذ ولا يتناهى.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وكما جرت العادة، قبل الشروع في معالجة النقط المدرجة في جدول أعمال الجلسة المباركة، أعطي الكلمة للمحترم مولاي عبد الرحمان وافا–أهلا وسهلا السيد الوزير–أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاعنا على ما جد من مراسلات ومن إعلانات.

الكلمة لكم مولاي عبد الرحمان، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحمان و افا، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 16 يوليوز 2024، تقدم به السيد المصطفى الدحماني، منسق مجموعة العدالة الاجتماعية، وبعد إحالة هذا الطلب إلى الحكومة أعربت عن استعدادها للتفاعل معه.

وبالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 9 يوليوز 2024، إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 18 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 68 سؤالا؛

- الأجوبة الكتابية: 8 أجوبة.

وسنكون مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة على موعد مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها؛

- مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022؛

- مشروع قانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليوز 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار حول "إضرابات طلبة كلية الطب والصيدلة"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

تفضلوا السي لحسن.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول مستجدات إضرابات طلبة كلية الطب والصيدلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع لأحد ممثلي الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضلوا السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نتمناو أن هاذ الموضوع نطرحوه لآخر مرة اليوم.

أولا سبق لنا، السيد الوزير، طالبناكم في إطار المادة 168 مرارا وتكرارا باش تجيو لهاذ المجلس باش تنورونا في هاذ الموضوع، وما جيتوش، ولكن دابا خير أنكم قبلتو سؤال آني.

المسألة الثانية، السيد الوزير، كنا نعرفو على أن هاذ الاحتقان مستمر واليوم كاينة مسيرة لهاذ الطلبة أمام قبة البرلمان، نتمناو على أنكم تعطيونا إجابات شافية لطي هاذ الملف اللي تيعاني منه الطلبة والأسر ديالهم وبلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثالث في نفس الموضوع للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس، السي عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

سؤال الفريق الاستقلالي مآله كمآل باقي الأسئلة، فنلتمس توضيحات حول احتجاجات طلبة كليات الطب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الآن الكلمة للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار للإجابة على الأسئلة المتعلقة بإضرابات طلبة كليات الطب والصيدلة.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف ميراوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كيف كتعرفو بأن هاذ الموضوع هو موضوع لمدة أكثر من 5 شهور، ومن أجل حلحلة هاذ الوضعية اللي عرفتها كلية الطب والصيدلة، لأن كتعرفو بأن طب الأسنان ما عندهومش مشكل، ما داخلينش فهاذ السياق، وبعد اجتماعات متعددة، اللي اقترحت الحكومة فيها مجموعة من الأجوبة والصريحة للتساؤلات اللي طرحوها جميع الطلبة، وكذلك الحلول الواقعية للإكراهات اللي تم الوقوف عليها.

مقترحات الحكومة اللي قدمتها الحكومة بتاريخ 25 يونيو 2024، واللي هي مناسبة للوزارات بجوج، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصحة، واعطينا جميع الضمانات، واللي كتشمل واللي جاوبنا عليهم بالنسبة للملف المطلبي ديال الطلبة بواحد المرونة، واللي همت، أولا، مدة التكوين للحصول على دبلوم دكتور في الطب، وأنا مازال كنأكد "دكتور في الطب".

وكذلك، المشاكل اللي كانو طارحين ديال الأطروحات اللي جاوبنا عليها بدقة، واللي كانو راضيين عليها في النقاش اللي عملنا معاهم، كذلك التكوين في التخصص الطبي بالنسبة للسلك الثالث، اللي هو محفز واللي ماعمرو ما كان فتاريخ بلادنا، وكذلك الوضعية القانونية ديال المقيم، اللي هي وضعية اللي ممتازة بالنسبة للوسط الطبي وبالنسبة للمعمول به فجميع الدول، وكذلك التعويضات المخولة للطلبة المتدربين، كيفما ربما تبعتو اللي ضاعفنا هاذ التعويضات على التداريب اللي تيديروها الطلبة.

ولكن، رغم هاذ المجهودات اللي قامت بها الحكومة من أجل التجاوب بإيجابية مع مطالب الطلبة، لأن عندنا قناعة بأن الجودة ديال الأطباء هي جودة الصحة بالنسبة لبلادنا، وكانت عندنا استباقية فجل النقط، وهاذ المقترحات اللي اعطينا، اللي ناقشناها مع الطالبات والطلبة، 12 بهم اللي كانو حاضرين، كان عليهم توافق، ولكن اللي ما كنفهموش وهو كنتوافقو وكيقول لك غادي نرجعو للجموع، وكيمشيو للجموع، وكيقولو عاود ثاني، لا، وهذا ولى طارح لينا مشكل، لأن عملنا قبل فبراير، عملنا 14 اجتماع، اللي بعد المرات اجتماع ليلي، وكنتوافقو ولكن من بعد عاود ثاني كتتغير الأمور.

اليوم، بطلب.. رغم هاذ المجهودات اللي قامت بها الحكومة من أجل التجاوب بإيجابية مع مطالب الطلبة، قام الطلبة بمقاطعة امتحانات الدورة الربيعية، التي تم تنظيمها ابتداء من يوم 26 يونيو، وهاذ التاريخ ديال 26 يونيو، هي فالحقيقة جا من طلب ديال الطلبة باش نرجعو من بعد العيد، وتجاوبنا مع هاذ الطلب، لأن ارتأينا بأن ربما نعطيوهم عاود ثاني الفرص الكاملة.

اليوم، راكم كيفما تبعتو كاينة الفرق البرلمانية بمبادرة وساطة، اللي اتفقنا عليها، معارضة وأغلبية، من أجل التوصل إلى إقناع الطلبة للرجوع إلى كلياتهم وإنقاذ السنة الجامعية.

اليوم، السنة الجامعية مازال نقذوها لأن عندنا الامتحانات فالأسبوع القادم، تنتمنى إن شاء الله يخليو الطلبة والطالبات يدخلو– تنقول يخليو لأن التنسيقية ما تتخليهومش تتقول ليهم ما تمشيوش.

من بين النقط اللي التزمت بها الحكومة بشرط اجتياز الامتحانات واستعادة السير العادي بالكليات وحتى من هاذ المنبر هوما النقط اللي كنلتزمو بها ومازالين كنلتزمو بها:

- إعادة البت في العقوبات التأديبية مع السماح للطلبة الموقوفين باجتياز الامتحانات، أي جميع الطلبة يمشيو يدوزو الامتحانات، وغادي إن شاء الله ملي يساليو الامتحانات نبتو فهاذ العقوبات؛

- تعديل بيان النقط وتعويض نقطة الصفر كيف ما ربما تبعتو، اللي ما حضروش فالدورة الأولى كان فيها 0، كنتعهدو إيلا دخلو للامتحانات غادي نزولوها ما تبقاش فالبيان ديال الطالبات والطلبة، لأن ربما غادي ترافقهم طول حياتهم، واحنا ماشي هو هذا الغرض ديالنا، الغرض ديالنا وهو نرجعو للأقسام ونرجعو للمدرجات؛

- إمكانية – هاذي كانت حتى هي من المطالب ديال الطالبات وديال الطلبة – إمكانية استكمال التكوين بعد النجاح فالامتحانات مع برمجة التداريب الاستشفائية من أجل استدراك الفترات اللي كانو مقاطعين فيها، انطلاقا من الموسم الجامعي المقبل، مع الحرص على استكمال جميع التداريب بغلافها الزمني الكامل باش تكون عندها الجودة ديال التكوين؛

- بالنسبة للنقطة اللي كانت محل نقاش فالأول ديال المقاطعة، وهي تخفيض مدة التكوين من 7 سنوات لـ 6 سنوات، والتي قدم بشأنها الطلبة مجموعة من الدفوعات، من أهمها:

✓ حرمانهم من سنة كاملة من التداريب الاستشفائية، احنا تجاوبنا مع هاذ الطلب واعطينا فرصة وقبلنا باش أي طالبة أو الطالب اللي من بعد 6 سنين وبغا يدير التداريب من بعد التكوين، قلنا له مرحبا وغادي يعطيو فيها المنحة اللي تتكون بالنسبة للتداريب اللي تكلمت عليها من قبل؛

✓ وكاين بعض النقط اللي تكلمو عليها أيضا وحتى هي تجاوبنا معها، اللي عملنا الهدف ديال هاذ التقليص ديال السنة هو ماشي اقتصادي، ولا هو فالحقيقة فالتجويد ديال التكوين لأن بغينا التكوين يكون كيلاءم هاذ التغيرات اللي كاينة اليوم وربما راكم كتبعو، ربما راه عندكم الأبناء اللي عارفين المدة ديال التكوين ديال الطب فجميع الدول اللي كنتعاملو معها، درناه من أجل المساهمة فالنهوض بالمنظومة الصحية الوطنية وتعزيزها بالموارد البشرية اللازمة باعتبار المتطلبات الجديدة لمهنتي الطب والصيدلة؛

✓ وكذلك، التداريب الاستشفائية بالسنة السابعة بالنظام القديم غير مؤطرة، وراه ربما إلى كانو شي أطباء كيعرفو اشنو هما الخبايا ديالها ولا تضمن استيفاء الطلبة للمهارات المهنية التي ينبغي أن يتوفر عليها الطبيب، كما أنها كانت تعرف ممارسات غير محمودة، يجب أن يتم تجاوزها، وهذا الواقع الكل متفق بشأنه، والطلبة أيضا يؤكدون على الاختلالات التي كانت تعرفها السنة السابعة في النظام القديم؛

✓ وكذلك، من أجل تجاوز اختلالات السنة السابعة وتعزيز التكوين الميداني للطلبة، تم اعتماد برمجة جدية للتداريب الاستشفائية للسنة السادسة في النظام الجديد..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

دابا انتهى الوقت، السيد الوزير، يمكن نعطيك شي بعض الثواني للتعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

بغيت نأكد بان كاع التخوفات اللي كانو عند الطلبة بالنسبة للدراسة وبالنسبة للدراسة للتداريب كلها جاوبنا عليها، إيلا كان الطلب بالنسبة للطلبة باش يقراو أحسن وكون عندهم واحد التكوين اللي مؤطر، احنا عندنا كاع الوسائل، لأن اليوم دخلنا الذكاء الاصطناعي، دخلنا (télémédecine) دخلنا المحاكاة، وهاذ الشي كله داخل لأن جاي في هاذ البرمجة الجديدة، وجاي في هاذ المناهج الجديدة وكذلك في هاذ البيداغوجية اللي دخلات اليوم.

كانوامن قبل بالنسبة للتداريب كانو كيديرو 2900 ساعة للتكوين لمدة 7 سنوات.

اليوم 3200 ساعة بالنسبة للتداريب، إذن جودنا كثرنا من التداريب وهاذ التداريب كلها مؤطرة، ماشي بحال ملي كانت السنة السابعة كانو بعض المرات المتدربين كيمشيو للأقاليم وما كانوش مؤطرين، اليوم كولشي مؤطر وكولشي داخل في واحد السياق اللي بيداغوجي وكامل، البرمجة ديال 45 أسبوع للتداريب باش نعززو هاذ الجودة ديال التكوين، وكذلك بالنسبة للحكومة اللي وافقنا على تمكين المستوفين منهم للسنة السادسة الاستفادة من التداريب اللي تكلمت عليها قبيلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير المحترم، أعطي الكلمة بداية لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي لحسن تفضلوا.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

السيد الرئيس المحترم،

أشكركم، السيد الوزير المحترم، على المعطيات والتوضيحات التي ما فتئتم تقدمونها في هاذ الموضوع، سواء أمام ممثلي الأمة أو أمام الرأي العام الوطني.

السيد الوزير،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، ننوه بالإصلاحات الكبرى التي قمتم بها في هاذ القطاع وبمجهوداتكم للنهوض بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، في إطار مقاربة تشاركية ومواكبة للمستجدات داخل فضاء تنافسي ومتغير.

ونشيد بهذه المناسبة، بالعمل الجبار الذي قامت به الحكومة لتنزيل ورش الدولة الاجتماعية من خلال إصلاح المنظومة الصحية، بحيث تملكت الجرأة لفتح هذا الورش الهيكلي من أجل الرقي بالقطاع الصحي، تحقيقا للعدالة المجالية، هدفها تقريب الصحة من المواطنين بمختلف جهات المملكة، وكل هذا لا يتأتى إلا من خلال توفير الموارد البشرية التي تدخل في صلب إصلاح القطاع، بل تعتبر لبنته الأساسية.

السيد الوزير المحترم،

إن موضوع إضراب طلبة كليات الطب والصيدلة نعتبره في فريقنا ملفا اجتماعيا على درجة كبيرة من الأهمية، فهو موضوع يهم الحكومة برمتها، تحت إشراف وتنسيق مباشر من السيد رئيس الحكومة، وهو أيضا ملف يهم الأغلبية والمعارضة، كما يهم الطلبة والأساتذة والأسر والمجتمع المدني.

إنه ملف يشغل بال الجميع في إطار الحرص على مستقبل قطاعنا الصحي وعلى مصلحة أبنائنا وبناتنا، ونود التأكيد هنا على أن باب الحوار كان دوما مفتوحا، وسيظل كذلك من أجل بلورة حلول متوافق عليها، أخذا بعين الاعتبار المصلحة العليا للبلاد، التي تظل فوق كل اعتبار، مع استحضار تعزيز الثقة بالمؤسسات وفي الحكومة لحل هذا الملف، خاصة وأن هاذ الملف ليس مجالا للمزايدة ولا يخضع لمنطق الربح والخسارة، بل الرابح الأكبر في نهاية المطاف هو وطننا العزيز الذي يستحق من أبنائه وبناته الكثير من التفاني والتضحية ونكران الذات.

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة نعي تمام الوعي الإكراهات التي يعرفها هذا الملف، ونتفهم تطلعات وانتظارات طلبات كليات الطب والصيدلة، وهي مناسبة للتنويه بحرصهم القوي على جعل هاذ القطاع قطاعا منخرطا في الإصلاحات الكبرى التي باشرتها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن التعقيب الموالي، الأستاذة لبنى، تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس،

باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نعبر عن أسفنا الشديد لعدم قدرة الحكومة على حلحلة هذا الملف.

إنه ملف دام أكثر من سبعة أشهر، وهذا ملف طال الأمد ديالو، السيد الوزير، احنا كاتحاد الوطني للشغل بالمغرب كنقولو بأنكم كتدفعو الطلبة والأسر ديالهم أنهم يتحملو الأعباء ديال القطاع الخاص والمصاريف ديالو، وكتدفعو الطلبة باش أنهم يهاجرو للخارج، هذا مشكل كبير تيتطرح في البلاد ديالنا.

وبالإضافة، السيد الوزير، انتوما قلتو بأنكم حققتو مجموعة من المطالب واتفقتو عليها، علاش اللي ما تيكونش تحرير محضر اتفاق؟ وهاذ المحضر يتعمم على الناس بحضور الطلبة ونقابتي التعليم العالي.

السيد الوزير،

احنا هاذ الشي اللي دفعنا كممثلين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في مراسلة السيد رئيس الحكومة بمعية الفريق الحركي ومجموعة العدالة الاجتماعية، ورفقة مكونين آخرين من أجل التدخل، حيث انعقد لقاء بين ممثلي الطلبة والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، قبل إصداركم مذكرة غير مفهومة لتنظيم امتحانات وفق الشروط التي كانت محددة مسبقا.

كيفاش السيد الوزير، تترهنو الطلبة بالامتحانات مع العلم أنهم كاين مازالين طلبة موقوفين ما حليتوش المشكل ديالهم؟ حلوا المشكل ديال "رهائن الحكومة" اللي تنسميهم حاليا باش الطلبة يدخلو للامتحانات ديالهم بكل سهولة، وما غيكون حتى شي إشكال.

السيد الوزير المحترم،

ما تنفهموش هاذ الإصرار ديالكم على هاذ الامتحانات بهاذ الطريقة هاذي، في حين أن الأسلم هو خلق مناخ سليم وبعث إشارات إيجابية لاجتياز الامتحانات في ظروف طبيعية، وغني عن البيان القول أن الأهم هو التحصيل النظري والتدريب الميداني وليس اجتياز الامتحانات.

كما لا نفهم، السيد الوزير، تحميل مسؤولية الاحتقان الذي يعرفه القطاع لجهات أخرى، مع العلم أنكم تتحملو المسؤولية بعدم فتح حوار جاد ومسؤول مباشر مع ممثلي الطلبة وكل المتدخلين من أجل إيجاد الصيغ الملائمة لحلحلة هذه الإشكالات العالقة.

وفي الختام، ندعو طلبة كليات الطب والصيدلة إلى التعاون بإيجابية

مع مناظرة الوساطة التي تقودوها عدة جهات، وضمنها البرلمان، من أجل طي هذا الملف وإنقاذ السنة الجامعية.

كنتمناو أننا ما نعاودوش نسمعو هاذ الملف كيروج في قبة البرلمان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نمر إلى التعقيب الموالي والأخير في موضوع الاحتجاجات.

والكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

في الحقيقة ماذا سأقول وما عسى غيري أن يقول وهو يشاهد اليوم أمام البرلمان مجموعة كبيرة، كبيرة، كبيرة جدا من فلذة أكبادنا يصيحون ويهتفون ويصرخون؟

السيد الوزير،

كنشكركم، باسم الفريق الاستقلالي، على ما أعطيتموه من توضيحات، كانت فعلا غائبة عنا.

اليوم بقية جزء آخر وهو الحوار، الحوار، ثم الحوار ولا غير الحوار يمكنه أن يحل هذا المشكل.

عيب وعار في بلد مثل المغرب نرى الطبيب واقفا في احتجاج وإضراب، عيب اليوم نتألم فعلا عندما أرى الطبيب، طبيب المستقبل، واقف في الإضرابات، رغم أن الحكومة أبلت البلاء الحسن.

فاليوم نداؤنا جميعا كمغاربة، ليس البرلمان فقط، بل جميع المغاربة يناشدون أبناءنا الطلبة وأسرهم للعودة إلى العمل، للعودة للتحصيل، للسماح لمن يريد أن يجتاز الامتحان، للسماح لمن يريد أن يجتاز الامتحان ولا يرفض الدخول إلى الامتحان إلا من لا غيرة له على الوطن، مادام أن الحلول موجودة، مادام أن الحوار مفتوح، مادام أن جل المطالب ديال أبناءنا الطلبة يمكنها أن تحل.

فقلتم أن المعاقبين عفا الله عما سلف، أن نقطة الصفر يمكن الوزارة أن تتراجع عنها ولا يبت فيها إلا بعد الامتحان، فأنا أوجه ندائي، نداء الوطنية، ما فيها لا أغلبية لا معارضة، فيها الغيرة الوطنية، عيب باش احنا محتاجين للطبيب ونبقاو تنتظرو الطلبة في باب البرلمان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إذن "معاناة الطلبة بعد البكالوريا" موضوع السؤال الرابع للفريق الحركي.

تفضلوا.

غتكون عندو الإمكانية أنه، تكون عندك الإمكانية في الأسئلة السي عبد اللطيف، ملي تاخذ التعقيب غادي نمدد شوية الفترة ديال التعقيب، حيث دابا انطلقنا في السؤال الرابع، بقي عندك الأسئلة، الأسئلة الآتية استقبالا استغلها ومدد شوية.

تفضلوا السي عبد الله مكاوي، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير المتخذة لبناء آفاق واضح للطلبة بعد حصولهم على شهادة البكالوريا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

أولا، تتعرفو في كل دخول جامعي كنحاولو نتجاوبو مع هاذ الشباب ديالنا اللي تيجي للجامعة، اللي هو في الحقيقة عرس لجميع الأولياء وكذلك عرس لجميع المغاربة، وفي هاذ الصدد الوزارة قامت بإصدار مذكرات وزارية اللي كاينين في المواقع الإلكترونية وتعميمها على جميع رؤساء الجامعات والمؤسسات، وكذلك هاذ المذكرات الإخبارية تتعطي المعلومات الكافية وكذلك لجميع التكوينات اللي غادي تفتح في هاذ السنة المقبلة، وكاين تغيير كبير باش نحاولو نكثرو من الجاذبية ديال

الجامعة المغربية، وكذلك نتجاوبو مع سوق الشغل.

وكذلك، اللي عملناه هو مواصلة اعتماد مراكز اجتياز المباريات على صعيد جميع الجهات ديال المملكة، وكذلك اعتماد منصة (https://www.cursussup.gov.ma) لجميع الطالبات والطلبة تيدخلو لهم باش يحطو الترشيحات ديالهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن تعقيب الفريق المحترم.

السي مكاوي تفضلوا.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، نهنئ التلاميذ الناجحين في امتحانات البكالوريا هذه السنة وعائلاتهم، ونتمنى لهم التوفيق في مسارهم الدراسي المستقبلي، كنا نتمنى التوفيق لباقي التلاميذ الذين لم يحالفهم الحظ جراء أزمة الانقطاع وغياب التوجيه التربوي الأمثل.

السيد الوزير،

بعد تضحيات جسام من الأسر والطلبة، فإن من أول الإشكاليات التي تواجه الطلبة الجدد هي برمجة امتحانات الولوج إلى المدارس العليا في أوقات متقاربة وأحيانا في يوم واحد، فكيف لطالب من الداخلة أو زاكورة أو السمارة أو أزيلال أو بني ملال أو مدينة أخرى وغيرها أن يشارك فيها وهو مضطر للتنقل نحو مراكز إجراء المباراة المتواجدة في مدن بعيدة؟

وهو ما يضرب في العمق مبدأ تكافؤ الفرص ورهان العدالة المجالية والجهوية التربوية المنشودة، فما المانع، السيد الوزير، من تحديد مراكز اجتياز المباراة على مستوى كل جهة لتمكين الطلبة المنتمين إلى هذه الجهات من اجتياز المباراة في أحسن الظروف؟

نسجل أيضا معاناة طلبة المؤسسات ذات الولوج المفتوح الذين يشكلون 82% من مجموع الطلبة بالمغرب، والتي يلجها عموما الطلبة الناجحين الحاصلين على معدلات منخفضة من إشكاليات الاكتظاظ، مما يحيلنا إلى إعادة طرح مساءلة توقيف الحكومة للعديد من الأنوية والمؤسسات الجامعية للقرب بمبرر بإحداث أقطاب جهوية بعيدة المنال، فلا الحكومة أحدثت هذه الأقطاب الجهوية ولا هي فسحت المجال لإحداث مؤسسات جامعية للقرب.

نسجل كذلك للأسف استمرارية إشكالية معاناة طلبة كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان في ظل تعنت الحكومة وعجزها عن إيجاد حل موضوعي لفك الاحتقان القائم، مما يكرس لسنة دراسية بيضاء وما لها من تداعيات وعواقب على مستوى الطلبة.

السيد الوزير،

نسجل كذلك إشكالية معادلة الدبلومات أو (l'équivalence) السيد الوزير، انتوما كتعرفو أن واحد العدد كبير من الطلبة درسو وحصلو على الدبلومات ديالهم.

السيد الوزير، أنا كنتكلم معه وهو كيهضر ما تيتصنت لياش للأسف.

السيد الوزير، السيد الوزير،

نسجل كذلك إشكالية معادلة الدبلومات (l'équivalence) وانتوما كتعرفو أنه واحد العدد كبير من الطلبة، السيد الوزير.. السيد الوزير.. ما تقاطعنيش الله يرضي عليك، التوقيت ديالي السيد الرئيس، دابا السيد الوزير تيقاطعني احنا تنسولوه وهو تيهضر، والله يخليك تصنت، غاتصنت ليا، وا السيد الوزير.. والله يرضي عليك، أنا كنسول الوزير وانت كتهضر معه بحال إيلا ما كيتصنت لياش، والله يرضي عليك وأنا تنسولو وهو تيهضر معه بحال إيلا ما كيتصنت لياش.

والله يرضي عليك، وراه احنا تنهضرو على موضوع مهم ولا.. الله يخليك أنت أصلا خصك تخليه يتصنت ليا راه مشكل هذا، مشكل وطني تيهم أولادنا ووليداتك ووليدات الشعب كامل، خصوصا هاذ المشكل ديال (l'équivalence) راه الوليدات قراو وجاو وتيتسناو عامين أو 3 سنين، اسمح لي الله يخليك.

ختاما، السيد الرئيس، أنا أضم صوتي للأخ، هاذ المنظر اللي تنشوفوه برا صراحة تيألمنا، تيألم لأن دكاترة قراو وكملو وكنشوفوهم كيعانيو، واللي غريب وهو تنشوفو الناس ديال الأمن دايرين بهم بالزراوط والعصي بحال إيلا بغاو يسوطوهم، شيء غريب.

نتمنى أن هاذ المنظر هذا ما يتكررش.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للتفاعل مع التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

أنا غير بغيت نطلب منكم باش نكونو شوية ناخذو شوية المسؤولية ديالنا، هاذ الموضوع راه ماشي موضوع ديال الحزب ولا ديال حكومة ولا ديال وزارة، هذا راه موضوع ديالنا كلنا، هاذ الشي راكم انتوما كنتو فالحكومة من قبل وراكم عشتوه، 2011 و2015 و2019 وذاك الشي

اللي قلتوه في 2019 ما درتوهش.

احنا اللي كنديرو فيه دابا اليوم، أنا اللي تنطلب منكم الله يخليكم هاذ الموضوع راه فيه وليدات وبنيات–كيف ما قالها السيد المستشار المحترم–بغاو يدخلو ما عندهومش سوق فهاذ الشي بغاو يدخلو، وهاذ النقط كاملين ها هوما كاملين، السيد الناطق باسم الحكومة، باسم الحكومة اعطاهم، واش هاذي مازال خصنا نسنيوها؟ والسيدة المستشارة المحترمة، واش خصنا نسنيوها؟ ها هي عندكم كاملة.

ها العرض اللي درتو فالبرلمان كامل، واش هذا ماشي سنية؟ واش ملي غادي نجي نتكلم هنا ماشي سنية هاذي؟ أشنو هوما النقط اللي بقاو عالقين؟ قال لك هاذ النقط اللي بقاو عالقين حليناهم، من النقط اللي كانو مطروحين، لا ماتزيدوش فالعدد ديال الطلبة، واش هذا من حق الطالب باش يقول ما نفتحش فالرشيدية، ومانفتحش فبني ملال، ومانفتحش فكلميم؟

راه خصنا نكونو موضوعيين، واليوم بالله عليكم، شوفوهم حتى انتوما، يالاه ديرو حتى انتوما الوساطة كيفما داروها البرلمانيين، وغادي تشوفو كيفاش غادي ترجعو، واش غادي تقولا لينا.

ها هوما اليوم، اليوم، اليوم البرلمانيين ديالكم، كلهم شافوهم لا المعارضة ولا الأغلبية، دابا هاذ المشكل الله يخليكم، راه ماشي مشكل ديال وزير بوحدو، أولا، جوج ديال الوزارات: وزارة التعليم العالي ووزارة الصحة، وهذا مشكل الحكومة كامل، وبغينا فهاذ المسائل هاذي يكون الشمل ديالنا مجموع، لأن راه كاينين كيفما تكلمتو وليدات وبنيات ماعندهم دخل فهاذ الشي، ماعندهم دخل فهاذ الشي، وخصكم تشوفو ربما إيلا عندكم وليدات ولا بنيات، شوفو أشنو جاري لهم، علاش ما كيدخلوش، شوفو علاش؟

أنا كنتمنى من هاذ المنبر، تنتمنى وكنقول ليكم بأن جميع المشاكل، جميع النقط العالقة حليناها، وانتوما ضامنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

شكرا السي عبد الله.

رجاء السي عبد الله، نقطة نظام فالتسيير؟ على أي؟

شكرا، شكرا.

غادي نسجلو الملاحظة.

السيد الوزير،

النواب والمستشارون وجهان لعملة واحدة، إيلا قاموا بوساطة راه احنا قمنا بيها، نابوا علينا، جزاهم الله علينا ألف خير.

شكرا.

نمر إلى السؤال الموالي والسؤال الخامس، موضوعه "حصيلة الموسم الجامعي الحالي وإجراءات تنزيل النظام البيداغوجي الجديد".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لبسط السؤال.

تفضلوا السي مصطفى الدحماني.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

سؤال يتعلق بحصيلة الموسم الجامعي، واللي من خلاله نود أن نتوجه من خلالكم طبعا، لبعض مسؤولي الجامعة المغربية، على أن التوشح بالرمز الفلسطيني لا يمكن أن يكون محل ازدراء أو استخفاف، بل هو شرف وفخر لكل مغربي ومغربية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

جوابكم على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

تنظن بأن ذاك رأي شخصي ديال الأستاذ، تنظن بأن ما ندخلوش فهاذ السياق هذا، ربما غلط، ماشي كل إنسان كيقدر يغلط، ولكن أنا اللي بغيت نجاوب عليه واللي مهم، وهو هاذ الدخول الجامعي هو كيخلينا نطبقو هاذ التحول ديال المنظومة، اللي طورنا فيها جميع المسالك، اللي اليوم 1037 مسلك مقابل 570 مسلك خلال الموسم الماضي، نوعنا بالنسبة للمسالك، وحاولنا نتجاوبو مع جميع المتطلبات ديال سوق الشغل.

وبغيت نشكر بهاد المناسبة الإخوان ديال النقابات وكذلك الإخوان ديال (CGEM[1]) اللي تعاملو معنا فهاذ الموضوع هذا، باش نديرو التكوينات اللي تكون ملائمة لسوق الشغل، وراه كتعرفو الحكومة والأهمية اللي كتعطيها اليوم بالنسبة للتشغيل.

كذلك، الطاقة الاستيعابية اللي إن شاء الله غادية تزاد، اللي غادي تكون 578 ألف مقابل 563 ألف فالسنة الماضية، وكذلك المجموع ديال الطلبة اللي غادي يكون فتزايد تقريبا ديال 5 حتى لـ 6%.

وهاذ الشي كله احنا كنرقمنو باش يكون كولشي كيدوز على المنصات، وكذلك تفعيل الإصلاح البيداغوجي اللي درنا فيه التكوينات في مسارات منسجمة، وهاذ النقط اللي تنتكلمو عليها اللي ولات مهمة

[1] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc.

بالنسبة للتشغيل هي هاذ المهارات الناعمة وهاذ القوات الناعمة، وكذلك اللغات اللي ولى عليهم الإشهاد وولاو ملزمين لجميع التكوينات، بما فيهم جميع المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود اللي في هاذ السنة هاذي كلهم غادي يدخلو في هاذ المسار ديال التحول ديال هاذ المنظومة.

وراكم عارفين التوجه الكبير اللي كاين عندنا في الوزارة، وهي التمكين ديال الإنسان والجامعة إن شاء الله تنتمناو إن شاء الله تكون جامعات مدى الحياة، الإنسان يجي يدخل للجامعة ويمشي يخدم ولكن يرجع، هاذو هوما الفرص اللي بغينا نعطيو لجميع الشباب ديالنا.

راكم تتعرفو كاينين الناس اللي تيكونو في وضعية هشة وكيجي يقرا عامين وربما خصو يمشي يخدم على والديه وعلى خوتو وغادي يبغي يرجع، بغينا هاذ الجامعة تكون منفتحة وهاذي هي (les crédits ECTS[2]) اللي دخلنا باش نخليو الإنسان يربح الوحدات ديالو وتبقى عندو مدى الحياة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب المجموعة المحترمة.

السي بن فقيه، تفضلوا.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

غا في إطار الاحتفال اليوم بالحصيلة ديال الجامعة المغربية في هاذ السنة، أنا بغيت نهنيك السيد الوزير على الجرأة ديالك، هاذ الجرأة اللي بالفضل ديالها قطعتي الصلة مع مجموعة من البرامج ديال الوزراء السابقين والحكومات السابقة، حيدتي الباشلور وحيدتي الأنوية الجامعية، وقلتي لنا غادي تقرب لنا الجامعة، الطالب يمشي للجامعة ماشي الجامعة اللي غتجي، فلا الطالب جا لهاذ الجامعة ولا الجامعة مشات عند الطالب.

اليوم، الجامعة المغربية الترتيب ديالها وهاذي كنهنيوك عليها كذلك 154 درجة، رتبة، بقى لنا غير واحد الشوية وبهاذ الطريق اللي غاديين فيه مع هاذ التصعيد اللي كاين اليوم مع كلية الطب والطلبة، هاذيك 2 المراتب غادي نخرقوها وغادي ندوزوها إن شاء الله وغادي نوصلو لمرتبة وغادي نتربعو في المرتبة الأخيرة.

المسألة الأخرى اللي بغيت نهنيك عليها، السيد الوزير، هي هاذ الاستباقية ديالكم، والنجاعة ديالكم في التسريع في حل المشاكل، اليوم تتقول لنا بأنه في ظرف أسبوع جلستو مع الطلبة وحليتو معهم جميع الملفات العالقة مع العلم أنه هاذ المشكل تحل من دجنبر 2023، 6 أشهر وهو مستمر ما كاينش، حتى الوساطة ديال الوزراء اللي تدخلو في الملف جهضتها السيد الوزير.

الزملاء ديالك في الحكومة دارو مبادرات وتم الإجهاض ديالها بالإعلان عن الامتحانات، هاذ الطالب اللي ما قراش 7 شهور أشمن امتحان غادي يدوز؟ غير اعطيه غير الحق في الاستعداد النفسي باش يمشي يدوز الامتحان وهو متأهل ومتأهب باش يدوز ذاك الامتحان.

ولكن، تجي تقول لنا اليوم، السيد الوزير، وهذا هو اللي ما بغيناش، ما بغيناش الاستمرار في نشر المغالطات، بأن راه جميع، راه كاين الملفات العالقة، الملفات العالقة راه واضحين، الملف العالق ديال 7 سنوات، العقوبات، برمجة دروس في كل أسدس، المطالبة بمهلة كافية للإعداد للامتحانات وتوقيع محضر اتفاق، راه الله سبحانه وتعالى خاطب المؤمنين وقال لهم: (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ**..).

راه عليك دين، السيد الوزير، في مواجهة، إتق الله في هؤلاء الطلبة، علاش تنقول لك هاذ الكلام السيد الوزير؟ راه هاذ الوطن كان كريما معك، كان كريما معك للغاية، كنت رئيسا لأعتد جامعة من الجامعات ديال المغرب، وأنت اليوم وزير في الحكومة وأديت القسم، نطلب منك أنك تكون الامتثال ديالك لهذاك القسم اللي أديتي وتحمل هاذ الملف بالمسؤولية، راه ما كاين شي احد اللي بغا يركب على ظهر هاذ الطلبة بالبت والمطلق، بالبت والمطلق أقولها لك السيد الوزير، لأنه إذا كنا غنركبو راه ظهورهم ضعاف علاش غنركبو؟ ما تنظنش أنه كاين شي واحد اللي غيفكر.

ثانيا، هاذ المدة ديال التكوين ما فهمناش هاذ المفارقة السيد الوزير، الطلبة القدام اللي في 7 سنين كانو كيقراو 4500، هاذو اللي واحد السنة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة غيقراو 3900 ساعة هاذو غا تقريوهم 4800 ساعة ما فهمناش هاذ المعادلة، نقصتي سنة ومع ذلك زدتي في السوايع ما فهمناش هاذ المفارقة هاذي كيفاش غادي تديرو لها السيد الوزير، ومعذرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للتفاعل مع التعقيب.

تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

هاذ الشي ر اه ما تيحتاجش تصفيقات.

[2] **E**uropean **C**redits **T**ransfer **S**ystem.

أولا، تتقول شي حوايج اللي ما منهمش نهائيا، ماشي أولا خصك تدرس الموضوع قبل ما تخرج بحال هاذ الأرقام هاذي، وبغيت نشكرك لأن نوهتي بالعمل اللي درت في القاضي عياض، شكرا بزاف، بزاف، وقلتي بأن الجامعات المغربية نزلت في الترتيبات، واش تتعرف أش تتقول؟ واش هاذ الشي اللي تتقول واش معقول هاذ الشي؟

بالعكس، بالعكس، كانو عندنا 4 دالجامعات ولاو 6، اليوم احنا واصلين لـ 8، وغادي يدخلو الجامعات بهاذ الوسائل اللي عندنا الجامعات، الحمد لله، المغربية والطالبات والطلبة المغاربة كلهم مطلوبين على الصعيد الدولي، وهذا هو المشكل ديالنا، اولادنا مطلوبين على الصعيد الدولي.

إذن، ما غنبقاوش نشتمو في بعضياتنا، اليوم كاين مشكل اللي فيه وليدات وبنيات وفيه عائلات وخصنا تكون عندنا واحد شوية دالحكمة ونحاولو ما ركبوش على هاذ المسائل هاذي، خصنا نتعاونو عليها، نتعاونو.

أنا تنقول لك بأن هاذ السيد وزير الصحة كاين، كل النقط تعاملنا معها، كلهم ما بقات حتى شي حاجة، ياك دابا تتقول غير على هاذ المسائل اللي تكلمنا عليهم، العقوبات احنا تنقول لك يدخلو وما كاينش شي نقطة اللي تغلبنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم على إسهامكم القيم في هذه الجلسة المباركة.

نرحب بالسيد وزير الصحة، ونمر إلى الأسئلة الموجهة لقطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة حول قطاع المعادن والتي تجمعها وحدة الموضوع، والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "الإصلاحات الاستراتيجية للنهوض بقطاع المعادن بالمغرب".

الكلمة لكم مولاي عبد الرحمان، تفضلوا.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

السيد الرئيس،

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية.

تفضل السي سماعيل.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن الحصيلة الأولية لمخطط المغرب المعدني 2021-2030.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ننتقل إلى السؤال الآني الثالث في نفس الموضوع، للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السي عبد اللطيف الأنصاري، تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

السيد الرئيس، شكرا.

السيدة الوزيرة،

ما هي استراتيجية الوزارة للنهوض بالقطاع المعدني؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بقطاع المعادن.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والشكر موصول لمجموعات فريق التجمع الوطني للأحرار وفريق الاتحاد الاشتراكي والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، على تفضلكم لطرح هاذ السؤال بالغ الأهمية والمتعلق بقطاع المعادن في المملكة المغربية.

أود في البداية أن أؤكد على الدور المهم اللي تيلعبو قطاع المعادن في التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية للبلاد على الصعيد الوطني وحتى على الصعيد الجهوي والترابي.

هاذ القطاع تيتميز بمؤشرات جد مهمة تيساهم بـ 7 ولا 10% من الناتج الداخلي الخام الوطني، وتيساهم بحوالي 28% من الصادرات الوطنية من حيث القيمة، ولكن كلنا عارفين بأن قطاع المعادن من غير الفوسفاط تيعرف عدة تحديات، كتعلق، أولا، أساسا بالحاجة إلى اكتشاف مكامن جديدة، ولكن خاصة أكثر من ذلك إلى تحسين

القيمة المضافة للمواد المعدنية، إضافة طبعا إلى المطالب الاجتماعية والبيئية اللي متزايدة، خصوصا في المناطق اللي تتعرف.. عندها مؤهلات معدنية ومع العلم أن القطاع المعدني تيتسم بواحد العامل اللي هو عامل المجازفة.

فلذلك، وعيا منا بأهمية هاذ القطاع ولتجاوز الإكراهات والتحديات اللي تيواجهها، أعدت الوزارة واحد المقاربة جديدة في هاذ السنتين الماضيتين، اللي تترمي إلى إحداث تغيير نوعي في القطاع المعدني وجعله أكثر جاذبية، هاذ المقاربة الجديدة تترتكز على مجموعة من المحاور، غنذكر منها:

أولا: تعديل الإطار القانوني اللي تينظم القطاع المعدني باش يتلاءم مع المستجدات اللي تيعرفها هاذ القطاع والإكراهات والمطالب الاجتماعية والبيئية، تتعمل الوزارة على استكمال مشروع القانون اللي تيتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم، أخذا بعين الاعتبار سلسلة القيمة لاستغلال المعادن، وكذلك الإشكاليات المرتبطة بتطبيق القانون 33.13 على أرض الواقع.

أهم المستجدات اللي بغينا ندير في هاذ التغيير ديال قانون رقم 33.13:

1- إدراج تدابير خاصة بالمعادن الاستراتيجية والمعادن الحرجة، وإحداث لجنة وطنية للمعادن الاستراتيجية وتحديد لائحة ديال هاذ المعادن الاستراتيجية والمعادن الحرجة؛

2- أيضا تدبير التراث المعدني بتبسيط المساطر الإدارية، خصوصا مساطر المنح والسحب ديال الرخص وإقرار مبدأ المحتوى المحلي من خلال إعطاء أولوية في توظيف اليد العاملة المحلية من ذوي المهارات والكفاءات والتكوينات المطلوبة وأيضا المساهمة في التنمية الاجتماعية المحلية في هاذيك الجهة؛

3- وأيضا النقطة الأخيرة اللي غنذكر، هي تجاوز إشكالية تصنيف بعض المواد المعدنية ما بين قانون المناجم وقانون المقالع، وضعنا واحد القائمة ديال الصخور والمعادن الصناعية غير الفلزية بما في ذلك الجبس والغاسول والصخور الطينية... إلخ؛

المحور الثاني: هو إعادة النظر في تنظيم المؤسسات ديال القطاع وتكييفه مع المتطلبات الجديدة، من خلال مراجعة الهياكل التنظيمية لجل المؤسسات العمومية العاملة في هذا القطاع، أولا، المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن وأيضا المختبر الوطني للمعادن، اللي بغينا يكون عندو أيضا فروع جهوية؛

وأيضا المحور الأخير: هو تفعيل وورش تبسيط المساطر الإدارية والرقمنة ديالها، ووضع السجل العقاري، وهاذي واحد النقطة جد مهمة، السجل العقاري الوطني للتعدين.

للمزيد من الشفافية في تدبير هاذ التراث المعدني، عملت الوزارة على تبسيط المساطر والرقمنة ديالها وإحداث السجل العقاري الوطني للمعادن، السجل اللي هو رقمي ومدمج وتيشمل كل الإجراءات ديال منح الرخص المعدنية والمعايير والمقاييس والإطار القانوني اللي خاص بها، وأيضا السجل الوطني للمشغلين في قطاع التعدين والمعطيات الجيو-علمية؛

كاين واحد المحور آخر، هو تقوية البنية التحتية الجيو-علمية، اللي بغيناها تقدم واحد النظرة واضحة على المؤهلات الجيولوجية للبلاد ديالنا وفرص التعدين، فالوزارة استكملت باش كل مشاريع التخريط الجيولوجية والمسح الجيوفيزيائي والجيو كيميائي بالمناطق اللي فيها مؤهلات معدنية واعدة، وإرساء نظام معلوماتي تيضمن سلاسة الولوج إلى معطيات الجيو- علمية، وتماشيا مع التحول الرقمي في إطار ترويج ونشر المعلومات الخرائطية، رقمنت الوزارة جميع الخرائط الجيو علمية، ووضعت واحد البنك ديال المعلومات الخاصة بها، فالمستعملين يقدرو عبر البوابة المتواجدة في الموقع الرسمي للوزارة، الاطلاع على مختلف الخرائط والمعطيات اللي متوفر عليها، ويمكن أيضا الاقتناء ديالها طبقا للقرار المشترك اللي عملنا مع وزارة الاقتصاد والمالية؛

المحور الأخير أو لا قبل الأخير، هو تأهيل التراث المعدني الوطني، عبر تكثيف المراقبة الميدانية للمشاريع المعدنية، خصوصا ملي تنبغيو نلغيو أو لا نسحبو الرخص اللي غير نشيطة وإعادة الفتح ديالها للبحث والاستغلال.

وقد نجم على هاذ العملية في سنة 2023 إعادة منح واحد 405 رخص منجمية، وأيضا الوزارة كتولي واحد الأهمية بالغة للاستثمار في مجال المعرفة والتطوير والبحث والذكاء الاصطناعي في الصناعة المعدنية، فلذلك وأيضا بما أن هاذ القطاع هو مستهلك كبير للطاقة والمياه كتعمل الوزارة على مواكبة كل الشركات المنجمية اللي انخرطت بشكل ملموس في تحقيق الأهداف الوطنية، بما فيه طبعا التزام المجمع الشريف للفوسفاط بتلبية 100% من الحاجيات ديالو من الطاقة من مصادر متجددة في 2027-2028، من المياه من مصادر غير تقليدية ابتداء من هاذ السنة... إلخ.

بغيت نخلي شوية الوقت للتعقيب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، أعطي الكلمة، بداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد الرئيس مولاي عبد الرحمان تفضل.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة الوزيرة، على المعلومات.

احنا في الفريق طرحنا واحد المجموعة ديال الأسئلة في هاذ القطاع وجزء من هاذ الأسئلة كيتعلق بتثمين الثروات المعدنية في بلادنا وباستراتيجية الحكومة في هاذ الإطار، واحنا اليوم كنكررو نفس السؤال لأن الغاية والرغبة تحذونا إلى الرفع من القيمة المضافة ديال هاذ الثروة المعدنية في بلادنا.

احنا تنعرفو بأن المعدن المحول المصدر القيمة المضافة ديالو كتكون أكبر من المعدن الخام المصدر.

بغينا أيضا ندخلو في واحد التنافسية حقيقية مع البلدان الأخرى اللي عندها نفس الثروة، وبغينا نحاربو أيضا المظاهر ديال العشوائية في الاستغلال اللي تطبع هاذ القطاع في مجمله، وبغينا أيضا نحققو صناعة تعدينية تحويلية حقيقية تتخلق مناصب للشغل وكتساهم في الوعاء الضريبي.

وبغينا أيضا يكون القطاع ديالنا ديال المعادن والمرتكزات ديال الاستراتيجية البديلة للاقتصاد والتنمية في بلدنا اللي ما خصهاش تبقى مرتبطة بالمطر، ولهذا خصنا نشجعو الاستثمار الحقيقي في هاذ القطاع، والذي له برامج ورؤية ونحميوه من المنافسة غير المشروعة.

ولكن اسمحوا لي السيدة الوزيرة باش ندير هنايا واحد 2 ملاحظات:

- الملاحظة الأولى: في اعتقادنا أنه من المفيد أن يكون عندكم، السيدة الوزيرة، مخاطب حقيقي وشريك فعال في الميدان من المهنيين، صحيح كاينة هاذيك الفيدرالية ديال الصناعة التعدينية، ولكن في اعتقادنا لها ما لها هي مجرد جمعية لها ما لها وعليها ما عليها وربما ما كتضمنش جميع المهنيين، اليوم المهنيين التعدينيين هم الوحيدون من بين مهن أخرى اللي لا ينتظمون في غرف مهنية على غرار الغرف المهنية الأخرى.

ولهذا الغرض وبهدف تنفيذ استراتيجيتكم في القطاع، نخبركم بأننا نحن بصدد تهيئ واحد مقترح قانون لخلق غرفة تعدينية بالمغرب على غرار الدول الأخرى.

- الملاحظة الثانية: نرجعو لهذاك الموضوع ديال (CADETAF[3]) احنا باقي كنطالبو باش نديرو واحد التقييم لعمل هاذ المؤسسة وكنتمناو أنها تكون من بين المؤسسات اللي غادي تراجعو فيها وتبدلو فيها النظر.

اليوم خصنا نطرحو السؤال بكل جرأة: هل هناك حاجة لاستمرار تواجد هاذ المؤسسة مع وجود واحد الاستراتيجية الهادفة إلى تثمين المعادن في المنطقة وفي بلادنا عموما؟

وإلا واش الحاجة لا تدعو إلى إعادة النظر في القانون المنظم لها اللي كيعود لظهير ديال 1960، وكيظهر لي واحنا باش نساعدوكم في هاذ الإطار، السيدة الوزيرة، درنا واحد الاقتراح ديال مبادرة ديال واحد المهمة استطلاعية لهاذ المؤسسة اللي غيكون الهدف ديالها هو البحث عن مكامن الخلل فيها، تنتمناو، السيد الرئيس، أنكم تقبلو هاد المبادرة في المكتب.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إذن التعقيب الموالي للفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نطلب منكم تبسيط المسطرة المنجمية خاصة قانون 33.13 بالنسبة للصناع التقليديين، وكذا أصحاب الشركات الصغرى والمتوسطة، فيما يخص إلغاء الدراسة البيئية مع إلزامها على الشركات الكبرى، وعدم تقليص المساحة المحددة لطلب رخصة الاستغلال للمناجم والمصرح بها وعدم برمجة موافقة ترخيص الرخصة المعدنية للمجالس الجماعية الترابية في دوراتها، وتسريع ملفات الاحتلال المؤقت من لدن الوكالة الوطنية للمياه والغابات، وكذا أراضي الجماعات السلالية، وأيضا إلغاء طلب برنامج الأشغال البدئية من طرف مديرية المعادن والتمسك ببرنامج الأشغال المؤقتة لثلاث سنوات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نطلب منكم منع بعض اللوبيات في هذا القطاع، التي تسيطر على جل الرخص بدون استغلالها، وخير مثال السيدة الوزيرة جهة درعة–تافيلالت، هناك لوبي بإقليم الرشيدية يستحوذ على مجموع من الرخص المعدنية بدون موجب حق، والأخطر من هذا يتلاعب بها ويتاجر فيها على مرأى ومسمع المديرية الجهوية للمعادن بالرشيدية.

السيدة الوزيرة،

التلاعب اللي كان وقع في المديرية ديالكم في الرشيدية، في نقل المعادن وإعطاء الرخص راه بعض الموظفين ديالكم متابعين أمام القضاء، لكن الغريب في الأمر هو أن أرباب الشركات هم المتورطين الكبار لكن بدون متابعة، ولا الموظفين حيطهم قصير؟

لهذا نطلب منكم، السيدة الوزيرة، التفاتة لهذه الجهة اللي

[3] **C**entrale d'**A**chat et de **D**éveloppement de la région Minière du **Ta**filalet et de **F**iguig.

فيها الأخطبوط وسماسرة كبار اللي فسدوا القطاع ككل في جهة درعة–تافيلالت.

سيري شوفي، السيدة الوزيرة، أشنو واقع في قصر أغبري، وقصر أسلا بجماعة ملعب، راه الناس مساكن يعانون بسبب متفجرات قوية، تهتز على إثرها المنازل والأقسام وخاصة بالليل وتنشر الرعب في صفوف السكان والتلاميذ، والأخطر في ذلك أن هذه الشركة تقوم بطحن المعادن المستخرجة باستعمال آلات عملاقة ينتج عنها انتشار كثيف للغبار يسبب اختناق وأمراض للأطفال والشيوخ، وينذر بكارثة صحية بيئية خطيرة، كما أنه تيستغل النفوذ ديالو على الضعفاء والفقراء، لأنه رئيس الجماعة.

لهذا نحملكم، السيدة الوزيرة، جميع المسؤولية أمام العبد وأمام الله، هاذ الغلاء، ها الجفاف، ونزيدهم الغبار ديال المعادن المردوم، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر للتعقيب بالموالي للفريق الاستقلالي.

السي عبد اللطيف تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

شكرا على الإيضاحات.

فقطاع المعادن من القطاعات المهمة جدا في بلادنا في الاقتصاد المغربي، إلا أنني أنا في التعقيب ديالي غنركز على نقطتين أساسيتين كيبان ليا واللي عولج على كل حال في المداخلات السابقة، هو مستوى التثمين، لأنه لا يعقل السياق الحالي اللي عندنا ميثاق جديد للاستثمار وعندنا سياسة التشجيع "صنع في المغرب"، وبلادنا الحمد لله حباها الله بثروة هائلة من المعادن، فما يمكنش أن المستوى ديال التثمين ضروري أننا نشتغلو عليه أكثر وأكثر، وأنا عندي اليقين أن السيدة الوزيرة بالجدية المعهودة فيها تعمل على ذلك، ولكن هذا غير كافي.

بالنسبة للنقطة الثانية، وهي ارتباطا بأهمية القطاع مع السياسة المتبعة ببلادنا ديال الجهوية الموسعة، وبغيت نعطي المثال فالإخوان اللي سبقوني هضرو على ما يمكنش نهضرو على المعادن وما نهضروش على جهة درعة–تافيلالت، جهة درعة-تافيلالت جهة لا تساهم في الناتج الداخلي الخام إلا بنسبة 2.6%، وهذا لا يعقل، خصوصا ملي تنعرفو بأنه تزخر بطاقات هائلة من المعادن أكثر من 40% من الثروة المعدنية على المستوى الوطني.

وفي السياق الحالي–اللي قلت–ديال تشجيع الاستثمار إلى غير ذلك، هذا أحسن السبل للنهوض بهاذ الجهة هاذي، فلابد فاش تكون واحد الالتقائية من بين قطاعات معينة، الصناعة والتجارة مثلا، أن الآن الزخم اللي تنعرفوه في القطاعات الصناعية كصناعة السيارات وصناعة الطائرات، مجموعة من المواد التي تشتغل في هذه الصناعات مستوردة، وهي توجد عندنا كمواد خام فالمعادن الخام عندنا.

فلا يعقل أن المغرب مثلا في (la barytine) يعتبر المغرب المصدر الثالث على المستوى الدولي والعالمي، فهناك كميات هائلة نصدرها للخارج دون أدنى تثمين، فمستوى التثمين محدود جدا، فلابد الاشتغال بجد على الموضوع ديال التثمين لأنه ما يمكنشاي تكون نهضة اقتصادية ببلادنا إلى ما كانش القطاع الصناعي يلعب الدور المنوط به، دون أن ننسى أن هاذ القطاع، خصوصا في جهة فقيرة كجهة درعة-تافيلالت والأثر اللي عنده على خلق الثروة وعلى خلق مناصب الشغل.

فلا بد.. أنا كنعرف بلي السيدة الوزيرة تعمل على إعادة ترتيب هاذ الرخص لأن هناك مجموعة من الرخص التي انتهت الصلاحية ديالها واستنزفت الأماكن اللي كانت فيها، إعادة المنح ديالها تشتغل عليها الوزارة بجد، وأيضا إعادة ترخيص مناطق أخرى من بعد اللي تيبان فيها مؤهلات وتزخر بطاقات مهمة من المعادن.

إذن، فلا بد من الربط ولابد من العمل المتناغم ما بين المكونات ديال الدولة كلها، وخصوصا في إطار الجهوية الموسعة، فالمجلس الجهوي مثلا ديال درعة-تافيلالت أنا كنت تنتمنى أن هاذ الجهة كون تختار الوسم ديال الصناعة المعدنية والطاقات المتجددة، هذا إيلا كنا تنعرفو بأنه هناك محطة "نور" بورزازات ومحطة "ميدلت" واللذين يعتبران أكبر المحطات على المستوى الدولي، ناهيك على الثروة المعدنية الهائلة اللي كاينة فهاذ الجهة، فلابد هاذ الجهة باش تنطلق ضروري أننا نعطيوه واحد الأهمية لهاذ القطاع.

ونتمناو إن شاء الله أن في القادم من الأيام يكون هناك نتائج.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للتفاعل مع تعقيبات الفرق المحترمة.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

هو أولا جهة درعة-تافيلالت، كانت تقريبا تنظن أول جهة زرتها ملي كان عندي الشرف نخدم فهاذ الوزارة لأن علاش؟ لأن بان لينا على أن التأهيل المؤسساتي ديال هاذ الجهة خصوصا ديال (la CADETAF) ديال المنطقة المجالية لتافيلالت وفكيك رهين بالوقوف على هاذ الميدان ديال المعادن، والتأهيل المؤسساتي والتقني.. (كلام غير واضح) ديال هاذ النشاط المنجمي هو شيء جد مهم.

فلذلك، السيد المستشار المحترم، ما نقدروش نلغيو، شنو بغيتي تلغي؟ تلغي المسطرة البيئية وتقول من بعد أن الناس كيعانيو من الغبار؟ خص الواحد يكون منطقي ثاني.

بغينا نشتغلو على هاذ الميدان اللي فيه مشاكل وفيه إكراهات، وتنظن بأنه تكلمنا بما فيه الكفاية على الإكراهات ديال هاذ الميدان، ولذلك بغينا نردو القانون 33.13 ونعاودو نقدو فيه ونقدو المساطر ونبسطو المساطر ولكن تبسيط المساطر ما تيعنيش إلغاء بعض الأشياء اللي هي جد مهمة.

غنعطيك المثال ديال (la CADETAF)، (la CADETAF) أول حاجة خصنا نديروه هي نتبناو واحد الرؤية استراتيجية شمولية لـ (la CADETAF) هاذي واحدة، التعاونية ديال الشراء اللي كانت على الورق أحسن مثال، ولكن على أرض الواقع ما تجمعش المجلس الإداري ديالها من 2016 حتى لـ2023 وحتى جينا احنا عاد تجمع المجلس الإداري ديالها، عاد بدينا تنتكلمو على المشاكل ديال (la CADETAF).

فلذلك، احنا اليوما بغينا، أولا، نستدركو الخصاص اللي كان في تثمين المعادن خصوصا في جهة درعة-تافيلالت، ولكن في جهات أخرى جهة الشرق والمناطق الجنوبية اللي حتى هي كتزخر بمؤهلات جد مهمة، وفي نفس الوقت نحافظو على الحقوق والمكتسبات ديال الصناع المنجميين، خصوصا أن اليوم فالصباح درنا أول لقاء ديال المجلس الوطني ديال الصناعة التقليدية وتكلمنا على الصناع المنجميين التقليديين.

فهاذ الحكومة كتولي واحد الأهمية لهاذ القطاع ديال الصناع المنجميين، لأنه كيبان فيه التنمية المستدامة ديال البلاد وكيبان فيه التنمية المستدامة، خصوصا أن الأوراش الاجتماعية بما فيها التغطية الصحية هي أوراش جد مهمة ديال هاذ الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السؤالان الموواليان حول "التنقيب على الغاز" تجمعهما أيضا وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "مستجدات وآفاق اكتشاف الغاز بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

تفضل السي المرابط.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، حول مستجدات وآفاق اكتشاف الغاز بالمغرب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السي عبيد، تفضلوا.

المستشار السيد ابو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، ما هي مستجدات التنقيب على الغاز ببلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للرد على السؤالين معا، تفضلوا.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

وأيضا، الشكر موصول لفرق الأصالة والمعاصرة وأيضا فريق الاتحاد الاشتراكي، لطرحكم هاذ السؤال، اللي كيعرف واحد الراهنية واحد بعض المستجدات فيما يخص التنقيب طبعا على الغاز الطبيعي فالبلاد ديالنا، فكيفما كتعرفو المغرب انخرط تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، في اعتماد رؤية استراتيجية جديدة، مقاربات مبتكرة، وذلك لضمان طبعا السيادة الطاقية للبلاد في ظل ظروف عالمية استثنائية لسوق الطاقة، خصوصا فهاذ ثلاث سنوات الماضية.

في هذا الإطار، وعيا منا بأهمية تعزيز مبدأ السيادة الطاقية

الوطنية، عملنا على تطوير مكونات سلسلة القيمة، من خلال:

- تكثيف أشغال الاستكشاف والبحث عن الغاز الطبيعي؛

- تطوير الحقول المكتشفة للغاز الطبيعي فالبلاد ديالنا، وفقا طبعا للضوابط القانونية والمعايير البيئية والسلامة، كنحث بزاف على السلامة اللي جاري بها العمل؛

- وأخيرا، طبعا تطوير البنيات الأساسية لاستيراد ونقل وتخزين وتوزيع هاذ المادة الحيوية.

وأيضا، مكنت هاذ المجهودات المبذولة من توفير بيئة استثمارية، مكنت من جلب المستثمرين واكتشاف الغاز بكميات مشجعة في تندرارة بالجهة الشرقية، ومؤخرا بسواحل العرائش، كيفما كتعرفو فسنة 2022.

قامت الوزارة بإعداد تصور شمولي لتطوير قطاع الغاز الطبيعي، احيينا الاستراتيجية المتعلقة بهاذ القطاع، وأيضا إعداد خارطة الطريق كتضمن المراحل الكبرى لإنشاء البنيات التحتية المندمجة والضرورية من أجل تسريع تطوير السوق الغاز الطبيعي المسال بالمغرب، وطبعا هاذ السوق غتسرع أيضا ميدان الطاقات المتجددة والميادين الأخرى ديال الطاقات النظيفة اللي بغينا نشتغلو عليها، بما فيها طبعا الهيدروجين الأخضر والأمونياك الأخضر.

تم في شهر مارس 2024، توقيع واحد مذكرة التفاهم جد مهمة ما بين 4 ديال الوزارات، و5 مؤسسات وشركات عمومية، باش تنسق الأعمال ديالها.

غتقولو لي علاش غادي يوقعو هاذ 11 مؤسسات عمومية ووزارات باش تنسق العمل ديالها؟ لأن هاذ الميدان ديال الغاز الطبيعي، البنية التحتية ديال الغاز الطبيعي، عرفت 20 سنة ديال التعثر، 20 سنة ديال التأخر.

فلذلك، ارتأينا أنه يكون هاذ التوقيع على مذكرة التفاهم باش اللجنة القيادية ديال هاذ 4 الوزارات و5 المؤسسات العمومية، يشتغلو بطريقة سلسلة.

نظمنا ورشة عمل للقطاع الخاص المغربي والدولي فتاريخ 31 ماي 2024، اللي قدمنا فيه كل تصور جديد لتطوير قطاع الغاز في المغرب، بما فيه طبعا تسريع غاز تندرارة وغاز العرائش، وعرض مختلف المشاريع المبرمجة في إطار خارطة الطريق المحينة، واليوم احنا فالمراجل الأخيرة باش نصدرو دعوة لإبداء الاهتمام بهاذ الموضوع ديال البنية التحتية، وأيضا فالمراحل الأخيرة باش نبداو المسطرة ديال المصادقة ديال قانون الغاز اللي غنردو إن شاء الله للبرلمان باش يبدا التشاور فيه.

وأخيرا، بدأت البوادر ديال هاذ المجهودات في نصف الولاية الحكومية كتظهر باستثمارات مغربية أيضا لتشجيع –ماكاينش غير الاستثمارات الأجنبية– كاين حتى الاستثمارات المغربية، لتشجيع مشاريع تندرارة والعرائش، فكيما كتعرفو خلال سنة 2024، قامت شركة أجنبية ببيع ما يناهز مليار ديال الدولار ديال الأصول ديالها في مصر وإيطاليا وكرواتيا باش تركز على الاستثمارات ديالها فالعرائش، وقامت شركة خاصة مغربية بالإعلان عن التمويل لأكثر من 35 مليون ديال الدولار لتسريع مشروع تندرارة وهاذ الشي كولشي وقع فهاذ 6 أشهر الأولى ديال 2024.

فنحن، أيضا فهاذ الصدد، بكل فخر كنعتزو بالتحول اللي كيعرفو اليوم هاذ القطاع بفضل توجيهات ومبادرات ملكية سامية، تحول المغرب اليوم إلى ممر من إفريقيا لأوروبا، وبغيت نقول أنه الممر الوحيد ما بين إفريقيا وأوروبا والمحيط الأطلسي لعبور الطاقة الخضراء بما فيها طبعا، إن شاء الله، الطاقة الغازية في الاتجاهين، وأصبح الاستثمار الخاص بما فيه الاستثمار المغربي كيستثمر أيضا في الغاز الطبيعي، وهذا كيتبنى على واحد الثقة اللي بنيناها فهاذ 3 سنوات الماضية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، أعطي الكلمة بداية لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي المرابط، تفضلوا.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، نود أن نشكركم، السيدة الوزيرة المحترمة، على التوضيحات القيمة والتي تساهم بلا شك في تنوير الرأي العام بخصوص هاذ الموضوع الحيوي والمهم لنا جميعا، الذي لطالما كان محط نقاش عمومي وملفا استراتيجيا يكتسي اهتماما بالغا من طرف صاحب الجلالة، نصره الله، وكونه محورا أساسيا ضمن السيادة الطاقية لبلادنا.

كما نشيد بمجهوداتكم الجبارة والعمل الذي تقوم به وزارتكم على مستوى هذا الورش المهم والاستراتيجي، وعلى مستوى باقي الملفات الأخرى التي حققتم فيها نتائج هامة في زمن قياسي وفي ظروف جيو-سياسة صعبة وغير مسبوقة ووسط إكراهات وصراعات كبيرة.

ونحن معكم، السيدة الوزيرة المحترمة، في كل ما تودون تحقيقه لفائدة الوطن والمواطنين والمواطنات المغاربة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن هذا العمل الجدي والمتواصل في توفير البنية الاستثمارية وتحسين مناخ الأعمال في قطاع الغاز مكن بلا شك بلادنا من أن تكون وجهة استثمارية جاذبة لكبريات الشركات المستثمرة في القطاع وخلق منافسة قوية للدخول للسوق المغربية ومجهودات أقوى لاكتشاف ما تم اكتشافه من كميات مهمة على مستوى العرائش ومنطقة تندرارة بالجهة الشرقية، في انتظار تنزيل باقي البرامج لاستغلال هذا المنتوج الوطني الذي ظل عبئا كبيرا على الميزانية العامة للدولة لسنوات كثيرة، وهو ما أرهق الاقتصاد الوطني بشكل كبير وخلف مجموعة من الإشكالات التي تعملون جيدا على حلها وتجاوزها.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة، أن هذه الطفرة التي يعرفها القطاع هي مناسبة لبذل مجهود أكبر من طرف الحكومة للمزيد من الدعم لخارطة الطريق الوطنية لتطوير قطاع الغاز الطبيعي، عبر مزيد من التشجيع للبحث العلمي الميداني في هذا المجال، وتطوير كذلك برامج التكوين المهني والبحث العلمي والابتكار ومزيد من الشراكات بين وزارتكم والكليات والمعاهد التي تزخر بكفاءات وطنية مهمة يجب التنقيب عليها وتشجيعها على البحث العلمي في هذا المجال، خاصة مجال الاستكشاف المعدني والتخريط الجيولوجي، بحيث أن شعب الدراسات والخرائط الجيولوجية في المغرب تظل قليلة ومحدودة.

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

التعقيب الموالي للفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

في البداية نشكركم، السيدة الوزيرة، على جوابكم المستفيض.

وفعلا بناء على التوجهات السامية لجلالة الملك، أعز الله أمره، تشهد بلادنا في الآونة الأخيرة تحولا جذريا في مشهدها الطاقي، وذلك بفضل الاكتشافات الواعدة للغاز الطبيعي خاصة في منطقة تندرارة شرق المملكة ومنطقة العرايش في شمالها، هاته الاكتشافات لا تمثل إضافة لموارد الطاقة في بلادنا، بل تفتح آفاقا جديدة لتعزيز الاقتصاد المغربي وتنويع مصادر تطويره وتعزيزه كما جاء في ردكم.

لكن، اليوم يبدو أن هناك تباطؤا ملحوظا في تنزيل مشروع استغلال الغاز الطبيعي رغم ما يحمله من آمال وفرص واعدة لاقتصادنا الوطني، فكل يوم يمر دون اتخاذ خطوات جادة وملموسة في هذا الاتجاه هو يوم نخسر فيه فرصة ثمينة للتنمية والتقدم.

إن بلادنا اليوم، تتطلع إلى رؤية نتائج ملموسة لهذا الاكتشاف الهام وتتطلع إلى خلق فرص عمل جديدة إلى تحسن في مستوى المعيشة، إلى تطور في البنية التحتية وإلى تعزيز مكانة المغرب الاقتصادية إقليميا ودوليا.

كل هذه الطموحات تصطدم بالبطء–كما سبق أن قلت–الحاصل على مستوى التنزيل، وفي هذا الإطار نطلب منكم، السيدة الوزيرة، مزيدا من التوضيحات لكيفية سير هذه العملية ومدنا بمزيد من المعطيات والتفاصيل حول هذا الملف المهم والإجابة عن علامات الاستفهام التي تحوم حوله، 20 سنة تعطل كما جاء في جوابكم، ونطالب كذلك بتسريع وثيرة العمل والانتقال من مرحلة الدراسات والتخطيط إلى مرحلة التنفيذ الفعلي على أرض الواقع.

نحن ندرك تماما أن مثل هذه المشاريع الكبرى تتطلب دراسة متأنية وتخطيطا دقيقا، لكن الحذر المفرط والتأخير غير المبرر قد يؤديان إلى ضياع فرصة ثمينة، خاصة في ظل التغيرات السريعة في أسواق الطاقة العالمية.

إن الفرصة اليوم سانحة لنقل بلادنا إلى مصاف الدول المنتجة للطاقة لتعزيز أمنها الطاقي ولدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان مستقبل الأجيال القادمة، ولنا فيكم، السيدة الوزيرة، كامل الثقة لإخراج هذه المشاريع القيمة في أقرب الآجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للتفاعل مع التعقيبين، تفضلوا.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

في باقي الوقت اللي عندي غادي نشير غير لواحد النقطتين:

أولا، كاين تسهيل في هاذ القطاع ديال النفط والغاز، المغرب عندو كيسهل الولوج إلى المعلومة، وعندنا قاعدة البيانات الجيولوجية الاهتزازية والجيوفيزيائية عندنا غرف بيانات (les Data Room) اللي الواحد يقدر يمشي لها واللي منظمة لشركات خصوصا الشركات اللي كينقبو على الغاز والنفط بالأحواض الرسوبية البرية والمناطق البحرية في البلاد ديالنا.

النقطة اللي بغيت نشير لها هو احنا كنحاولو نستعملو هاذ المؤهلات باش نهضو بالقطاع المعدني اللي تكلمنا عليه في السؤال الأول.

فبغيت حتى أنه نستعملو نفس الطرق باش نهضو بمنطقة (CADETAF)، بغيت نشير أنه وقعنا واحد الشراكة ما بين مركزية الشراء (la CADETAF) والجامعة ديال محمد السادس المتعددة التخصصات اللي هي (UM6P[4]) في 27 مارس 2024 باش نرتقيو بالنشاط المنجمي بما فيه النشاط المنجمي التقليدي والاستفادة من خبرة أطر الجامعة في مجال الدراسات الجيولوجية والبحث العلمي والتحاليل المخبرية وحتى الرقمنة والتثمين ديال المعادن في هاذ الصدد.

فبغيت نعطي هاذ الصلة ما بين ميدان النفط والغاز وميدان المعادن اللي كاين واحد الالتقائية ما بيناتهم اللي بدينا كنشوفوها على أرض الواقع في 2024.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

نمر إلى السؤال السادس، موضوعه "تشجيع الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لبسط السؤال.

تفضلي الأستاذة فتيحة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن الإجراءات والتدابير المتخذة لتشجيع الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة، نسائلكم السيدة الوزيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا، السيدة المستشارة المحترمة من فريق الاتحاد العام للشغالين، لطرحكم لهذا السؤال اللي هو ديما تيرجع تيجي على الاستثمارات في الطاقات المتجددة.

انتوما تتعرفو هاذي الركيزة الأولى ديال الاستراتيجية الطاقية الوطنية، فلذلك اليوم كنراكمو واحد القدرة إجمالية تقريبا 5000 ميغاواط واخا تنسمعو 4.6 هو في الحقيقة 5000 ميغاواط بواحد الاستثمار كيفوت 60 مليار ديال الدرهم.

ولكن بغيت غير نذكر أنه في هاذ نصف الولاية الحكومية الأولى تم الترخيص لعدة مشاريع بواحد القدرة اللي تتفوق النصف ديال هاذ القدرة اللي كانت محطوطة اللي 2000 ميغاواط، فسرعنا المساطر هاذي أكبر قدرة رخصتها الوزارة في التاريخ ديالها خلال السنتين، ساهمت مشاريع الطاقات المتجددة اللي تتوجد في طور الاستغلال بما يقارب الخمس ديال الطلب على الطاقة الكهربائية، على المستوى الوطني، إضافة طبعا إلى تراجع الحصة ديال التبعية الطاقية إلى أقل من 90%، ولكن أكثر من ذلك هاذ الطاقات المتجددة مكنتنا باش نكرسو واحد السيادة طاقية في البلاد.

فعملنا واحد المجموعة ديال التدابير والإجراءات لكي نسرع ونعزز الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله، برمجنا إنجاز قدرة إضافية من الطاقات المتجددة تتفوق 7500 ميغاواط في هاذ 4 سنوات ما بين 2023 و2027، في 78% من القدرة الإجمالية إضافية اللي مبرمجة في هاذ الفترة، وهاذ الشي بدون احتساب المشاريع ديال الهيدروجين الأخضر ولا المشاريع ديال تحلية مياه البحر، اللي حتى هي غادي تأخذ من الطاقات المتجددة.

سرعنا أيضا وثيرة مشاريع الطاقات المتجددة، لاسيما إنجاز مشروع المركب الشمسي "نور ميدلت"، اللي إن شاء الله، غادي يستكمل في هاذ الثلاث سنوات المقبلة، بالإضافة إلى الترخيص لمجموعة من الوحدات الصناعية لاستعمال الطاقات المتجددة من أجل تخفيض الفاتورة الطاقية ديالها، تقوية وتطوير الشبكة ديال النقل والتوزيع باش نعززو الاستثمارات فيها، في المخطط اللي عندنا دابا من 2023-2027 خصصنا واحد الكلفة إجمالية 23 مليار ديال الدرهم غير للشبكة، وتنظن أن هاذ الحصة غادي تزيد تكبر، لأن الطلبات على الشبكة أكبر، زيادة الاستثمار في الشبكة هاذي 5 أضعاف بحلول 2030، بما في ذلك أيضا التخزين، لأن التخزين هي مسألة جد مهمة من خلال محطات نقل الطاقة الكهربائية عبر الضخ (STEP[5]) البطاريات، وأيضا تسريع تنفيذ مشروع استراتيجي من نوع متعلق بإنجاز الربط من فئة الجهد العالي بين جنوب المغرب ووسط المملكة، القدرة فيها 3 جيغاواط واستثمار حوالي 18 مليار ديال الدرهم، تم نشر طلب إبداء الاهتمام، كيف ما تتعرفو، بهذا الموضوع.

باش نحفزو ونشجعو استعمال الطاقات المتجددة اشتغلنا أيضا على إصدار كل النصوص، معظم النصوص القانونية والتشريعية اللي

[4] **U**niversité **M**ohammed **VI** **P**olytechnique.

[5] **S**tations de **T**ransfert d'**E**nergie par **P**ompage.

هي جد مهمة، خصوصا لتطوير الإنتاج اللا ممركز، كان القانون 40.19 اللي غير القانون 13.09، كان القانون 82.21 تيتعلق بالإنتاج الذاتي بالطاقة الكهربائية، وأصدرنا كل القرارات اللي تتعلق بالجهد المتوسط والقرار اللي تيحدد مناطق استقبال ديال مشاريع الطاقة الشمسية.

نقطة أخيرة، هو أنه كانت واحد النشر اللي كان جد مهم، اللي هو التعريفة ديال الولوج للشبكة واستعمال الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل، فهاذ التعريفة تنشرت لأول مرة في 31 يناير من هاذ السنة في التاريخ ديال المملكة المغربية، فهاذ المعطيات جد مهمة للمستثمرين وللناس اللي بغاو يحطو المشاريع ديال الطاقات المتجددة في المنازل ديالهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على هذه الأجوبة القيمة.

في الواقع إن كل ما حققته بلادنا في مجال الطاقات المتجددة ما كان له أن يكون لولا الرؤية الملكية الاستراتيجية، التي أدركت في وقت مبكر أن العالم يتجه نحو التحول من الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية إلى البحث عن مصادر جديدة أو ما صار يعرف بـ"الطاقات المتجددة"، لأنها أقل كلفة وتضمن المحافظة على البيئة.

لذلك، فإن التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة لم يعد خيارا بل ضرورة، خصوصا بالنسبة لبلد كالمغرب، حباه الله بالعديد من المؤهلات الطبيعية التي تشكل عاملا مساعدا على إنجاح هذا التحول المنشود.

لقد كان خطاب جلالة الملك، حفظه الله، واضحا في وجوب العمل على تحقيق السيادة الطاقية، لأن التحولات العالمية التي أعقبت جائحة كورونا فرضت عودة قضايا السيادة بقوة، بل لعل هذا كان أحد أبلغ دروس الجائحة.

وعليه، حق لنا اليوم أن نتساءل عن حصيلة بلادنا في هذا المجال؟ وعن مدى نجاعة البرامج الحكومية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات الطاقات المتجددة؟ وكذا عن العوائق التي مازالت تحول دون الرفع من حجم الاستثمارات الخاصة الموجهة في هذا المجال؟

وإضافة إلى وجوب العمل على تحقيق التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالسيادة الطاقية، فإن مضاعفة الاستثمارات في هذا القطاع سوف تخفف من كلفة الفاتورة الطاقية على بلادنا، لاسيما في ظل الاضطرابات الجيوسياسية الدولية الراهنة.

فإذا كانت الدول التي هي أصلا منتجة لمصادر الطاقة الأحفورية قد اتجهت إلى الطاقات المتجددة وباستثمارات ضخمة وبتحفيزات كبيرة للقطاع الخاص، فالأولى بذلك الدول غير المنتجة لذلك النوع من الطاقات ومن ضمنها بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نمر إلى السؤال السابع، موضوعه "تشجيع المقاولات في مجال النجاعة الطاقية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السي محمد رضى.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات اللي تتخذها الوزارة ديالكم لتشجيع ودعم المقاولات في مجال النجاعة الطاقية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للرد على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيد المستشار المحترم من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لطرحكم هاذ السؤال اللي هو جد هام اللي تيتعلق، أولا، بتشجيع المقاولات في هاذ المجال، المجال اللي هو جد مهم اللي هو النجاعة الطاقية، الركيزة الثانية ديال الاستراتيجيات الطاقية ديالنا، واللي كان فيها أيضا بعض التأخر في 15 سنة الماضية، وأيضا لأنه هذا هو المكمن الوحيد ديال خلق فرص الشغل بطريقة مستدامة في هاذ القطاع، فلذلك كيف ما تتعرفو الوزارة تتولي واحد الأهمية بالغة للنجاعة الطاقية برافعة جد مهمة في هاذ الميدان، واللي باش نوصلو

لتحقيق الاقتصاد في الطاقة بنسبة 20% في أفق 2030.

وفي هذا الإطار، عملنا على تحسين الإطار التنظيمي لتفعيل مقتضيات المرسوم اللي تتعلق بالافتحاص الطاقي الإلزامي وهيئات الافتحاص الطاقي اللي تهدف إلى ضمان جودة الافتحاصات الطاقية المنجزة، وتحديد الالتزامات العامة التي يجب أن يحترمها الخاضعون للافتحاص الطاقي الإلزامي، وهيئات الافتحاص الطاقي.

منحنا الاعتماد لـ 24 شركة مغربية اللي تتخصص في النجاعة الطاقية والافتحاص الطاقي، نشرنا المرسوم المتعلق بالأداء الطاقي الأدنى للأجهزة والتجهيزات المستعملة بالكهرباء والغاز الطبيعي والمنتجات البترولية السائلة إلى آخره، باش نحاولو التحديد ديال كل الالتزامات العامة التي يجب أن يحترمها الأطراف المعنيين بتسويق كل الأجهزة والتجهيزات الطاقية، المنتجون المستوردون والموزعون، من حيث الأداء الطاقي الأدنى والعنونة الطاقية.

أيضا، اشتغلنا على مشاريع القرارات المشتركة، خصوصا مع وزارة الصناعة والتجارة من أجل تحديد الأداء الأدنى والعنونة الطاقية للثلاجات والمكيفات والمحركات الكهربائية؛

أصدرنا المرسوم رقم 2.23.828 اللي تيطبق المادة 6 من القانون 47.09 اللي تيتعلق بالنجاعة الطاقية لتفعيل آليات تحفيز الاقتصاد في الطاقة، كيف ما شفتو بعد التجربة ديال حفظ الطاقة اللي عملناها ما بين 2022 و2023 في ميدان، في قطاع الكهرباء؛

وأيضا فعلنا المرسوم اللي تيحدد دفتر مقاولات الخدمات الطاقية (les ESCO[6])؛

وفي نفس السياق غادي نذكركم أنه تم إعفاء كل المعدات والمكونات اللي تتدخل في صنع الألواح الشمسية من الضريبة على القيمة المضافة برسم هاذ السنوات الأخيرة، وفي سنة 2023 تم مواكبة 31 مقاولة صناعية و60 مقدمي الخدمات، وتم اختيار مجموعتين تتكون من 24 مقاولة صناعية، و60 مقدمي الخدمات في 2024، وبدأت الدورات التكوينية اللي تتعملها الوزارة في ماي 2024.

وباش نواكبو هاذ الدينامية وقعنا مجموعة ديال الاتفاقيات للتأهيل الطاقي وتحسين النجاعة مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مع وزارة العدل، وزارة التربية الوطنية والتعليم والرياضة، واصلنا الإنجاز ديال البرنامج ديال التأهيل الطاقي للمساجد اللي مكن من توفير 40% على الأقل من فاتورة الطاقة بالنسبة للمساجد، طلقنا برنامج تعزيز النجاعة الطاقية في الإنارة العمومية أيضا مع مجموعة من الجهات بما فيها طبعا جهة الشرق، واكبنا عدة بنايات عمومية.

النقطة الأخيرة اللي بغيت نشير لها هي أنه من غير ذلك عملنا واحد المجموعة ديال الإجراءات والإصلاحات اللي تتعلق بالنجاعة الطاقية، بما فيها الإصلاحات الهيكلية ديال الشركات العمومية تحت وصاية الوزارة، كشركات الهندسة الطاقية (SIE[7]) والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية (AMEE[8]) بتطوير المهن المتعلقة بها وخلق مقاولات جديدة غتمارس الأنشطة ديالها في هاذ المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن التعقيب للفريق المحترم.

تفضلوا السي محمد رضى.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا، السيدة الوزيرة، على جوابكم.

كيف كتعرفو، قطعت بلادنا أشواطا كبيرة وهامة في المجال الطاقي، بحيث أطلقت بتعليمات ملكية سامية سنة 2009 استراتيجية طاقية ترتكز بالأساس على تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، ومعلوم أن تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية من شأنه أن يساهم في الرفع من نسبة تصدير منتوجاتنا، خاصة إلى أوربا، والتي أصبحت أكثر وعيا بالبصمة الكربونية للمنتجات المستهلكة، كما سيقربنا من تحقيق السيادة الطاقية المنشودة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن تحقيق النجاعة الطاقية يحتاج إلى تضافر جهود جميع المتدخلين وخاصة الفاعلين الاقتصاديين، بدءا بتغيير العادات واستعمال المعدات الملائمة وبمراجعة عمليات التصنيع لتقليل الاستهلاك دون التأثير على جودة الإنتاج، وهو ما يتطلب:

- ✓ العمل على إقرار حوافز مالية لتشجيع الشركات الخاصة على الاستثمار في التكنولوجيات ومشاريع النجاعة الطاقية؛
- ✓ وضع معايير وأنظمة واضحة للنجاعة الطاقية؛
- ✓ تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم الابتكار والبحث في هاذ المجال.

لذا، فقد أصبح من الضروري هيكلة القطاع والعمل على تطوير مقاولات الخدمات الطاقية، غير أن هذا الصنف من المقاولات ببلادنا يحتاج إلى معالجة الأسباب التي تمنع تطورها ونجاحها.

ومن بين هاذ الأسباب:

[6] **E**nergy **S**ervice **Co**mpany.

[7] **S**ociété d'**I**ngénierie **E**nergétique.

[8] **A**gence **M**arocaine pour l'**E**fficacité **E**nergétique.

✓ التردد في الاعتماد على مقاولات الخدمات الطاقية من طرف العديد من الفاعلين الاقتصاديين، بسبب عدم علمهم بمزاياها؛

✓ إشكالية صعوبة ولوج المقاولات، خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة، إلى وسائل التمويل؛

✓ والتسريع بوضع الإطار القانوني المنظم لمقاولات الخدمات الطاقية في المغرب، بما في ذلك المرسوم المتعلق بتحديد دفتر تحملات المقاولات الخدمات الطاقية اللي كنعولو عليه من أجل خلق بنية ملائمة للاستثمار في مجال النجاعة الطاقية ببلادنا، وبالتالي المساهمة في تحقيق الرهانات المناخية.

في الأخير، السيدة الوزيرة، نؤكد لكم في الاتحاد العام لمقاولات المغرب على دعمنا الكامل للجهود التي تبذلونها لتحقيق النجاعة الطاقية ببلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دائما مع فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب و"تثمين النفايات" موضوع السؤال العادي الثامن.

إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

السي الطيب، تفضلوا.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
السيدة الوزيرة المحترمة،
السيد الوزير المحترم،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن استراتيجية الوزارة لتثمين النفايات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيدة الوزيرة، تفضلوا.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والشكر موصول أيضا للسيد المستشار المحترم من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، اللي تفضلتو سولتو هاذ السؤال اللي هو جد مهم، تثمين النفايات، فيه التثمين وفيه النفايات، جوج مسائل جد مهمة، كيفما تتعرفو الوزارة قامت بإعداد الاستراتيجية الوطنية لتقليص وتثمين النفايات، مع مراعاة الخصائص الجهوية وتحديد الأهداف المسطرة لتدوير وتثمين النفايات.

وتنزيلا لهاذ الاستراتيجية، اشتغلنا على إعداد البرنامج الوطني لتقليص وتثمين النفايات، بهدف وضع الأسس القانونية والمؤسساتية والتقنية لتدبير هاذ المجال وتنظيم المنظومة لإعادة تدوير وتثمين النفايات وتشجيع المشاريع الاستثمارية اللي فهاذ المجال.

أول حاجة بدينا فهاذ الحكومة، هو القانون رقم 28.00، فاشتغلنا دابا على مشروع القانون 84.23 اللي غيغير وغيتمم هاذ القانون 28.00، وغيهدف هاذ المشروع إلى وضع إطار حكامة جديدة في مجال تدبير النفايات وتعزيز التدابير اللازمة لتقليص الإنتاج ديالها والتثمين ديالها، ولكن لابد في بعض الشروط فهاذ القانون الجديد هو:

- أولا، الانتقال التدريجي نحو نظام الجمع الانتقائي للنفايات، راه ما نقدروش نثمنو إيلا ما جمعناش بطريقة انتقائية؛

- تطوير قطاع تثمين النفايات وإرساء أسس الاقتصاد الدائري، ما نقدروش نثمنو إيلا ما درناش الاقتصاد الدائري؛

- إرساء مبدأ المسؤولية الموسعة للمنتج، أيضا هاذي واحد المسألة جد مهمة؛

- اعتماد التسلسل الهرمي في تدوير النفايات، باش نتمكنو من التثمين ديالها؛

- وتعزيز الحكامة، لأنه بلا حكامة فهاذ الميدان في مجال تدبير النفايات ما نقدروش نثمنوها.

مع ذلك، بدينا أيضا برنامجا من أجل إنجاز مراكز الفرز والتثمين ديال النفايات في جميع المطارح المراقبة، وساهمت الوزارة في تمويل وإنجاز 13 مركزا للفرز، بواحد الغلاف مالي اللي ديال حوالي 270 مليون ديال الدرهم، تم إنجاز 6 منها؛

وأيضا، اشتغلنا على الدراسات اللازمة من أجل تنظيم مجموعة من منظومات تثمين النفايات بما فيه طبعا البلاستيك والورق والزيوت المستعملة الغذائية، خاصة ديال المحركات إلى آخره؛

وقعنا 6 ديال الاتفاقيات شراكة مع القطاع الخاص لهيكلة منظومة تثمين النفايات اللي كتعلق بالبطاريات المستعملة والزيوت الغذائية المستعملة والدهون الحيوانية وزيوت التشحيم المستعملة

وورق الكارطون والإطارات المستعملة؛

وأيضا بالإضافة إلى ذلك، طبعا وقعنا اتفاقية كتتعلق بتثمين النفايات المنزلية مع وزارة الداخلية ووزارة الصناعة والتجارة والجمعية المهنية لشركات نتاع الإسمنت؛

ولكن قامت أيضا الوزارة بصياغة رؤية جديدة مندمجة، كنا قدمناها فهاذ المجلس الموقر، كتهدف بشكل أساسي إلى الحد من الآثار السلبية لقطاع النفايات على البيئة وإطار عيش المواطنين، لاسيما فيما يتعلق بالتحديات المرتبطة بعصارة النفايات اللي (le lixiviat) وانبعاثات الغازات الدافئة.

طبعا هاذ الرؤية قدمناها من قبل، ولكن بغينا نعتمدو بطريقة جدية هاذ المرة: الجمع الانتقائي للنفايات المنزلية، خصوصا في المناطق والجهات اللي غادي تستاضف كأس العالم إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن التعقيب للفريق المحترم.

تفضلوا السي عزيز.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم، السيدة الوزيرة، على جوابكم الغني بالمعطيات.

لقد شهدت بلادنا تحولات كبرى على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومع التزايد السكاني والتوسع العمراني السريع، برزت قضية تدبير النفايات وتثمينها، كأحد أهم التحديات التي تواجه المملكة.

لذا، فلم يعد هاذ الأمر مجرد ضرورة بيئية بل أصبح فرصة اقتصادية واعدة تتطلب اهتماما خاصا من مختلف الفاعلين في المجتمع.

وبالفعل، قد تم تقنين هاذ العملية بمقتضى القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها سنة 2006، كما تم وضع استراتيجية وطنية لتدبير النفايات المنزلية تمتد من 2008 إلى 2030، وهو ما ساهم في انتقال معظم المدن المغربية الكبرى خلال 20 سنة الماضية من نظام المكبات العشوائية إلى المكبات المراقبة التي تدار بنظام التدبير المفوض، غير أن هذا النظام أصبح اليوم متجاوزا إلى حد كبير، بفعل العديد من الممارسات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن تثمين النفايات في المغرب يمثل فرصة حقيقة للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، خاصة إذا علمنا أن النفايات تحتوي على موارد هامة يجب إعادة تدويرها واستغلالها، إلا أنه حاليا لا يتم تثمين سوى 15% منها، وهي نسبة بعيدة عن 20%، التي نهدف إلى الوصول إليها بحلول 2030.

ولتحقيق ذلك ندعوكم، السيدة الوزيرة، إلى العمل على تنسيق سلسلة القيمة بأكملها، وذلك من خلال:

- تشجيع وتحفيز المقاولات للاستثمار في الصناعات لتثمين النفايات ومعالجتها، وهو ما من شأنه أن يخلق عددا من فرص الشغل المباشر وغير المباشر، كما يفتح فرصا واعدة في مجال الطاقة؛

- تنزيل بند الاتفاقية التي تم توقيعها مع القطاع الخاص، وخاصة شركات الإسمنت للتثمين الطاقي في شكل وقود يسمى الوقود الصلب المستخلص من النفايات والتي تهدف في إنتاج 600.000 طن سنويا من هذا الوقود الصلب؛

- القيام بحملات التوعية بين الأفراد والمقاولات لفرز النفايات قبل التخلص منها؛

- تثمين النفايات الفلاحية الحيوانية والغذائية وإعادة تدويرها لإنتاج الأسمدة والميثان؛

- تسريع تعديل القانون رقم 28.00 المتعلق بإدارة النفايات اللي لمواكبة المستجدات البيئية والاقتصادية والديموغرافية.

وفي الأخير، نتمنى لكم، السيدة الوزيرة، التوفيق لتحقيق نتائج إيجابية في هذا المجال.

وشكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن "الإجراءات الحكومية المتخذة لتقليص الفاتورة الطاقية لبلادنا" موضوع السؤال التاسع.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال.

السي يونس تفضل.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

انطلاقا من واحد الرؤية ملكية استشرافية وحكيمة، راهنت

بلادنا على الانخراط والتسريع من التحول والانتقال الطاقي من خلال صياغة مجموعة من السياسات، لعل أهمها الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية 2009-2030، ولكن بالرغم من المجهودات اللي بذلتها الحكومة المتعاقبة على تدبير الشأن العام في بلادنا والميزانية الضخمة اللي ترصدت لإنجاح هاذ المشروع، مازلنا بعاد على الأهداف المسطرة والمتوخاة، على هاذ الأساس تنساءلكم، السيدة الوزيرة، على الإجراءات الآنية اللي اتخذتها الحكومة ديالكم باش نقومو مسار التنزيل ونقدرو نستدركو الوقت ونوصلو بالنتائج فين بغينا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيدة الوزيرة على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا للسيد المستشار المحترم من الفريق الحركي اللي طرحتو هاذ السؤال ذو الأهمية البالغة اللي كيتعلق بالإجراءات الحكومية اللي اخذينا لتقليص الفاتورة الطاقية للبلاد ديالنا والمواطنين ديال هاذ البلاد.

أولا، عملت الوزارة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات، بما فيها طبعا الخطة الاستعجالية ديال 2021-2022 لتمكين بلادنا من الولوج لأول مرة في التاريخ إلى السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال، هاذي أول مرة، وهذا كيف ما تكلمنا عليه من قبل واحد الورش اللي تعطل من أكثر من 20 سنة.

هاذ الولوج مكن البلد ديالنا من تنويع الموارد دياولو وتمكين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من تلبية الحاجيات ديال المحطتين ديال تهدارت وعين مطهر وتقليص الفاتورة ديال الإنتاج الكهربائية.

ونحن أيضا بصدد تسريع الاستثمارات في البنية التحتية الغازية كيفما تكلمنا من قبل، خاصة من طرف القطاع الخاص، وسيتم إصدار دعوة لإبداء الاهتمام في هاذ الشأن في هاذ الأسابيع المقبلة.

فيما يخص الطاقات المتجددة، سرعنا أيضا التراخيص، قمنا خلال هاذ نصف الولاية الحكومية بالترخيص لعدة مشاريع تقريبا 2000 ميغاوات اللي هو النصف ديال القدرة المنشأة اليوم في المغرب، هي أكبر قدرة خصصتها الوزارة في التاريخ ديالها خلال سنتين.

بلورنا أيضا مجموعة من المبادرات والبرامج الجديدة، منها تنفيذ برنامج تزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية نظيفة، منحنا مجموعة من التراخيص لمجموعة من المشاريع باش تزود هاذ المناطق الصناعية، خصوصا في القنيطرة وطنجة وبعض المناطق الأخرى.

فيما يخص الجانب التشريعي- تكلمنا عليه–سرعنا مجموعة من النصوص اللي كانت عالقة، فعلنا آليات الحكامة فيما يخص مخطط التجهيز الكهربائي للفترة 2023-2027 لأنه ما نقدروش نقلصو الفاتورة الوطنية ديال الطاقة إيلا ما اشتغلناش على الشبكة، بغينا ناخذو بعين الاعتبار المستجدات اللي تيشهدها هاذ القطاع، خصوصا التسريع في إنجاز المشاريع ديال الطاقات المتجددة والمشاريع ديال الغاز الطبيعي، وأيضا مضاعفة الاستثمارات 5 مرات في الشبكة في السنة.

وتكلمنا على إجراءات النجاعة الطاقية باش نفعلو هاذ الرافعة الثانية ديال الاستراتيجية الطاقية الوطنية اللي هي النجاعة الطاقية، اللي هي أساسية لتقليص الفاتورة، فعلنا بطريقة منتظمة وتدريجية في هذا الإطار، طلقنا–كيف ما تتعرفو–طلقت الوزارة خلال شهر يوليوز 2022 سماوها "حملة التحسيس"، ولكن هي تجربة باش نغيرو الإطار القانوني ديالنا ديال النجاعة الطاقية باش نسرعوه.

هاذ التجربة ديال النجاعة الطاقية اللي حثت على ضرورة الاقتصاد في الطاقة تحت شعار "الاقتصاد في الطاقة ربح لنا وربح لبلادنا"، بغية تغيير سلوك المستهلك، ولكن أيضا تغيير الإطار القانوني لأجل اعتماد ممارسة جيدة والنجاعة الطاقية.

كل هاذ المشاريع والبرامج اللي طلقناها وسرعناها عندها أثر إيجابي، تنشوفوها اليوم في الفاتورة الطاقية الوطنية، وتتحمي المواطن من آثار تقلبات الأسعار.

وفي الختام، غادي نسجلو أيضا المجهودات اللي عملناها بالرغم من الظرفية الطاقية الراهنة، اللي كان عندها واحد التأثير على تكلفة الإنتاج ديال الطاقة بما فيها الطاقة الكهربائية، هاذ الارتفاع ما انعكسش على الفاتورة الكهربائية للمواطن، واصلت الحكومة المجهودات ديالها لدعم المواد الطاقية بما فيها الكهرباء وأيضا رفع النجاعة ديال الإنتاج والتوزيع ديال الطاقة بما فيها الطاقة الكهربائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

الكلمة لكم السي يونس للتعقيب.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

كيف ما جاء فالسؤال ديالي، بلادنا خلال هاذ 15 سنة الأخيرة استثمرت وشجعت الاستثمار في الطاقات المتجددة، إيمانا منها بضرورة الانخراط فواحد الاقتصاد أخضر، واحد دينامية عالمية من أجل الاقتصاد الأخضر، وأيضا باش نقلصو التبعية دالأسواق الطاقية

الخارجية ونحققو واحد الاستقلالية طاقية.

ولكن للأسف، المعطيات والأرقام والنتائج اللي قدامنا، وناخذو على سبيل الذكر ديال سنة 2023، تتعطينا واحد الصورة نقدر نقول عليها قاتمة، اليوم 90% من الطاقة اللي كنستعملوها فالمغرب تنستوردوها، بواحد التكلفة مالية تتقارب 10 مليار دولار، أنا تعمدت نعطي هاذ بالعملة الصعبة، لما له من تأثير على اختلال الميزان التجاري ديال بلادنا واستنزاف المخزون ديالنا من العملة الصعبة.

اليوم 80% من الطاقة الكهربائية فبلادنا تنولدها على أساس واحد المواد أحفورية مستوردة، وهنا غادي نفتحو سؤال، كيف ما أشارو الزملاء قبل مني، باش نسائلكم على المستجدات ديال الاكتشافات الطاقية فبلادنا؟ ونقيمو على أساسها المردودية ديال المكتب الوطني للهيدروكاربورات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

هنا ربما غادي نختم بواحد الإشكال كبير، واحد الموضوع اللي ربما تيمس السياسة العامة ديال البلاد فمجال الطاقة.

احنا مآمنين ومتفقين على ضرورة إنجاح برنامج الحماية الاجتماعية وتوفير السيولة المادية باش نقدرو نزلوه، ولكن قبل ما نلجأو للخيار السهل اللي هو باش نزيدو من الثمن ديال قنينة الغاز، كنا تنتظرو من الحكومة ديالكم، ما نقولش كفاءة، ولكن ربما شوية ديال الشجاعة باش نمشيو للمواضيع اللي نقدرو نوفرو فيها بزاف ديال الفلوس، من قبيل تقنين أرباح الموزعين، من قبيل التفاعل ديالكم مع المقترحات ديالنا باش نراجعو الضريبات على شركات الطاقة، اللي حققت واحد الأرباح خيالية فهاذ 4 دالسنوات الأخيرة، جزء منها بشهادة مكتب مجلس المنافسة نتيجة ديال واحد المعاملات لا أخلاقية، ومن هنا تنأكدو وكنجددو الدعوة ديالنا لمجلس المنافسة أنه يدير الخدمة ديالو، ما يكتفيش بالتقارير، ولكن يمشي لأبعد من ذلك.

كنا كنتظرو منكم أنكم ديرو واحد التحفيزات ضريبية للأفراد والمقاولات اللي تتستثمر فالطاقة الشمسية والطاقات المتجددة، هاذي خطوات كاملة اللي تقدر توفر على بلادنا مجموعة من الفلوس اللي تنضيعوها في استيراد الطاقة وتقدر توفر على المواطن وترفع من القدرة الشرائية للمواطن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الأخير، السؤال العاشر في محور الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، موضوعه "آفاق الاستثمار في صناعة الهيدروجين الأخضر".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

السي عابد تفضل.

المستشار السيد عابد بادل:

السيدة الوزيرة المحترمة.

نسائلكم عن آفاق الاستثمار في إنتاج الهيدروجين الأخضر ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيدة الوزيرة للرد على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال المهم اللي كيتعلق بآفاق الاستثمار في صناعة الهيدروجين الأخضر.

من قبل ما نجاوب على الاستثمار في الهيدروجين الأخضر خصني نجاوب بعدا على الاستثمار فالطاقة ككل، لأنه خصني غنذكر بأنه كنا فواحد الوتيرة ديال الاستثمار ما بين 2009 و2021، تقريبا استعملتو العملة الصعبة، 400 مليون ديال الدولار فالعام، بما فيه المشاريع الكبيرة ديال ورزازات، إلى آخره.

دابا غير باش نخليو الضو مشعول، من غير المشاريع ديال التنقاط ديال الهيدروجين الأخضر، إلى آخره، خصنا نرفعو الوتيرة ونضربوها 3 دالمرات، 5 دالمرات فالعام، خصنا نوصلو لمليار ديال الدولار فالعام اللي خصها تستثمر فمجال الطاقة التقليدية.

دابا غادي غير نتكلم لكم على فيما يخص الهيدروجين الأخضر.

فلذلك، جلب الاستثمارات، خصوصا الاستثمار الخاص مهم جدا فالمنظومة الطاقية، بما فيها طبعا الطاقات الجديدة والمتجددة، بما فيه طبعا الهيدروجين الأخضر.

كيفما كتعرفو العرض ديال المغرب من أجل تطوير هاذ القطاع اللي علنات عليه الحكومة تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية له أهمية بالغة، تيجي تتويج لـ 15 سنة ديال التجربة المغربية وديال الدروس المغربية في تطوير الطاقات المتجددة، و32 سنة من استقطاب القطاع الخاص في ميادين الطاقة.

وتم الاشتغال بدقة على كل الآليات المصاحبة لهذا العرض، بما في ذلك طبعا وضع الإطار التنظيمي والمؤسساتي اللي غيمكن من مواكبة هاذ الاقتصاد الجديد وتحديد القطاعات والتطبيق ديالها كقطاع الصناعة في مجال الأمونياك الأخضر، قطاع البيترو كيماويات، قطاع

الكهرباء، النفط، والفوسفاط وقطاع النقل، اللي تيعرف أيضا تحولا جد مهم في هاذ الميدان.

الهيدروجين الأخضر عنده عدة استعمالات كيف ما تتعرفو، الصناعة الكيميائية بالأخص كل ما يتعلق إنتاج الأمونياك، هو مكون أساسي لإنتاج الأسمدة والمنتجات الأخرى، هذا كيتماشى تماما مع البرنامج الاستثماري الأخضر لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط.

كاين أيضا دمج وإنتاج ديال الهيدروجين الأخضر في التعدين وصناعة الصلب والحديد، والانتقال أيضا من الفحم الحجري في الكهرباء يمثل أيضا خطوة مهمة في التحول الطاقي لإزالة الكاربون من الصناعة.

والاستخدام الثالث هو طبعا إنتاج الوقود الصناعي "الميثانول الأخضر" لاستخدامه في قطاع النقل البري والجوي والسكك الحديدية، وكذلك النقل البحري.

غنخلي شوية دالوقت للتعقيب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عابد بادل:

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا يخفى عليكم بأن الحكومة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، فتحت استراتيجية جديدة للاستثمار في الطاقات المتجددة لتوفير السيادة الطاقية للمملكة، لاسيما المشاريع المتعلقة بالاستثمار في صناعة الهيدروجين الأخضر بهدف جعل المملكة تتصدر مصاف الدول الرائدة في هذا القطاع الواعد.

وفي إطار الرؤية الملكية المستنيرة، قامت الحكومة بإعداد عرض عن المغرب وهو عرض عملي وتحفيزي، يشمل مجموع سلسلة القيمة لقطاع الهيدروجين الأخضر الذي يتماشى مع احتياجات المستثمرين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

في هذا الإطار، يجب سن سياسة تنبني على العدالة المجالية في تعبئة الوعاء العقاري اللازم للاستثمار في هذا القطاع، تحقيقا للتوازنات المجالية المطلوبة ولتحفيز المستثمرين في هاته الجهات لتطوير المناطق التي لم تنل بعد حظها في مخططات الإقلاع الاقتصادي، بغية خلق فرص جديدة للشغل للتخفيف من حدة البطالة في هاته المناطق ولتحريك الدورة الاقتصادية بشكل عام.

ولتعزيز المكانة الريادية للمملكة في هذا القطاع الواعد، نطالبكم، السيدة الوزيرة المحترمة، بضرورة تبسيط المساطر الإدارية للاستثمار في الهيدروجين الأخضر وتعبئة كل الشركاء للانخراط في هاته الدينامية الوطنية، والتي بدون شك ستعزز من السيادة الطاقية الوطنية، مما يضمن النجاعة الطاقية التي بدون شك ستخفض من الفاتورة الطاقية للمملكة.

كلنا أمل وثقة فيكم، السيدة الوزيرة، في تنزيل مختلف الإجراءات والتدابير الكفيلة التي من شأنها تحقيق كل الأهداف المتوخاة من هذه الاستراتيجية الوطنية في مجال الاستثمار في الطاقات بشكل عام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للتفاعل مع التعقيب.

تفضلوا.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم والسيد المستشار المحترم.

هو طبعا هاذ العرض ديال المغرب الهيدروجين الأخضر غادي يعطي واحد الدفعة قوية لبزاف دالحوايج.

أولا غادي يعطي دفعة قوية للاستثمارات في مجال الطاقة، خاصة الطاقات المتجددة، وتقليص الكلفة الطاقية اللي كنا كنتكلمو عليها قبل، ودفعة في التخطيط المحكم للبنية التحتية في الطاقة، وغيعطي أيضا واحد الدفعة في إطار الإصلاح التنظيمي والمؤسساتي، خاصة المؤسسات الحكومية اللي غتواكب هاذ القطاع ديال الطاقة وقطاع الطاقات المتجددة والجديدة.

والدفعة الثالثة، اللي غيعطي هو أيضا في التنمية المحلية، كيفما تفضلتو من خلال توفير فرص الشغل والانتقال نحو اقتصاد مستدام على المستوى الترابي في كل الجهات، كاين 5 دالجهات بالأخص اللي عندها، اللي كتزخر بواحد المؤهلات جد مهمة.

وهاذ الشي غيدار طبعا، راكم شفتو الاتفاقيات اللي توقعت أخيرا مع مجموعة من المنافسين دياولنا في هاذ الميدان، فاحنا طبعا كنشوفو بغينا نعطيو واحد الاتفاقيات مبتكرة باش نفعلو الثقة اللي عندنا مع الشركاء ديالنا الدوليين في مجموعة من القارات بما فيها، طبعا، القارة الأوروبية، باش نوصلو لهاذ العدالة المجالية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

نشكركم على إسهامكم القيم في هذه الجلسة المباركة.

السؤالان المواليان الموجهان لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية حول الأمراض المزمنة، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي حول "مرضى الأمراض المزمنة ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال، السي عبد الكريم تفضل، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن التدابير والإجراءات المتخذة من طرف وزارتكم للعناية بمرضى الأمراض المزمنة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الثاني في نفس الموضوع.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

السيد الرئيس.. نفس السؤال السيد الرئيس؟

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إذن أعطي الكلمة للسيد وزير الصحة للرد على السؤالين المتعلقين بالأمراض المزمنة.

تفضلوا السي خالد، تفضلوا.

السيد خالد آيت طالب وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا السادة المستشارين على هاذ السؤال هذا.

أولا، لازم ما نوضحو لك أشنو هوما الأمراض المزمنة، ملي نكونو تنتكلمو على الأمراض المزمنة تنعرف بأن البلاد ديالنا فيها ثلاثة ديال الأمراض مزمنة اللي كتدخل فالبرامج الصحية، منها الضغط الدموي، السكري، وكذلك القصور الكلوي، وكاين أمراض أخرى اللي هي طويلة المدى، من جملتها كاين السرطانات.

هاذ الأمراض المزمنة كتدخل في البرامج ديال الصحة لمحاربة.. كاين واحد المديرية خاصة ديال محاربة الأمراض غير السارية واللي داخلة فيها هاذ الأمراض المزمنة، واش البلاد ديالنا قامت بمجهودات كبيرة؟ آيه، قامت بمجهودات كبيرة في الإطار ديال الامراض المزمنة، ولاسيما أولا يعني التخفيض من الأدوية، لأن خصنا نعرفو المجهودات اللي قامت بها الدولة فتخفيض الثمن ديال الأدوية باش تسهل الولوج ديال المرضى لهاذ أدوية الأمراض المزمنة.

مثلا آخر دليل على هذا، هو في 04 يوليوز ديال هاذ الشهر هذا، تم تخفيض ديال 35 دواء منهم الأدوية ديال الضغط، ديال القلب وكذلك ديال مرض السكري، وكذلك 25 دواء ديال الأمراض ديال السرطان.

ثانيا، يعني الاستقبال والتتبع ديال هاذ المرضى ديال الأمراض المزمنة، وهذا هو المجهود اللي تتقوم به اليوم الحكومة في إطار الورش الإصلاحي الملكي اللي في سياسة القرب، لأن عندنا عدة إصلاحات، مستوصفات، مراكز صحية فيها استقبال جديد، فيها رقمنة، لأن هاذ المرض المزمن خصو تكون عندو واحد التتبع فملف طبي رقمي.

كذلك، عندنا المسألة اللي تتعلق بالعلاجات والبنيات التحتية، وانتوما كتشوفو الأوراش اللي مفتوحة اليوم ديال البنيات التحتية والمستشفيات الجديدة، وكذلك المراكز الاستشفائية الجامعية.

الوقاية:

الوقاية هذا برنامج جد مهم للحد من المخاطر الصحية وكذلك حتى ضبط عوامل الاختطار ديال هاذ الأمراض المزمنة، وانتوما على علم أنه يوم الصحة تتقوم بواحد البرنامج كبير يعني، "صحتكم في نمط عيشكم"، وهذا تيدخل في إطار كيفاش نعيشو، كيفاش ناكلو، كيفاش نحافظو على الصحة ديالنا، الرياضة، يعني نجتنبو الأضرار، يعني المواد اللي هي مضرة، هذا كله برامج اللي تتقوم بها وزارة الصحة.

وكذلك، يعني الاستقبالات في المستشفيات، وهذا من المجهودات اللي تتقوم بها الوزارة، وسأكتفي بهذا القدر باش نخلي للتعقيب إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة بداية لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

السي عبد الكريم تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

راه كاين واحد المشكل كبير تيواجهوه مرضى الأمراض المزمنة اللي هو انقطاع الدواء الذي تتناولو هاذ الفئة، إلى درجة أنه كاين اللي ما اخذاش هاذ الدواء راه كيموت، واللي تيزيد يصعب الأمر هو أنهم ما تيتلقاو حتى شي جواب شاف من شي جهة مسؤولة، علما أن نفس الدواء تيكون متوفر فعدة دول أوروبية، واللي عندو الاستطاعة تيمشي يشريه ويرجع واللي ما عندوش مسكين راه الغالب الله.

بغينا نعرفو فين كاين الإشكال، السيد الوزير؟

فعلا، لا يمكن إنكار المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية الصحية خاصة خلال السنوات الأخيرة، كما نعلم جيدا أن تكاليف الرعاية الصحية للأمراض المزمنة تثقل كاهل ميزانيات الدولة، خصوصا مع استفحال المرض وتطور مضاعفاته.

ولأجل هذا، نوصي اليوم بـ:

- توفير الرعاية الصحية الأولية للكشف عن الأمراض المزمنة في مراحلها المبكرة قبل تطورها، مما سيؤدي لا محالة إلى تحسين نوعية حياة الأفراد، وتقليل كلفة العلاج اللاحق، التي غالبا ما تتطور لتصبح أضخم عند استفحال المرض وتطور مضاعفاته؛

- المعالجة الاستباقية لمشكل انقطاع أدوية بعض الأمراض المزمنة في مجموعة من الأوقات، وفق مقاربة استشرافية مع دراسة إمكانية توفير بدائل دوائية في مثل هاته الحالات؛

- إمكانية توفير التنقل مجاني لهذه الفئة، وذلك بتنسيق مع القطاعات المعنية، فمن منا لم يصادف يوما مثل هذه الحالات، وهي تمتطي وسائل النقل العمومية بوجه شاحب يجيب عن الكثير من الأسئلة التي يمكن أن تجوب فكرنا؟

هذا بطبيعة الحال لن يكون سوى حل مؤقت إلى حين توفير الخدمة التي يحتاجها المريض بالنفوذ الترابي الذي ينتمي إليه هاذ الأخير.

وهي مناسبة للتنويه، بما تقومون به من أجل إخراج مجموعة من المستشفيات والمراكز الطبية الجديدة إلى حيز الوجود، وهي السرعة والمقاربة التي نتمنى منكم السيد الوزير، أن يتم بها معالجة تأخر افتتاح المستشفى المحلي لسيدي يحيى الغرب، والذي تنتظره ساكنة سيدي يحيى الغرب والمناطق المجاورة لها بفارغ الصبر، والذي سيفرج كرب شريحة عريضة من الفئة التي نحن بصدد مناقشتها اليوم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إذن التعقيب الموالي لفريق التجمع الوطني للأحرار.

الأستاذة جليلة تفضلي.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بداية، لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل للأطر الصحية الجادة والمسؤولة التي تقوم بمجهود كبير، سعيا منها لتجويد الخدمات والعناية بالمصابين بالأمراض المزمنة اللي هي كما كتعرفو تتشمل أربع مجموعات كبرى: الأمراض المرتبطة بالقلب، بالسرطان، بالجهاز التنفسي المزمن، وداء السكري.

وتعتبر هذه الأمراض من طبيعة الحال من بين مشاكل الصحة العامة الرئيسية، نظرا لانتشارها المتزايد وكشفها والتتبع ديالها اللي كيبقاو بعض الأحيان غير كافيين، إضافة إلى تأثيرها على أمراض أخرى والتي تظل مخاوف طبية واجتماعية واقتصادية حقيقية.

وعلى الرغم من المجهودات التي يبذلها بلدنا من أجل تسهيل ولوجية التشخيص والرعاية الصحية، وكذا إدماجه بسلة خدمات التغطية الصحية الشاملة، فلازلنا نسجل خلال العقود الماضية تفاقما كبيرا، مما يشكل تحديا لصناع القرار وواضعي الاستراتيجيات الصحية والطبية.

على هذا الأساس، تطرح مجموعة من التحديات بخصوص رعاية هؤلاء المرضى، خصوصا ارتفاع أثمنة بعض الأدوية وتكاليف العلاج، رغم أن الحكومة بذلت مجهودات كبيرة في تعميم التغطية الصحية الإجبارية لجميع المواطنات والمواطنين، إلا أنه للأسف نجد بعض الحالات المرضية، لا تصل إلى مستوى 100% من تعويضات الضمان الاجتماعي، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، السيد الوزير المحترم، بعد المراكز الاستشفائية والعلاجية يشكل عائقا للكشف عنها في مراحلها المبكرة قبل تطورها لأن قرب الخدمات يؤدي إلى تحسين نوعية حياة الأفراد وتقليل كلفة العلاج اللاحق التي ستكون أكبر عند استفحال المرض وتطور مضاعفاته.

لذلك، نطالبكم السيد الوزير المحترم، إضافة إلى مجهوداتكم المبذولة، التفاتة خاصة لهؤلاء المرضى، ونحن كلنا ثقة وأمل في تيسير العلاجات لهم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير للتفاعل مع التعقيبين معا، تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا المستشارين المحترمين.

غير باش السيد المستشار المحترم، أنا كنشكرك على يعني التنويه ديالك على ما تقوم به الدولة والحكومة بالخصوص.

ولكن لازم ما نقولو بأن راه المغرب قطع أشواطا جد مهمة، أنت حطيتي السؤال على واحد الدواء خاص، يعني هذا ما كيعنيش أنه إذا كان الدواء انقطاع فيه، يعني المشكل مشكل الأمراض المزمنة كلها، لا، خصنا نشيدو بأنه بالنسبة للأمراض المزمنة اللي هي كتهم اليوم المغرب وفيها 3 ديال الأمراض اللي كتستهلك أكثر من 90% ديال الميزانية اللي كتخصص ديال الأدوية فهي: القصور الكلوي، الضغط الدموي والسكري، الدوايات ديالهم موجودين 100% في القطاع ديال الصحة.

إذا كنهضرو على شي مرض مزمن واحد آخر، يقدر يكون، اعطيني السمية ديال الدواء ونقول لك شنو، وربما واش هذاك الدواء عندو البديل ديال ولا ما عندوش البديل ديالو؟ واش يمكن لنا نستعملو البديل ديالو بصفة مؤقتة أو بصفة هذا؟ يعني هذا مسألة كتتعلق بشي أمور اللي هي خاصة.

ولكن، كذلك خصنا نقولو بأن الأمراض المزمنة اليوم في المغرب اللي خصها سياسة القرب احنا خدامين عليها، قلت سياسة القرب وها المستوصف، ها المركز الصحي بأحدث التكنولوجيا، مواصفات جديدة، بحلة جديدة فيها حسن الاستقبال، احنا بغينا نردو سبيطار الحومة، حيث فإطار هاذ السياسة الجديدة ديال المجموعات الصحية الترابية غادي يسهل تتبع ديال الناس اللي عندهم الأمراض المزمنة وهذا هو اللي كان، علاش؟

لأن شحال هاذي المرض المزمن كيخصو ولابد يمشي يتنقل للمركز الاستشفائي الجامعي، واش احنا خصنا نتبعو المرض المزمن فالمركز الاستشفائي الجامعي؟ يمكن لنا نديرو التشخيص ديالو، يمكن نعالجوه، ولكن التتبع ديالو يمكن لنا نمشيو للمركز الصحي، وهذا هو اللي جاي فالمجموعة الصحية الترابية، ملي غادي يخدمو واحد البرنامج طبي جهوي يخدمو في تناغم وفي تناسق.

ولا سيما أن كاينة رقمنة، وهاذ الرقمنة غتخلي ليه ملف طبي، وربما يمكن له يمشي فأي مكان فالمغرب ويتعالج.

نعطيو مثال ديال القصور الكلوي، القصور الكلوي ما كانش واحد المجهود كبير، وكانت شراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، اليوم الحمد لله لائحة الانتظار صفر، ما كاين حتى شي واحد اللي باقي كينتظر خصو يدير (la séance) ديال (dialyse) ديالو، بالعكس ولينا كنحثو الناس كنقولو لهم ديرو لهم الثالثة، باش يكونو كيحسو يعني بصحة جيدة أكثر فأكثر.

يعني كاين مجهودات كبيرة كتدار، وإن شاء الله، دابا النتيجة غادي تبقى تبان تدريجيا فإطار هاذ الإصلاح ديال هاذ الورش، وإن شاء الله غادي يكون حتى المغربي غادي يكون ...

أما بالنسبة للأدوية، وربما ذاك الدواء إيلا كان مقطوع على المستوى الدولي، أش نقدرو ندیرو احنا اليوم إيلا كان واحد الدواء، إما المادة الأولى ديالو أو هو منقطع، أو إيلا بغا يدخل خصنا ندخلوه فإطار شركة مغربية هي يمكن لها تدخلو ونعطيوها (l'autorisation temporaire d'utilisation)، احنا ما عندناش مانع.

غير خصنا نعرفو إينا دواء اللي هو فيه إشكال، وكاع (les déclarations) اللي تيديرو تيوصلو لنا احنا تنعالجوهم.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن نمر إلى السؤال الثالث موضوعه "تحسين وضعية مهني الصحة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

أستاذة سليمة تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

السؤال عن المجهودات المبذولة لتحسين وضعية مهنيي الصحة، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة،

جواب السيد الوزير.

تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة المحترمة،

وأنتوما على علم وشاركتو معنا في إنزال الترسانة القانونية ديال هاذ المنظومة الصحية بتصور ملكي، واللي من جملة الأمور اللي فيها فالقانون الإطار 06.22 كاين واحد يعني الدعامة اللي هي تثمين الموارد البشرية، وفي تثمين الموارد البشرية إخراج الوظيفة الصحية، وساهمتو كذلك في إخراج النصوص القانونية للوظيفة الصحية.

واليوم احنا، الحمد لله، بصدد مع شركائنا إن شاء الله، إخراج

النصوص التطبيقية ديال هاذ الوظيفة الصحية.

أشنو جابت من جديد هاذ الوظيفة الصحية؟

هي أولا كاع الأمور اللي هي اعتبارية تتبقى مكتسبة من لدن المهنيين ديال الصحة، سواء يعني الأمور الاعتبارية اللي كانت فالوظيفة العمومية كتبقى كمكتسب، زيادة على الامتيازات اللي تيجيو في الوظيفة الصحية، نظرا للانتقال إلى المفهوم الجديد ديال المجموعات الصحية الترابية.

ثانيا، كاين عدة أمور اللي كتخلق واحد الجاذبية فالقطاع ديال الصحة، منها التعويضات والتحفيزات، سواء كان الأمر يتعلق بالأجر الثابت والمتغير واللي غادي يخلق واحد الجو ديال التنافسية مع القطاعات الأخرى، كذلك بالنسبة للتعويضات على الحراسة والالزامية واللي اليوم، الحمد لله، انكبت الوزارة على صرفها، ولكن غادي تكون كذلك الرفع من القيمة ديالها في إطار المجموعة الصحية الترابية.

ثالثا، التعويضات كذلك على البعد اللي غادي يكون عندو علاقة بالمجموعة الصحية الترابية، والإقامة بالنسبة للأطباء، بعني جملة من الأمور التحفيزية، ناهيك على ظروف العمل اللي غادي يخدمو فيها في إطار جديد اللي كيتعلق بالرقمنة ديال القطاع بيعني بـ (automatisé) ديال الصيدلة، يعني ظروف أفضل من اللي هي هذا..

بلا ما نتكلمو كذلك على التكوين، لأن اليوم احنايا خصنا ولابد تكون ملاءمة ديال التكوين مع الحاجيات ديال القطاع.

وأكتفي بهذا القدر من الجواب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن تعقيب الفريق المحترم، السيدة المستشارة تفضلوا.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين والمستشارات،

نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب اعتزازنا بالمكانة التي يمثلها قطاع الصحة لدى جلالة الملك نصره الله، الذي ما فتئ يوجه إلى وجوب تطوير المنظومة الصحية، حتى تتمكن بلادنا من أن تكفل حق المواطنين والمواطنات الدستوري في الصحة، وسيظل المشروع الملكي التاريخي المتعلق بالحماية الاجتماعية محطة فارقة في مسار الدولة الاجتماعية في بلادنا.

إن الارتقاء المتوالي بميزانية الصحة، بالإضافة إلى القوانين المؤطرة التي تم إقرارها خلال هذه الولاية ضامنة للمكانة الأساس التي أصبح يحتلها قطاع الصحة.

وبالموازاة مع كل ذلك يتعين الإقرار بأهمية تجربة الحوار الاجتماعي القطاعي في وزارة الصحة، والذي يعكس نضج ومسؤولية وتعبئة جميع الأطراف من أجل إنجاح الإصلاحات الجاري تنفيذها.

وندعو في هذا الإطار، إلى التنفيذ الكامل والشامل للاتفاق الموقع في 29 دجنبر 2023، لذلك نعتبر أن من المهم العمل الجماعي على تجاوز حالات الانحباس الحالي في القطاع، طبعا عبر ضمان حق الشغيلة الدستوري في الاحتجاج السلمي.

السيد الوزير،

إن مطالب الشغيلة الصحية واضحة ومشروعة، في مقدمتها التنصيص الواضح الذي لا لبس فيه، على أن الوظيفة العمومية الصحية جزء لا يتجزأ من الوظيفة العمومية، مع كل ما يتبع ذلك من مقتضيات قانونية ذات الصلة.

وإذ نؤكد على أهمية إيجابية مواقف الحكومة مع العديد من المطالب التي عبر عنها التنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة، ونعتبر أن الحوار المسؤول والهادئ كفيل بضمان تحقيق مطالب الشغيلة الصحية، سواء ما يتعلق بالشق المتعلق بالضمانات الوظيفية أو بما يتعلق بمطالب ذات الأثر المالي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير، ماكاين تفاعل مع التعقيب؟

إذن نمر إلى السؤال الموالي، موضوعه "تنظيم قوافل طبية ميدانية في المناطق الجبلية النائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضلوا السي جواد.

المستشار السيد جواد الهلالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

عن تنظيم القوافل الطبية في المناطق الجبلية النائية نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

كنشكرك على هاذ السؤال هذا، اللي هو فالحقيقة سؤال فوقته، لأن اليوم مع التغطية الصحية الشاملة تغيرت المفاهيم ديال القوافل الطبية، شحال هاذي كنا كنديرو القوافل الطبية لأن كنبغيو نقربو بعض الخدمات وكنعملوها مجانية، مجانية لبعض الساكنة اللي هي في حاجة ماسة إلى بعض العلاجات.

اليوم، في إطار تعميم التغطية الصحية، فكل مواطن مغربي كيخصو يستافد من العلاجات، وهو راه فموقع ديال زبون، لأن راه كيخلص أو كتخلص عليها الهيئة المدبرة، إذن خصنا منظور جديد، لأن السؤال جا بالنسبة للمناطق النائية والجبلية.

بالنسبة لهاذ التوجه هذا، صاحب الجلالة الله ينصرو، قام بواحد البادرة منقطعة النظير، لأن كنا درنا برامج عدة لتقليص الفوارق المجالية، سواء فالتنمية البشرية أو فالبرنامج اللي كان البين الوزاري، ما وصلناش للنتائج اللي وصلت لها هاذ المبادرة الملكية لإطلاق خدمات ديال الوحدات المتنقلة، لأن هاذ 50 وحدة فالأول، ومن بعد جات 50 وحدة فالثاني، نقدر نعطيك الأرقام باش تعرف النتيجة فين وصلات، فكت العزلة على المناطق النائية.

أشنو هي الفائدة من هاذ الوحدات؟

أولا، هاذ الوحدات كتوفر على تكنولوجيا حديثة، نظام معلوماتي، كيمكن لها تكتسب جميع المعلومات والمعطيات باش يمكن لها تنظم القوافل الطبية من بعد، يعني غادي تكون قوافل طبية منظمة على حسب الخصاص وعلى حسب الحاجيات.

إيلا بغيتي، السيد المستشار المحترم، نقدر نقولك أن هاذ الوحدات عندها حضور في 9 دالجهات و35 إقليم و80 موقع، واللي قدرات اليوما تحقق واحد 218.253، يعني حددات حالة ديال العلاج، و171.000 استشارة طبية، 25.600 استشارة عن بعد.

أش كيوقع؟ التشخيص تنقدرو نحددو هاذ المرضى، وكيمكن يكون واحد التدخل ديال واحد الوحدة طبية، وهذا كنبغي نشكر من هاذ المنبر يعني مؤسسة محمد الخامس للتضامن، لأن هي اللي كنعملو بمعيتها في إطار هاذ العلاج، وكاين شركاء وحدين آخرين سواء فالجنوب أو كذلك فالشرق، اللي غادي ننظمو معهم هاذ التدخلات.

ناهيك على أن هاذ التدخلات خصها تكون فإطار الحماية الاجتماعية، يعني اليوم ماكاينش شي مغربي اللي ما عندوش التغطية الصحية، فالتصور غادي يكون جديد إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم.

السي جواد، تفضلوا.

المستشار السيد جواد الهلالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

احنا الغرض ديالنا من إثارة هاذ الموضوع ديال القوافل الطبية المجانية فبلادنا وخاصة فالعالم القروي والجبلي هو:

أولا، المحافظة على استمرارية هذه السنة وهذه المبادرات، لأنها واحدة من المظاهر الكبيرة ديال العمل الإنساني النبيل وديال التضامن داخل المجتمع المغربي، والحمد لله ما كاينش شي منطقة جبلية وقروية في المغرب اللي ما عرفاتش تنظيم مثل هاذ القوافل الطبية مرة مرة، احنا كنعرفو الدور الأساسي اللي كتلعبو هاذ القوافل في تقديم مختلف أنواع الدعم لضحايا المناطق التي تضررت من الزلزال في منطقة الحوز أو غيرها.

ثانيا، السيد الوزير، الغرض من هاذ السؤال أيضا هو أن تعملوا من جهتكم كوزارة وصية على القطاع، لا من ناحية الإسراع وتيسير منح الرخص اللازمة ولا من ناحية توفير اللوجيستيك والضروريات المتطلبة لهذه القوافل.

وهذا الطلب ديال التسهيل موجه أيضا لجميع الشركاء في تنظيم هذه القوافل، ومنهم السلطات المحلية والإقليمية، سلطات الموانئ والجمارك، لأنه بعض القوافل الطبية كتعتمد على أدوية ومعدات طبية مستوردة من الخارج، وبالتالي لابد من تسهيل دخولها إلى المغرب داخل آجل معقول.

ثالثا، أثناء التشخيص اللي كتقوم به هاذ القوافل الطبية كيتبين أن بعض المستفيدين المرضى كيكونو مصابين بأمراض مزمنة تستدعي المتابعة والتوجيه نحو المرافق الصحية اللي كتوفر العلاج المستمر والرعاية الطبية التكميلية، وهاذ الأمر ما كتوفروش القافلة الطبية، وخص يتكفل به المستشفى العمومي.

السيد الوزير المحترم،

القوافل الطبية غالبا ما تسد النقص الكبير الموجود في العالمين القروي والجبلي، وبالنسبة للطبقات المحرومة والهشة التي ليس في استطاعتها الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات الطبية، إما بسبب البعد الجغرافي أو النقص في البنيات التحتية، وذلك رغم المجهودات اللي كتقوم بها الدولة لتقريب الخدمات لجميع المواطنين والنهوض بقطاع الصحة في القرية بحال المدينة.

نحن نعلم جيدا الاهتمام الكبير الذي يوليه صاحب الجلالة نصره الله وأيده لهذا الموضوع، بحيث أن جملة القوافل الطبية والوحدات الطبية المتنقلة، كانت تأتي دائما بمبادرات ملكية سامية، وفي هذا الإطار، أذكر على سبيل المثال فقط ترأس جلالة الملك شخصيا لتوقيع اتفاقية إطلاق برنامج الوحدات الصحية المتنقلة لفائدة العالم القروي في أكتوبر 2023.

في النهاية، لازم نتوجه بالشكر الجزيل لجميع الشركاء في القوافل الطبية في بلادنا، من وزارة وسلطات محلية وإقليمية وجمعيات وأطر طبية، لأن مشاركتهم في هذه العملية تطوعية، وأخص بالذكر هنا مؤسسة الشيخ زايد التي نظمت مؤخرا قافلة طبية بمنطقة سيدي عبد الله غياث، وتنوي تنظيم قوافل أخرى إن شاء الله بمختلف مناطق الحوز التي لازال سكانها يعانون من الآثار الصحية والنفسية للزلزال.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للتفاعل مع التعقيب.

تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

غير باش، جا فالجواب ديالك وفالتعقيب ديالك الجواب على هاذ الشي اللي بغيت نقول، وهو اليوم خص القوافل الطبية تكون في تناغم مع هاذ الشي اللي كنديرو فالإطار ديال الصحة، يعني المريض إيلا غنجيو نعالجوه خص يكون شي حاجة هادفة، ملي كيكونو أمراض مزمنة يستحيل يكون تتبع ديال هاذ المريض، لأن خاص يكون واحد الربط مباشر مع المنظومة الصحية.

على هاذ الأساس، المنظومة الصحية اليوم فيها النمط الثابت والنمط المتحرك، فالنمط المتحرك احنا كنقولو مرحبا لجميع الفعاليات يجيو نتعاملو ونخدمو اليد فاليد باش يكونو عندنا إجراءات مؤقتة كنعالجو بعض الأمور والتتبع كيكون من المنظومة الصحية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الخامس موضوعه "تعزيز سيادة المملكة المغربية على صناعة الأدوية"، الكلمة لأحد السادة المستشارين، من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد الرئيس، السي محمد حنين.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا، السيد الوزير، يتمحور حول سيادة بلادنا على صناعة الأدوية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

كما تعلمون أن اليوم المغرب كيقدر ينتج يعني 70% ديال الحاجيات ديالو ديال الأدوية منها الأدوية الجنيسة، يعني هذا راه أصلا يعني نتيجة جد مهمة.

كذلك، لا يخفى عليكم، أن صاحب الجلالة الله ينصرو أعطى التعليمات ديالو باش يتنشأ واحد المصنع ديال اللقاحات، من بعد ومن خلال الدروس اللي استخلصناها فالإطار ديال الكوفيد، واللي من الإمكانية ديالو أن يصنع 100% ديال الحاجيات ديال اللقاح ديال المغرب، ماشي 100% فقط، بل بالعكس يمكن لو يصدر حتى للقارة الإفريقية ويساهم فالسيادة القارية، وهذا ما يصبو إليه صاحب الجلالة الله ينصرو.

احنا شنو الحاجيات ديالنا فاللقاحات؟ 22 مليون جرعة فالسنة، يالاه 22 مليون جرعة اللي كنحتاجو، جميع اللقاحات مختلفة، ولكن شحال كيصنع المصنع، شحال القدرة ديالو؟ 144 مليون جرعة اللي يقدر يصنع، يعني أضعاف مضاعفة اللي يمكن يصنع هذا.

كذلك، كاين اليوم واحد الاستراتيجية على المستوى ديال الوزارة لتشجيع الصناعة المحلية، ماشي فقط الأدوية اللي كتهمنا، حتى المستلزمات الطبية، وكاين دابا اتفاقيات باش يكون حتى اللاتمركز ديال هاذ الصناعة فالدر البيضاء-برشيد يمكن يخرجو لمدن أخرى باش نردوها كذلك صناعية ونصنعو المستلزمات الطبية، لأن السيادة الصحية أو السيادة الدوائية ما كتقتصرش على الدواء فقط، ولكن كذلك حتى المستلزمات، الحمد لله المغرب من البلدان اللي عندها شركات مؤهلة باش يمكن لها تصنع جميع الأمور اللي كتكفي البلاد ديالنا.

كذلك، عندنا دابا اليوم تحدي كبير، وهو ملي كنتكلمو على

السيادة، كنتكلمو كذلك حتى على تخفيض الأثمنة، بغينا السيادة الدوائية، ولكن بغينا كذلك نخفضو من الثمن ديال الدواء، ولا سيما أن الأدوية السرطانية، لأن غادة والأثمنة ديالها كتطلع، حتى هاذي كاينة فيها سياسة، وفي إطار الحكامة الجديدة في إطار الوكالة كاين تعامل مع الشركاء ديالنا باش يكون التصنيع ديال الأدوية اللي سرطانية كنحتاجوها.

وكذلك، ما ننساوش المخزون الاحتياطي والمخزون الاستراتيجي واللي صاحب الجلالة أعطى التعليمات ديالو باش يكون مخزون ديال الأدوية اللي يمكن لينا نحتاجوه في تدبير الأزمات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا جزيلا على هاذ التفاصيل، واللي بينت بالفعل على أن هناك اهتمام بالغ بصناعة الأدوية في بلادنا.

وهذا يطمئننا على المستقبل، لأنه لا علاج بدون دواء، وبالفعل احنا الطموح ديالنا هو فعلا تعزيز هاذ السيادة هاذي.

كاينة إجراءات، اليوم كاين تصور، بل كاينة تدابير حقيقية اللي تتوخى العمل على توفير الأدوية في بلادنا، الدليل على ذلك أن 70% ما ساهلاش من الحاجيات ديالنا الوطنية، أنتوما بينتو لنا، السيد الوزير، عندكم طموح باش توصلو إن شاء الله لـ 100%، ولما لا تصدير الفائض من هذه الأدوية لبلدان أخرى، وهذا لا يسعنا إلا أن نثمنه في هذه الجلسة.

تعزيز هاذ السيادة ديال الأدوية من شأنه، السيد الوزير، أن يؤدي إلى إنجاح الورش ديال تعميم التغطية الصحية الشاملة، يعني توفير الأدوية الجنيسة وتشجيع كذلك التصنيع الوطني للأدوية، وكذلك جعل "صنع في المغرب" علامة للجودة والقدرة على التنافسية والاستدامة، لأنه تيبقى، السيد الوزير، بعض الإكراهات المتعلقة بالفعالية ديال الأدوية التي تصنع محليا وبعض الأدوية التي تصنع في الخارج، هذا راه واحد الإشكال خصنا نطمئنو المواطنين على أهمية وجودة الأدوية التي تصنع محليا.

كذلك، لابد من معالجة بطء الإجراءات الإدارية، وانتوما الجدية ديالكم، السيد الوزير، تنعرفو على أنه ربما تتاخذ واحد العدد دالتدابير لمحاربة هاذ البطء هذا.

وفهاذ الإطار هذا، تنثمنو الإحداث ديال الوكالة المغربية للأدوية، نثمن كذلك إبرام عقد البرنامج ديال فترة 2022-2027 اللي فيه واحد العدد ديال التدابير مهمة، منها:

- ✓ الزيادة ديال رقم المعاملات المباشرة؛
- ✓ خلق وظائف جديدة اللي حوالي 16.000 منصب شغل؛
- ✓ وكذلك الرفع من حجم الاستثمارات السنوي إلى حوالي 800 مليون درهم.

هاذي كلها، تدابير مهمة، ولكن، السيد الوزير، تيبقى ضروري تمكين الجميع من الولوج إلى الخدمات الصحية بسهولة وبفعالية وبتكلفة منخفضة، وانتوما تكلمتو لنا على أنه عندكم تصور لتخفيض الأسعار ديال الأدوية اللي مازال فبلادنا مرتفعة مقارنة مع واحد العدد ديال البلدان، سواء أجنبية ولا حتى البلدان المماثلة للنمو ديال بلادنا، وسمعنا في جوابكم السابق عن الأمراض المزمنة على أن هناك مجهود جبار لتقليص الأدوية الموجهة للعلاج من هذه الأمراض حتى تكون في متناول الجميع.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للتفاعل مع التعقيب.

تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

غير تفاعلا مع التعقيب ديالك، أن ما كاينش شي دواء تيخرج في المغرب إلا وتيدوز من جوج د المراحل.

تيدوز من (Centre Bioéquivalence) وتيدوز من (laboratorie de contrôle)، تيشوفو (le principe actif) ديالو واش نفس الفعالية وحتى كذلك بـ (Bioéquivalence)، ما يمكنش، هذاك المسألة ديال الدواء ماشي فعال بحال لاخر، هذا مسائل اللي هي في الحقيقة فيها (polémique) أكثر من.، راه ما يمكنش الدواء يخرج إيلا ما كانش تيشبه للدواء الأصلي، هاذي وحدة.

ثاني حاجة، أنا غير بغيت نبشرك السيد المستشار أنه فإطار الرقمنة ديال المديرية ديال الأدوية والمستلزمات، اليوم بالنسبة للأدوية ما كاينش (dossier) اللي تيفوت شهر، راه كاينة (la plate-forme) اللي تيدخل، وكانت الشركة اللي مكملة المسائل ديالها، (dossier) ما يفوتش شهر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الموالي في نفس المحور موضوعه "وضعية شغيلة قطاع الصحة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لبسط السؤال.

السي خليهن، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لقد عجزت الحكومة عن نزع فتيل الاحتقان الاجتماعي الذي يواصل منحاه التصعيدي، بعدما فشل في إقناع النقابات الصحية في إيقاف برنامجها النضالي، وجعلت من هذا القطاع الحيوي بؤرة للتوتر، خاصة في ظل الأزمة الحادة التي يمر منها التكوين بكلية الطب والصيدلة، والتي دخل فيها الحراك شهره السابع، بعدما صرح به الوزير في الشهر الخامس من مقاطعة الدروس والامتحانات والتداريب، وهو ما يؤثر سلبا على عطاء الشغيلة الصحية وينتج عنه غياب شروط توفير خدمات جيدة للمواطنين، لما يتطلبه من إعداد لموارد بشرية ستساهم في تعزيز منظومة الإصلاح الصحي.

لذا، نسائلكم السيد الوزير، وعبركم رئيس الحكومة حول الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها من أجل تنفيذ الاتفاقات التي التزمت بها الحكومة مع نقابات قطاع الصحة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال اللي جا للمرة الثانية من طرفكم.

واللي انتوما عارفين اليوم آخر المستجدات أنه تم كذلك ربط الاتصال بالشركاء الاجتماعيين ديالنا وكلفت من طرف السيد رئيس الحكومة، باش نعطيهم العرض ديال الحكومة، من خلال بالنسبة للملف المطلبي، اللي كان محط ديال يعني عدة مطالب، وهاذيك المطالب اللي من الناحية المطالب الاعتبارية كلها استجيب لها، يعني بالحفاظ على جميع المكتسبات اللي كاينة فالوظيفة العمومية وجميع الامتيازات، كذلك بالامتيازات اللي جابتهم الوظيفة الصحية، وهاذي ماغاديش نكرو بأن هاذي قفزة نوعية، يعني هاذ الشي اللي تعطى راه جد مهم بزاف.

السيد رئيس الحكومة توصل يعني بالرد ديال الشركاء الاجتماعيين، واحنا كذلك بصدد عاود ثاني تكون يعني قراءة أخرى إن شاء الله.

وأنا متفائل، متفائل، أنه فالأيام المقبلة إن شاء الله غادي يكون حل لهاذ المسألة هاذي اللي حقيقة هي كتخلق واحد شوية ديال المتاعب فالقطاع، ولكن احنا غنتجاوزوها، وخصنا نعرفو بأن الوظيفة الصحية جات باش تعالج عدة نقط، كانت محطات ديال النضال من شحال هاذي، ماشي عاد دابا جديدة، ولكن فظرف وجيز أن تجاوزنها.

تثمين الموارد البشرية اللي جا فالوظيفة الصحية وجا فالقانون الإطار رقم 06.22 ما جاش غير هكاك، وكان من الأمور اللي كيوصي عليها صاحب الجلالة الله ينصرو، باش العنصر البشري هو الركيزة لإنجاح هاذ الإصلاح، إيلا ماكانش يعني المورد البشري راه مايمكناش نزيدو للقدام بهاذ القطاع.

ولكن، احنا عندنا إن شاء الله من بعد هاذ المحطات ومن بعد المقاربة التشاركية ومن بعد هاذ الاجتماعات اللي درنا بزاف، وصلنا دابا إن شاء الله لواحد الاتفاق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن تعقيب المجموعة المحترمة.

السيد الرئيس، تفضلوا.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الوزير، شكرا على هاذ الجواب.

ولكن كنا كنتمناو أن مانشوفوش فالأربعاء الأسود هاذيك الممارسات اللي تمارست على هاذ الموارد البشرية، اللي احنا كننتظرو منها الشيء الكثير.

لقد فشلت الحكومة فشلا ذريعا في تدبير أزمة الطب في بلادنا، حتى أن القطاع الذي يفترض أن يقدم فيها العلاج أصبح مريضا، أمام تمرضين الحكومة، بل إن خلاف وزراء الحكومة مع مهنيي الطب وصلت درجة الانقطاع الدراسي، حيث تحول الشارع إلى مسرح احتجاجات غير مسبوقة، واتخذت هذه الاحتجاجات خطوات تصعيدية على إثر التدخل القوي في حق أصحاب البذلة البيضاء، يوم الأربعاء الأسود، عبر تفريقهم بخراطيم المياه، في الوقت اللي احنا فالبلاد كنعانيو أزمة

ديال المياه، واستعمال القوة من طرف القوات العمومية، ما يعد انتهاكا صريحا لحرية التظاهر السلمي المكفول بالدستور والقوانين الوطنية والدولية، وضربا للحريات النقابية، وتأكيدا للتناقضات الحكومية بين خطاب اعتماد الحوار الاجتماعي وتنفيذ الالتزامات، وبين استعمال المنع والقمع لمواجهة الاحتجاجات المشروعة، واللي فهم شي حاجة يفهمنا.

والواقع، أن الأزمات من هذا النوع تحتاج إلى حوار سياسي واجتماعي مسؤول، حتى لا تسقط كل الوسائط التي تلعب دورا كبيرا في الاستقرار الاجتماعي، وما نبقاوش نقولو ثاني جاونا التنسيقيات وجاونا هذا، إيلا كان شي واحد كيضرب العام بالوساطة راه هي الحكومة.

وبهذه المناسبة، نطالب بإيقاف المتابعات عن جميع من اعتقلوا وإيقاف كل أشكال التضييق والترهيب، مما في ذلك ما يمارسه بعض مسؤولي المؤسسات الصحية من ضغوطات على الشغيلة الصحية.

السيد الوزير،

إن ما يقع في المجال الصحي بالمغرب من مخططات وترتيبات وتجاهل للمطالب والاحتجاجات، سواء تعلق الأمر بالشغيلة الصحية أو طلبة كليات الطب والصيدلة، يستهدف أولا وأخيرا صحة المواطن المغربي، ومشروع الحماية الاجتماعية ومستقبل الدولة الاجتماعية، حيث يتبين من خلال هذه الوضعية الاحتقانية أن الحكومة تعبث بالقطاع الصحي وتدفع به وبأطره نحو المجهول، والهجرة من أجل تحسين الوضع الاجتماعي، وليس كما تروج له الحكومة.

إن ما يشهده قطاع الصحة العمومي ببلادنا، هو حقيقة يثير الاستغراب، ويطرح التساؤل حول من المستفيد من إذكاء هذه التوترات وتجييش الصراعات داخل القطاعات الاجتماعية، وخصوصا التعليم والصحة؟

إيلا كانت هاذ الحلول كاينة، السيد الوزير، لاش نديرو هاذ الوقفات ونوقفو القطاع، لا فالتعليم، لا فالصحة، كنتو تعطيو الحلول مباشرة، ولا كنطرحو سؤال استفهامي، شكون اللي كيستافد من هاذ التوترات؟ وشكون اللي بغا، البارح ضابط الأمن في كوفيد كيعطي التحية لرجال ونساء الصحة، واليوم كيتواجه معاهم.

السيد الوزير،

الشغيلة الصحية لا تطالب إلا بالالتزام بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع النقابات في جانبه المادي والاعتباري والقانوني، والحفاظ على كل الحقوق والمكتسبات التي يخولها لهم النظام الأساسي للوظيفة العمومية والتحفيزات التي توفرها الوظيفة الصحية.

كما أن لطلبة كلية الطب والصيدلة مطالب مشروعة تصب في اتجاه تجويد التكوين، باعتباره إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها المنظومة الصحية، فعلى الحكومة أن تنهج مقاربة تشاركية وتحرص على احترام الحقوق والحريات لتدبير الأزمات وخلق المناخ الملائم لرفع تحديات إنجاز ورش التغطية الصحية الشاملة.

وأتمنى، السيد الوزير، ألا نطرح لك السؤال مرة ثالثة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للتفاعل مع تعقيب المجموعة المحترمة.

تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

ما تنساش السيد المستشار المحترم، أن المقاربة التشاركية اللي كانت مع الشركاء الاجتماعيين منقطعة النظير، ما عمر كان شي مشاركة بحال هاذي، 54 اجتماع في إطار ديال الإصلاح ديال المنظومة الصحية، وهذا رقم ماشي ساهل.

يعني، إيلا كان اليوم تنقول لك كلفنا من طرف السيد رئيس الحكومة باش نحلو هاذ الملف هذا، إلا لأنه كانت دراسات، وربما حان الموعد ديالو.

أنا تنقول لك جد متفائل من بعد اللقاء اللي تم الجمعة الصارم، أن وصلنا لاتفاق باش نقدموه للسيد رئيس الحكومة ويحسم فيه بصفة نهائية، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال السابع موضوعه "برنامج تحسين العرض الصحي" للفريق الاستقلالي للوحدة التعادلية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

السي محمد حلمي، تفضل.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن مختلف التدابير والإجراءات لتحسين العرض الصحي ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

تأهيل العرض الصحي، السيد المستشار المحترم، كذلك من الدعامة الثالثة في إطار ديال القانون الإطار 06.22، وإيلا عقلتي ملي كنا تنتكلمو على كوفيد، كنا ما فئ احنا كنا تنجبدو البنية التحتية.

وفالإطار ديال الكوفيد كانت واحد الإجراءات جد مهمة بواحد الوتيرة جد سريعة اللي عززنا فيها العرض الصحي، يعني مرينا من 684 سرير ديال الإنعاش إلى 5260 سرير للإنعاش في ظرف وجيز، يعني فالمغرب ما عندناش المشكل ديال القدرة باش نسرعو البنية التحتية.

راه الإشكالية اللي عندنا فالعرض الصحي كلها كتعلق بالموارد البشرية.

أما بالنسبة للطاقة الإيوائية، نقدر نعطيك أرقام باش تعرف الطاقة الإيوائية، يعني مثلا الوضعية الحالية راه زدنا هاذ العام هذا 1536 سرير فالمركز الاستشفائي الجامعي طنجة، الحسيمة، المستشفيات ديال القرب، مستشفى النهار بمارتيل، المركز الجهوي للأنكولوجيا بالناظور، توسعة مستشفى الرشيدية، إضافة إلى إحداث 23 مستشفى جديد ديال القرب، بناء وإعادة بناء أو تهيئة توسيع 22 مستشفى إقليمي و5 دالمستشفيات جهوية، 4 دالمستشفيات جامعية في مرحلة متباينة، مثلا كاين اكادير، ها هو قرب يخرج، كاين الرشيدية وبني ملال اللي تعطات الانطلاقة ديالهم واختارينا (architecte) ديالهم وغادي تبدا الأعمال فهاذ الصيف هذا، إن شاء الله.

كذلك كاين ديال العيون اللي هو مرحلة جد متقدمة، يعني الحمد لله، من ناحية المستشفيات ما عندناش إشكالية.

الجاذبية دالمؤسسات، كذلك حتى هي كتدخل فإطار التأهيل، تعطات 6 دالمليار ديال الدرهم للجاذبية للمؤسسات، مليار و700 درهم مشات للمراكز الاستشفائية الجامعية القديمة، باش تحسن الجاذبية ديالها، 1400 مركز صحي، 800 مليون درهم سنويا كتعطى، إيلا ربما كانت عندك زيارة للمركز الصحية الجديدة غادي تشوف الحلة الجديدة كيفاش دايرة، وهذا هو النمط، ولكن تيبقى المورد البشري هو الأساس، لأن احنا دبا تنعيشو مشكل ديال نقص كبير وحاد.

وهاذ الشي علاش قامت هاذ الإصلاحات اللي تنقومو بها، واللي فيها شوية ديال المقاومة، لأن بغينا نقلصو من السنوات ديال الدراسة، بغينا نزيدو نكونو بسرعة، بغينا نحدثو مراكز أخرى يعني في مختلف الجهات، لأن المراكز الأخرى ديال التكوين في مختلف الجهات غادي تحفز حتى من الجاذبية ديال الجهات، لأن ما يبقاش التكوين مرتكز في المدن الكبرى، يعني كاع الجهات غادي يساهمو فالتكوين، إن شاء الله.

ونكتفي بهاذ الإجابة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم، السي حلمي تفضلوا.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نحن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نتحدث اليوم عن استراتيجية الوزارة، خصوصا بعدما عاشه العالم والمغاربة أيام وباء "كوفيد-19".

ولا ينكر أحد التطور الذي عرفته البنية التحتية الطبية خلال توليكم السيد الوزير زمام هذا القطاع، وأنتم ابن الدار، السيد الوزير تعرفون مكامن الضعف ومكامن القوة، وفي منظومتنا الصحية، واضعا صوب عينه التوجيهات والتعليمات الملكية السامية من أجل إنجاح ورش الحماية الاجتماعية والرهانات الدولية القارية والعالمية المقبلة عليه المغرب خلال السنوات القليلة المقبلة.

وهذا، السيد الوزير، لا يمنع أن هناك جوانب تتعلق بالمنظومة الصحية يصعب التغلب عليها في ظل الإمكانيات المرصودة من الميزانية العامة التي تتأثر بدورها بالتقلبات الاقتصادية العالمية وفترات الجفاف التي عانى ولا يزال يعاني منها المغرب.

حيث أن هناك بنيات تحتية طبية تتطلب إمكانيات مالية مهمة، وأخرى في حاجة إلى موارد بشرية متخصصة وكافية، وهذا شأن، السيد الوزير، منطقة وزان التي يطمح سكانها أن يكون المستشفى الذي في طور البناء مماثلا لمستشفيات، نعطيو مثال، كالقنيطرة ومستشفى مولاي يوسف ولم لا أحسن، فسكان هذه المدينة في حاجة إلى هذه المرافق لتجنب عناء التنقل إلى المدن المجاورة.

وكذلك، ينطبق على ساكنة جماعة "سيدي رضوان" التي وقف المستوصف الوحيد عن تقديم خدماته للساكنة، والآن يشتغل في دار الشباب في ظروف غير ملائمة.

فنحن كممثلي للساكنة والساكنة نفسها تطمح إلى مستشفى يلبي حاجيات المنطقة.

لي اليقين، السيد الوزير، أن هذه المعطيات ستحظى بعنايتكم الضرورية المعتادة، ونعلم الضغط الذي عليكم من أجل إرضاء جميع جهات المملكة في كل ما يتعلق بالجانب الصحي، ونعلم مدى طموحكم الشخصي السيد الوزير في جعل المغرب من أولى الدول قاريا ولما لا عالميا في التغطية الصحية، بالطبع بالتوجيهات والتعليمات الملكية السامية.

السيد الوزير المحترم،

إن تطوير المنظومة الصحية وتنميتها رهين بالعناية بالموارد البشرية بمختلف تخصصاتها ودعمها، فهي الركن الأساسي في ورش الحماية الاجتماعية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير..

إذن نمر بعد الترحيب بالسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية.

نمر إلى السؤال الثامن، موضوعه "مخطط تسريع تأهيل المستعجلات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

الشيخ أحمدو، تفضل.

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن مخطط تسريع تأهيل المستعجلات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس، شكرا.

السيد المستشار المحترم، شكرا.

تأهيل المستعجلات من تأهيل المستشفيات، المستعجلات ماشي جزء متجزئ عن.. هو جزء لا يتجزأ عن المستشفى، فهو كيدخل فالتأهيل ديال العرض الصحي وتأهيل المستشفيات، يعني لما كنقرا السؤال ديالكم كنفهم بأن كاين إشكالية ديال المستعجلات فقط، لا، هو التشخيص ديال الوضع كما جاء على لسانكم، وحتى فالسؤال اللي توصلت به، هو تشخيص ديال النواقص اللي كتعيش المستشفيات فالإطار ديال المستعجلات، حقيقة غير هو اللي خصنا نفهمو أن إيلا بغينا نصلحو المستعجلات خصنا نصلحو كولشي، ما يمكنش نصلح المستعجلات بوحديها ونخلي الإكراهات اللي كتعيش المستعجلات.

اشنو هوما الإكراهات اللي كتعيش المستعجلات؟ الاكتظاظ.

علاش كتعيش المستعجلات الاكتظاظ؟ لأن مستشفيات القرب ما كانوش كيستقطبو هاذ الحالات، وكنت فايت وكررت عدة مرات أن جميع المستعجلات كتعيش واحد الإشكالية أخرى ديال الحالات اللي هي غير مستعجلة، 80% غير مستعجل وكيجي للمستعجلات، وهذا كيخلق واحد (la tension) كيخلق واحد الإشكالية كبيرة فالمستعجلات.

إذن، كيخصنا المسلك ديال العلاجات نقننوه، وهذا هو اللي جا فإطار الإصلاح ديال المنظومة، منين ثبتو مسلك العلاجات، ها اللي كيمشي للمستعجلات، ها اللي كيمشي للاستشفاء مباشرة، ها اللي كيمشي للعلاجات المتنقلة، غادي نقدرو نحدو من الضغط اللي كتعيش المستعجلات.

ثاني إشكال، هو التكوين بالنسبة للاختصاصيين ديال المستعجلات، اللي كان وقع فيه واحد الانقطاع قبل، واليوم خصنا نتداركو ونعاود نرجعو.

ولكن، المستعجلات هي كتستعمل كفاءات متعددة الاختصاصات، ماشي ولابد خصو يكون (urgentiste) عاد باش يخدم فالمستعجلات، راه تيخدم الطبيب العام كيخدم (le réanimateur)، كيخدم (le chirurgien)، كيخدم (le cardiologue) كلهم كيخدمو المستعجلات باش يمكن ليهم يتجاوبو مع الحاجيات ديال الساكنة.

وأكتفي بهذا الجواب باش نعقب على السؤال ديالك إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس.

لقد باشرت بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، إصلاحات جوهرية للمنظومة الصحية الوطنية، وتنزيل هذا الإصلاح لا يمكن أن يحدث بين عشية وضحاها، فمن الطبيعي أن يستغرق وقتا طويلا لتنزيله بالشكل الأمثل، وهنا نثمن عاليا الجهود التي تقومون بها على رأس القطاع تنزيلا للورش الملكي الاستراتيجي الضخم "ورش الحماية الاجتماعية".

وبالمناسبة، السيد الوزير، لابد نشكركم على الزيارة اللي قمتم بها لمدينة بوجدور واللي كانت زيارة لها ما بعدها وعندها نتائج إيجابية جدا، ونتمناو منكم السيد الوزير مرة مرة تزورونا.

شكرا.

السيد الوزير،

كما في علمكم أن أكثر من 45% من الحالات الوافدة على أقسام المستعجلات هدفها الاستفادة من خدمات الاستشارات الطبية، لأن الولوج المباشر بدون قيد وغياب عملية الفرز لتحديد الحالات الطارئة الحقيقية يشجع على ذلك مما يخلق الاكتظاظ والفوضى، ويؤثر بالتالي على جودة الخدمات المقدمة.

كما أنه رغم جهودكم الكبيرة لا يزال هناك خصاص على مستوى أخصائي المستعجلات، فأغلب الأطر العاملين بأقسام المستعجلات ينتمون في الحقيقة إلى اختصاصات أخرى، والسبب في ذلك راجع إلى قلة وندرة أطباء المستعجلات ببلادنا.

السيد الوزير المحترم،

نحن نذكركم فقط لأنكم تعلمون ما يعيشه طب المستعجلات، بحيث هناك أيضا إشكالية محدودية الأسرة المخصصة للمستعجلات والإنعاش في المؤسسات الاستشفائية مع تسجيل تفاوتات كبيرة بين مختلف الجهات، لكن الخصاص يبقى مسجلا على المستوى الوطني بصفة عامة، كما أن أقسام المستعجلات تعرف أيضا نقصا كبيرا في وسائل الإسعافات الأولية والعلاج وفي المعدات وآلات الفحص رغم الجهود التي تقومون بها على هذا المستوى.

السيد الوزير المحترم،

بهدف تنزيل مخطط تسريع تأهيل المستعجلات اعتبارا للمكانة المحورية والأساسية التي تحتلها ضمن المنظومة الصحية الوطنية، نرى أنه لابد من القيام بما يلي:

- تسريع تنزيل مقتضيات القانون المتعلق بالمجموعات الصحية الترابية، وكذا بالوظيفة الصحية؛

- التعجيل بإصدار القانون المتعلق بالمستعجلات قبل الاستشفائية والنقل الطبي؛

- المزيد من رقمنة الخدمات الصحية، لاسيما بأقسام المستعجلات؛

- الرفع من عدد الأسرة بهذه الأقسام؛

- تحفيز طلبات الطب لولوج هذا التخصص؛

- الارتقاء بالتكوين والتكوين المستمر في مجال طب المستعجلات؛

- تطوير وتحسين التدخلات الاستعجالية ما قبل الاستشفائية قصد التخفيف من الاكتظاظ الذي تعرفه أقسام المستعجلات.

هذه بعض المقترحات السيد الوزير، التي لا تنقص من حجم الجهود الجبارة التي تقومون بها السيد الوزير في هذا القطاع الاجتماعي الحيوي.

وفقكم الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للتفاعل مع التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، تنشكرك على التفاعل ديالك.

وبغيت نبشرك كذلك بأنه الوزارة كتخدم كذلك على تعزيز الطب عن بعد، لأنه غادي يكون حل من الحلول في الاستعجالات، ولاسيما الحالات الاستعجالية الطبية لتقريب الخدمات، بحال دابا مثلا يعني الحالات ديال الاستعجال ديال أمراض القلب، ربما التدخل عن طريق الطب عن بعد قادر يحل لنا المشاكل ويقرب المسافة وتولي النجاعة أكثر، وهذا غادي يقدر يعاونا فإطار اليوم للنقص ديال الموارد البشرية اللي تنعيشوه.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن نمر إلى السؤال التاسع والأخير في هذه الجلسة، موضوعه "الموارد البشرية في قطاع الصحة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لبسط السؤال.

الأستاذة فاطمة، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن وضعية الموارد البشرية بقطاع الصحة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة، تنشكرك.

واش من الناحية ديال النقص أو من الناحية ديال المشاكل، خصني نعرف إيلا كانت على القضية ديال النقص فـ 32 (المقصود 32.000) ديال الخصاص ديال الأطباء و65.000 ديال الممرضين، إيلا كانت من الناحية ديال الوضعية اليوم فاحنا تنعيشو ظروف انتقالية، لأن الاصلاحات الجوهرية اللي تيقوم بها صاحب الجلالة في إطار المنظومة الصحية، هناك وظيفة صحية، وشاركتو معنا وتنشكرك في إنزال القوانين، سواء قانون الإطار رقم 06.22 أو كذلك القوانين الخاصة بالوظيفة الصحية.

وكنبشركم أنه اليوم دازت يعني القوانين التطبيقية ديال المجموعة الصحية الترابية، واحنا بصدد كذلك يعني الانكباب على القوانين التطبيقية، المراسيم التطبيقية ديال الوظيفة الصحية وغادي تدار مقاربة تشاركية كما عهدنا من قبل، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم، السيدة المستشارة، تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

شكرا السيد الرئيس.

كما يعرف الجميع، فالموارد البشرية بقطاع الصحة، هي ركيزة أساسية يعول عليها اليوم في إنجاح مشروع تعميم التغطية الصحية، وبالتالي بناء أسس الدولة الاجتماعية.

لكن للأسف القطاع اليوم يعرف احتقان كبير وغير مسبوق، نتيجة تعنت الحكومة وتجاهلها لمضامين الاتفاقيتين الأولى ديال 29 دجنبر 2023، والثانية ديال 26 يناير 2024، واللتان جاءتا نتيجة سلسلة من الحوارات القطاعية بين الوزارة الوصية والجامعة الوطنية للصحة المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل.

حوار قطاعي ثمناه في البداية، لأننا في الاتحاد المغربي للشغل نؤمن بفضيلة الحوار الاجتماعي، وأيضا نؤمن بالتعاطي الإيجابي مع المطالب المشروعة والعادلة لكافة الأجراء.

استمرار التعنت الحكومي كان آخره المصادقة على مراسيم تتعلق بتنزيل القوانين خارج مؤسسة الحوار الاجتماعي القطاعي، ودون إشراك الفرقاء الاجتماعيين في صياغة مضامينها واطلاعهم على بنودها، على اعتبار أنها تهم الحياة المهنية للعاملين بالقطاع، وأيضا حقوقهم ومكتسباتهم، مما دفع الأسرة الصحية إلى خوض عدة أشكال نضالية، كان آخرها المسيرة السلمية التي كانت يوم الأربعاء 10 يوليوز بمدينة الرباط، وتفاجأ الرأي العام الوطني وأيضا الرأي العام النقابي بمنع هذه المسيرة بدون سابق إنذار باستعمال القوة المفرطة، وأيضا نتج عنه اعتقالات وتعنيف وضرب باستعمال خراطيم المياه، أسفر عنه إصابات متفاوتة الخطورة في صفوف الأطر الصحية.

من هم هؤلاء الأطر الصحية؟

إنهم هم من ضحوا بأرواحهم إبان أزمة كوفيد، إنهم هم من سجل في صفوفهم مئات من الوفيات والإصابات بهذا المرض اللعين، ها هم الآن يجازون على ما قدموه من تضحيات.

ألم يكن من الأجدر أنه يوم 10 يوليوز برمجة لقاء من أجل الحوار عوض العنف ضد أشخاص عزل، مما تتسبب في تأجيج الأوضاع بالقطاع؟

ألم يكن من الأجدر أن تعبر الحكومة عن أسفها مما حدث للشغيلة الصحية خلال اجتماع يوم 12 يوليوز 2024، والذي بالمناسبة قاطعه الاتحاد المغربي للشغل بكل افتخار؟

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل ندعوكم ومن خلالكم ندعو الحكومة الموقرة إلى تحكيم الصواب ونزع فتيل هاته الأزمة وتغليب فضيلة الحوار بتشكيل لجنة حكومية، أقول لجنة حكومية، لأن الحوار بيننا وبين وزارة الصحة احنا ساليناه، احنا كنتسناو التحكيم ديال الحكومة وديال رئيس الحكومة، لجنة حكومية تكون مكونة من رئيس الحكومة، من وزير المالية، من وزير التشغيل أو من ينوب عنه، وطبعا بحضور الوزير الوصي على القطاع، وذلك من أجل الاستجابة إلى المطالب العادلة والمشروعة للشغيلة الصحية وتنزيل مضامين الاتفاقيتين السالفتين الذكر، بشقيهما المادي والقانوني، والحسم في نقاطهما الخلافية، وذلك من أجل تغليب المصلحة الصحية لبلادنا، وطبعا غير ذلك فهو ضحك على الذقون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير للتفاعل مع التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة،

لازم ما نذكر على المقاربة التشاركية اللي كانت في إنزال القوانين، سواء القوانين اللي كتتعلق بالحماية الاجتماعية أو بالقوانين اللي تتعلق بالإصلاح ديال المنظومة.

54 لقاء مع الشركاء ديالنا الاجتماعيين على المستوى التقني مع وزارة

الصحة منقطع النظير، جميع الأمور تمت بالتداول.

بالنسبة للحوار الاجتماعي والملف وصل لواحد الدرجة ديال النضج اللي كان ترفع، واليوم أنا كيبان ليا بأن كاين نقطة ديال تفاؤل كبيرة، بغض النظر على أشنو كاين فالساحة، أنه خصنا الحل، ياك احنا وصلنا لواحد الحل؟

كلفت من طرف السيد رئيس الحكومة، أنا تنظن اللهم إيلا تتقولو نزعنا الثقة من السيد وزير الصحة، ما بقيناش بغينا نتعاملو مع وزير الصحة، لأن تكلفت من السيد رئيس الحكومة، السيد رئيس الحكومة اعطاني التفويض باش نعالج هاذ المواقف، عالجناها وكانت استجابة ديال جل الشركاء الاجتماعيين.

فقدمنا الملف للسيد رئيس الحكومة، إن شاء الله غادي تكون استجابة، لأن بما أن السيد رئيس الحكومة كلفني، إلا وكاينة إرادة قوية باش نفوتو هاذ المأزق إن شاء الله.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 16 يوليوز 2024 حول موضوع "حالة الوفيات جراء انعدام الأمصال وشروط التكفل الطبي بضحايا لسعات العقارب".

وقد أحيل إلى الحكومة داخل الأجل المحدد والتي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

وعليه، أعطي الكلمة لممثل مجموعة العدالة الاجتماعية في حدود دقيقتين.

تفضلوا السيد الرئيس، السي المصطفى.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

الشكر موصول للسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية على التفاعل الإيجابي مع طلب تناول الكلمة في إطار المادة 168 من النظام الداخلي لهاذ المجلس.

واحنا كنعتبرو على أن هاذ التفاعل والتفاعل من طرف السيد الوزير المعني بقطاع الصحة والحماية الاجتماعية هو تفاعل من الحكومة، وكنعتبرو على أنه قد تحقق العلم للسيد الوزير وللحكومة بأسباب النزول ديال هاذ الإحاطة علما، وهو حالة الوفاة ديال طفلتين من المنطقة ديال بني مسكين دائرة البروج إقليم سطات، حالة الوفاة الأولى كانت في 23 يونيو الطفلة فاطمة الزهراء، والطفلة الثانية كانت موضوع حالة وفاة في 13 يوليوز، الطفلة ملاك، السن ديالها أعتقد 5 سنوات.

طبعا، السبب كان هو التعرض ديالهم للسعات العقارب، ولكن المسببات ديال الوفاة، نحن نعتبر على أن الأعمار بيد الله، فعلا، الموت هي قضاء وقدر، ولكن في إطار يعني التدبير ديال الموضوع المرتبط بلسعات العقارب نعتبر على أنه المسببات هي متداخلة ومتشعبة، ولكن الأساسي فيها هو غياب المركز ديال القرب فيما يتعلق بإنعاش هاذ الحالات، الأسباب نعتقد على أنها تتعلق بغياب الأمصال، الأسباب نربطها أساسا بغياب بنية صحية ديال القرب اللي تكون خصوصا فيما يتعلق بهاذ التكفل الطبي بهاذ الحالات هاذي.

نحن لا ننكر، السيد الوزير، المجهود اللي قمت به في إطار هاذ الولاية الحكومية، ولكن هاذ الحالات أنها تستدعي أننا نخرجو من الفترة ديال الراحة ديالنا، ونشعرو بالحالة ديال القلق إزاء هذه الوقائع اللي تتطلب منا أننا نبذلو الجهود.

وتنعتقد على نه من بين الحلول لمعالجة هاذ الظاهرة في مناطق مثل المناطق ديال بني مسكين، المعروفة بالحرارة ومعروفة بهاذ اللسعات ديال العقارب فهاذ الفترة ديال الحر والفترة ديال الصيف، لأننا نعجلو جميع بإخراج مؤسسات طبية تحقق التكفل الطبي للقرب لساكنة، أعتقد على أنها مهمة.

فننتظر تفاعل عاجل وتفاعل آني، وعلى رأسه، السيد الوزير، التعجيل بإخراج مستشفى القرب ديال مدينة البروج اللي قطعنا فيه معكم ما بين الجماعة ديال البروج والوزارة مشكورة قطعنا فيه أشواطا كبيرة، وكنعتقدو على أنه الإخراج ديالو لحيز الوجود يكون في أقرب وقت ممكن باش يمكن لنا نواجهو هاذ الحالات هاذي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للحكومة في حدود دقيقتين، تفضلوا السيد الوزير.

شكرا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم، تنشكرك على هاذ السؤال.

إيلا كانت الانتظارات هو التعجيل ديال مستشفى القرب ديال البروج، أنا غنقول لك غنعجلوه، باش نمشيو بسرعة.

ثاني حاجة، ولكن ما خصناش ننكرو المجهودات اللي كتقوم بها الدولة فإطار محاربة اللسعات ديال العقرب.

وخصنا نعرفو واحد السؤال خصنا نوضحوه، لأن شحال من واحد تيجي يقول لك الأمصال ما الأمصال..

الأمصال لا فعالية لها فإطار اللسعات ديال العقرب، لسعات العقرب اللي خصها هو الإنعاش، وعلى هاذ الشي علاش تنعطيك الحق أن إقليم البروج بما أنه جا فسطات، وسطات عندها يعني الأرقام اللي هي كبيرة من ناحية لسعات العقرب، عندك الحق أنك تطالب بهاذ المطلب هذا وخصنا نعاونك فيه.

ولكن المجهودات اللي قامت بها الدولة أنه كان واحد التقليص ديال الوفيات فإطار لسعات العقرب، لأن كانت واحد الاستراتيجية كبيرة، راه كنا تقريبا فأرقام ديال تقريبا 2.37% في 1999 اليوم احنا في 0.16% ديال عدد الوفيات من اللسعات ديال العقرب، يعني حتى اللسعات ديال العقرب ماشي ملي تتكون لسعة ولابد تيدخل التسمم للذات، 50% تتكون تقريبا هي بيضاء.

فاليوم أنا متفق معك أنه كاين واحد البرنامج ديال التوسعة ديال العرض الصحي فإطار البروج باش يمكن يتجاوب مع هاذ المسألة هاذي، ولكن خصنا ولابد من نشيدو بالمجهودات اللي تقام بها، لأن حددنا (quand même) من لسعات العقرب وكذلك من العدد ديال الوفيات ومن الاكراهات اللي كتوقع.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة والجلسة التي ستعقبها.

بهذا، نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

أعلن عن رفع الجلسة.

محضر الجلسة رقم 175

التاريخ: الثلاثاء 10 محرم 1446هـ (16 يوليوز 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وست عشرة دقية، ابتداء من الساعة السادسة وثماني دقائق مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها (محال من مجلس النواب)؛

2- مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022 (محال من مجلس النواب)؛

3- مشروع قانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي (مودع بالأسبقية لدى مجلس المستشارين من طرف الحكومة).

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على:

1. مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

2. مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

3. مشروع قانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي والمودع بالأسبقية لدى مجلس المستشارين من طرف الحكومة.

وقبل الشروع في مناقشة مشاريع القوانين المدرجة في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وكذلك رئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وللسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، وللسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، وللسيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشاريع القوانين المسجلة في جدول أعمال مجلسنا اليوم.

ونستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيد الوزير..

السيد خالد آيت طالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحرمين،

يطيب لي أن أجدد اللقاء بكم في هذه الجلسة التشريعية، لأعرض على أنظاركم مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها.

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الداعية إلى إنهاء جميع خدمات الرعاية الصحية، التي تقدمها العصبة وجميع الأنشطة الأخرى التي تقوم بها في مجال محاربة أمراض القلب والشرايين، مع ضمان إنجاح تنفيذ هذا القرار والحفاظ على جميع الحقوق الاجتماعية والعينية المعنية بهذا الإجراء.

كما يأتي مشروع هذا القانون في سياق عام، يتمثل في إرساء منظومة صحية تستجيب لتطلعات المواطنات والمواطنين، والتي تتجلى في تيسير الولوج للخدمات الصحية وتحسين جودتها وتوزيعها بشكل عادل ومنصف، يضمن تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية والمراجعة الشاملة لحكامتها، وفق ما ينص عليه القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تتمحور أهم أحكام مشروع هذا القانون نحو العناصر التالية:

أولا، نقل جميع المنقولات التي توجد في ملكية العصبة إلى المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا بكامل الملكية وبدون عوض؛

ثانيا، نقل جميع العقارات التي توجد في ملكية العصبة إلى الدولة، كذلك بكامل الملكية وبدون عوض؛

ثالثا، نقل المستخدمين العاملين بالعصبة حسب الحالة إلى المصالح التابعة للدولة أو إلى المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا، مع الحفاظ على جميع حقوقهم الاجتماعية، لاسيما تلك المرتبطة بالمعاشات وبالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛

ورابعا، إحداث لجنة بموجب مقرر لرئيس الحكومة، يحدد تأليفها وكيفيات سيرها تتولى تنفيذ عملية الحل والتصفية وفق أحكام هذا المشروع، عبر وضع التدابير والإجراءات التي تتطلبها كل حالة التي تعرض عليها.

تلكم، إذن هي المضامين الأساسية لمشروع المعروض على أنظاركم قصد الدراسة والتصويت.

ولا يسعني في الأخير، إلا أن أعبر عن خالص الشكر للسيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، والسيد رئيس اللجنة ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية على تفاعلهم الإيجابي مع هذا المشروع.

مع خالص الشكر كذلك، لكافة السيدات والسادة المستشارين الحاضرين في الجلسة العامة والذين أرجو أن ينال المشروع موافقتهم كما كان عليه الحال داخل اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أعطي الآن الكلمة للسيدة مقررة اللجنة أو من ينوب عنها لتقديم التقرير.

تفضلوا، السي الدحماني.

المستشار السيد المصطفى الدحماني مساعد مقررة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر موجز للتقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها، كما وافق عليه مجلس النواب في 08 يوليوز 2024.

تدارست اللجنة هذا مشروع قانون يوم الاثنين 15 يوليوز 2024 برئاسة السيد عبد الرحمان الدريسي رئيس اللجنة وبحضور السيد خالد آيت طالب وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وبعد الاستماع إلى عرض السيد الوزير بشأن مشروع القانون المشار إلى ذكره أعلاه، تدخل بعض السيدات والسادة المستشارين في إطار المناقشة العامة لهذا المشروع قانون، حيث أعربوا جميعهم عن انخراطهم الدائم والمستمر في كل المبادرات التي من شأنها تطوير وإنجاح ورش الحماية الاجتماعية وكل الإصلاحات الكبرى المرتبطة بالمنظومة الصحية.

وهكذا، فقد تم التنويه عاليا بالمجهودات الجبارة التي بذلت على مدار 47 سنة من عمر هذه العصبة، والتي بذلت الشيء الكثير في مجال جراحة القلب والشرايين، وساهمت في تكوين نخبة مهمة من الأطباء والأطر الذين قدموا خدمات جليلة لهذا الوطن العزيز، حيث أنقذوا على مدار عقود من الزمن آلاف الأرواح، وساهموا بشكل ملحوظ في خفض نسبة الوفيات الناتجة عن أمراض القلب والشرايين بسبب الخصاص الكبير الذي كانت تعرفه بلادنا في مجال الأطر الطبية، وخاصة الاستشفاء المتعلق بأمراض القلب والشرايين.

وفي هذا الإطار، تم التذكير أن هذا المشروع قانون يأتي تفعيلا للورش الملكي المهيكل المتعلق بالحماية الاجتماعية، وتنزيلا لمضامين قانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية.

وذكر عدد من السيدات والسادة المستشارين أن اتخاذ قرار حل هذه العصبة هو قرار صائب وجريء في ظل الدينامية غير المسبوقة التي تعرفها المنظومة الصحية الوطنية التي عنوانها "الصحة للجميع".

وفي هذا الإطار، تم طرح مجموعة من التساؤلات والاستفسارات همت بالخصوص كيفية تحصيل الديون المستحقة لفائدة المستشفى الجامعي ابن سينا، وخاصة أن العصبة استفادت لسنين طويلة من خدمات هذا المستشفى الجامعي.

وطرح تساؤل آخر يخص مسألة شمولية حل العصبة، حيث تم الاستفسار إن كان هذا الحل يخص العصبة الكائنة بالمستشفى الجامعي بالرباط، أم سيشمل مراكز العصبة التابعة لباقي المستشفيات الجامعية بجميع ربوع المملكة.

كما تم التساؤل عن الموارد البشرية والتي تعتبر عنصر أساسي في

تنزيل كل الإصلاحات كيفما كان نوعها.

وهكذا، فقد تم التأكيد على ضرورة وضع الموارد البشرية على رأس الأولويات الواجب مراعاتها وإيلاؤها العناية اللازمة، سواء تلك التي سيتم إلحاقها بالمركز الاستشفائي ابن سينا أو بقطاع الصحة والحماية الاجتماعية.

وعبر بعض السادة المستشارين عن بعض التخوفات التي توجد لدى عدد من المستخدمين العاملين المنتمين للعصبة بخصوص وضعياتهم المهنية والإدارية والمالية، لاسيما في حالة إعادة انتشار الموارد البشرية، حيث تم التأكيد على مراعاة إمكانية بقاء المستخدمين إلى جانب أسرهم وذويهم حفاظا على استقرارهم الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وفي معرض جوابه، أوضح السيد الوزير أن العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين قد لعبت دورا مهما منذ إنشائها سنة 1977، مؤكدا على أنها كانت المصلحة الوحيدة للقلب والشرايين في جميع أنحاء التراب الوطني، وأضاف أن الأسباب الرئيسية التي دعت إلى حل العصبة تتمثل في التوجه العام نحو إصلاح المنظومة الصحية برمتها، انطلاقا من ورش الحماية الاجتماعية، لاسيما تعميم التغطية الصحية والاستفادة من الخدمات الصحية على قدم المساواة، وذلك طبقا لمقتضيات أحكام القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

وفي هذا الإطار، أعلن أنه سيتم إحداث وتشييد مركز كبير لأمراض القلب والشرايين في البناية الجديدة للمركز الاستشفائي ابن سينا بالرباط، والذي سيضم أزيد من 90 سرير موزعة على 10 طوابق، كما أن تعدد مراكز القلب والشرايين في القطاعين العام والخاص، كلها أسباب أدت إلى إنهاء دور العصبة وحلها.

كما أفاد أن التصفية القانونية تستهدف الاضطلاع على ديون هذه المؤسسة وجميع مواردها المالية، وكذا معرفة شركات المناولة المتعاقد معها في إطار نفقات التسيير.

أما بخصوص الموارد البشرية التابعة للعصبة، فقد أعلن السيد الوزير أن ما يناهز 80% منها تابعة للمراكز الاستشفائية أو لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، مؤكدا على أنه سيتم الاحتفاظ بجميع الامتيازات الاجتماعية فيما يخص نظام المعاشات والتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، بحيث سيظلون منخرطين في الصناديق التي كانوا يؤدون إليها اشتراكاتهم.

وفي الختام، صادقت اللجنة على مواد مشروع القانون مادة مادة بالإجماع، وعلى مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها برمته بالإجماع، كما أحيل على اللجنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المقرر.

إذن بعد تقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون، ننتقل للمناقشة، وأذكر بأن ندوة الرؤساء تركت التقدير لرؤساء الفرق، إمكانية التدخل أو تقديم المداخلات مكتوبة قصد إدراجها في المحضر، السي عبد القادر تفضلوا.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسيدان الوزيران،

بسم فرق الأغلبية نعتبر أن هذه اللحظة التشريعية هي لحظة أساسية ومفصلية.

أولا، في تقييم تدبير مرفق عمومي بشكل مفوض لسنوات قبل اعتماد تدبير مفوض في تاريخ المغرب.

وبالتالي، العصبة هي إطار مدني، ولكن تحملت مسؤولية ومسؤولية جسيمة، على مدار هذه السنوات تبين حسن الأداء والعمل الذي قامت به العصبة، سواء في محاربة أمراض القلب والشرايين، سواء في مستوى الخدمة المقدمة للمرضى، سواء في مستوى التكوين والتأطير الطبي والتمريضي داخل هذا الإطار.

لذلك، هاذ اللحظة هي أساسية تشريعية تنسدو واحد المرحلة وغننتقلو إلى مرحلة أخرى اللي هي أرحب لكن دائما لابد أن نتحدث عن مراحل انتقالية.

نجاح العصبة في مجالات متعددة كانت مرتبطة أولا بوضعية العاملين، ماشي بالناس اللي عاملين100% ديال العصبة، اللي هوما الناس ديال وزارة الصحة موضوعين رهن إشارة العصبة، ولكن كانت عندهم امتيازات إضافية، هاذ الامتيازات إضافية اعطات خدمة إضافية، اعطات نتائج إيجابية، اليوم ملي غيرجعو هاذ الناس، غيرجعو للوضعية العادية والطبيعية، وبالتالي ذاك التحفيز هو اللي مديور الآن فالتصور العام ديال إصلاح المنظومة الصحية، ولكن هاذ الشي غايخصو سنوات على المستوى الجهوي باش كل منطقة تصبح عندها مداخيل وموارد و..

ولكن هاذ المرحلة الانتقالية ما خصهاش يوقع لنا واحد الحرج، خاصة فهاذ الجانب لأنه عندنا جوج، عندنا المصلحة اللي كاينة فالعصبة

مثلا فمستشفى ابن سينا اللي هي في(5ème étage) وعندنا مصلحة اللي هي في (rez-de- chaussée)وتنلقاو راسنا كان واحد التباين، رغم أنه كاين فيها كفاءات وأطر، ولكن كاين تباين في الأداء، لأنه العصبة ما هي عمومية، ما هي خصوصية، ولكن على الأقل الإنسان ملي تيكون عندو مريض تيلقى فين تيمشي.

لهذا، احنا تنثمنو باسم فرق ديال الأغلبية هاذ المقترح اللي هو أولا تيخلق واحد النوع من الوحدة في المنظومة الصحية، تيتجاوب مع التحولات اللي تتعرفها هاذ المنظومة، ولكن لابد مانحضرو من هاذ المرحلة الانتقالية باش يمكن يكون الاهتمام بهاذ الفئات اللي هي غا تمشي من واحد النظام إلى نظام آخر أقل، ما تنهضرش أنا على الجانب ديال التقاعد وعلى الجانب، تنهضر على الناس اللي باقين مزاولين وباقين ما وصلوش المرحلة ديال التقاعد، بالإضافة للأوضاع المادية ديال الناس اللي كانوا مستخدمين ديال العصبة، ما همش موظفين عموميين ولكنهم غيرجعو اليوم كيفاش الوظيفة العمومية فايتين السن القانوني.

إذن، اللجنة الوزارية فعلا تيمكن لها تحمل هاذ المسؤولية، ولكن ما فيها باس أنه بغينا هاذ الخدمة كذلك تستمر فهاذ المرحلة قبل ما نكونو نهينا العملية ديال التوطين والإصلاح اللي جابتو الحكومة.

وباسم فرق الأغلبية سنصوت على هذا القانون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأخ عبد القادر الكيحل باسم فرق الأغلبية.

أمر إلى الفريق الحركي.

كاين شي مداخلة، ولا غا تسلموها مكتوبة؟

تسلموها، شكرا السيد الرئيس.

الفريق الاشتراكي، غادي تسلموها؟

شكرا السيد الرئيس.

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، غادي تسلموها؟

شكرا السي عبد الإله.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، واش غا تدخلو ولا غا تسلمو؟

السيد الرئيس، غادي تسلمونا المداخلة؟

شكرا.

فريق الاتحاد المغربي للشغل؟ السيد الرئيس السي ميلود.

شكرا.

مجموعة الاتحاد الدستوري الديمقراطي مع فرق الأغلبية.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، السي خليهن غا تسلمونا.

شكرا.

مجموعة العدالة الاجتماعية السي الدحماني غا تسلمونا.

شكرا.

السي خالد والأستاذة لبنى؟ غا تدخل السي خالد؟

تفضل.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بطبيعة الحال باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب تعاملنا بإيجابية مع هذه المبادرة.

اعتبرنا بطبيعة الحال هي مبادرة كتدخل فإطار الإصلاح ديال المنظومة الصحية بصفة عامة، لا نختلف فأهمية الأدوار الطلائعية لهذه العصبة في تكوين الأطباء ديال جراحة القلب والشرايين، وكذلك الأدوار الأساسية والطلائعية اللي قامت بها فمستشفى ابن سينا.

لكن كيبقى، السيد الوزير، لابد أن نثير الانتباه ديال الموارد البشرية، الموارد البشرية نتمناو على أننا ما نلقاوش هاذ الموارد البشرية غدا في اعتصامات أو في إضرابات وما إلى ذلك لاسترجاع حقوقهم.

نتمناو على أن كيف ما جا فالكلام ديالكم، السيد الوزير، فالالتزام ديالكم وحسب ما تلي علينا في التقرير وتناقش فاللجنة على أن الوضعية الاعتبارية والمادية ديال الموارد البشرية قد يمكن تكون أفضل ولا يمكن أن تكون إلى أقل، خصوصا على مستوى سواء المسألة ديال التعويضات والتقاعد، وكذلك خلال إعادة الانتشار مع مراعاة، بطبيعة الحال، الوضعية ديال السكن وديال الأمور الأسرية ديال هاذ الموارد البشرية اللي كانت عاملة في هذه العصبة.

ولذلك، نحن سنتعامل بإيجاب مع هذه المبادرة وسنصوت بالإيجاب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير،

ما دام باب المناقشة فتح كاينة إمكانية التفاعل في إطار المادة 217 من النظام الداخلي.

ما عندكومش الرغبة.

إذن نمر مباشرة للتصويت على مواد المشروع، أعرض:

المادة 1: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 2: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 3: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 4: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 5: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 6: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 8: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت:

المو افقون: بالإجماع.

شكرا.

إذن، و افق مجلس المستشارين بإجماع أعضائه الحاضرين على مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشر ايين وتصفيتها.

ونمر للدراسة والتصويت على "مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022".

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيد الوزير، تفضلوا.

<u>السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أعرض على أنظاركم مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022، والذي يأتي ليؤكد وفاء الحكومة بالالتزام الذي تعهدت به أمام مؤسستكم الموقرة للتقليص المتواصل لآجال الإعداد والمصادقة على قوانين التصفية، ترصيدا لما تم تحقيقه على مستوى إعداد قانوني التصفية لسنة 2020 و2021.

إذ تمت الإحالة على مشروع هذا القانون على المؤسسة التشريعية بتاريخ 5 مارس 2024، أي قبل حوالي شهر من حلول الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 65 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

إن هذا الإنجاز هو نتيجة لعمل مشترك ومتواصل ما بين وزارة الاقتصاد والمالية ومؤسستكم المحترمة، إلى جانب المجلس الأعلى للحسابات.

وأغتنم هذه الفرصة، لأتوجه إلى حضراتكم بشكري وخالص تقديري لما تولونه من اهتمام كبير لمناقشة مشاريع قوانين التصفية وحرصكم الدائم على المصادقة عليها في آجال معقولة.

وهو التوجه الذي تسعى الحكومة لتكريسه في إطار ورش إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، والذي تشرف زميلي، السيد الوزير المنتدب في الميزانية، بتقديم خطوطه العريضة لتعديله أمام لجنتي المالية بالبرلمان.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تروم أحكام المشروع المعروض على أنظاركم تثبيت النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2022، والذي يعتبر أول قانون مالية لهذه الحكومة.

في هذا الصدد، لابد من التذكير بالظرفية الاستثنائية التي تم فيها تنفيذ هذا القانون، حيث تميزت هذه السنة أساسا بتوالي الأزمات وتزايد حدة التوترات الجيو-سياسية على المستوى الدولي، مما انعكس سلبا على النمو الاقتصادي العالمي الذي لم يتجاوز 3.5%، وعلى القدرة الشرائية في مختلف أرجاء المعمور نتيجة ارتفاع الضغوط التضخمية التي فاقت بشكل متصاعد على إثر اندلاع الحرب في أوكرانيا، لتسجل 8.7% على الصعيد العالمي و8.4% في منطقة الأورو و8% في الولايات المتحدة الأمريكية.

في حين تميز السياق الوطني بسيادة موسم جاف، يعد من بين الأشد قساوة خلال العقود الأربعة الأخيرة، وبتسجيل أهم معدل تضخم سنوي منذ أزيد من ثلاثين سنة بلغ 6.6%.

هذا وقد نجحت الحكومة، تحت القيادة المتبصرة والحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، في التصدي لهذه الضغوط وتدبير الأزمات المتلاحقة المرتبطة بها والحد من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال نهج سياسة ناجعة تقوم على بعدين متكاملين، أولهما ذو طابع استباقي واستعجالي يقوم على مواجهة هذه الإكراهات الظرفية من خلال التدخل الفوري للتخفيف من تداعياتها المباشرة على الاقتصاد الوطني وعلى المستوى المعيشي اليومي للمواطنين.

وثانيهما هيكلي طويل الأمد يروم مواصلة تنزيل الاصلاحات الكبرى الضرورية لتحقيق تنمية شاملة قادرة على تسجيل معدلات نمو أكبر، وكفيلة بتحسين ظروف عيش المواطنين، مع الحرص على استعادة الهوامش المالية التي من شأنها توفير التمويل اللازم لهذه الإصلاحات.

وفي هذا الإطار، قامت الحكومة بتعبئة الموارد الضرورية لتمويل النفقات المستجدة المخصصة للحد من تبعات هذه الظرفية الصعبة، ويتعلق الأمر بـ:

- تعبئة 40 مليار درهم لتغطية النفقات الاستثنائية، والتي لم تكن مبرمجة في قانون المالية لسنة 2022 من أجل دعم القدرة الشرائية للمواطنين كدعم أسعار المواد الأساسية والكهرباء ونقل السلع والأشخاص؛

- تعبئة 19 مليار درهم لأداء التسديدات الضريبية، حيث بلغت إصدارات نفقات الاستثمار برسم الميزانية العامة نحو 96 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 14 مليار مقارنة مع سنة 2021، وبنسبة إصدار قياسية بلغت 83%.

بالموازاة مع ذلك، حرصت الحكومة على الحفاظ على استدامة المالية العمومية من خلال تقليص عجز الميزانية من 7.1% سنة 2020 إلى 5.5% سنة 2021، ثم إلى 5.4% سنة 2022، وهي نتائج استثنائية بالنظر إلى حجم الضغوطات التي تمت مواجهتها.

وقد ساهم في تحقيق هذه الإنجازات الدينامية الإيجابية التي سجلت على مستوى تحصيل الموارد العادية، والتي ارتفعت بما يفوق 45 مليار درهم، أي ما يعادل زيادة تقدر بـ 17.3 مقارنة مع سنة 2021، وذلك أساسا بفضل زيادة الموارد الجبائية بما قدره 38 مليار درهم، أي زائد (17%) مقارنة مع سنة 2021 أي بنسبة إنجاز بلغت 113% مقارنة مع توقعات قانون المالية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إجمالا، وأخذا بعين الاعتبار جميع هذه المعطيات، تميزت الحصيلة النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2022 بتحقيق نتائج مهمة جاءت على الشكل التالي:

على مستوى الميزانية العامة: بلغت النفقات المنجزة عند نهاية السنة 462.44 مليار درهم وسجلت تقديرات موارد الميزانية العامة برسم قانون المالية ما قدره 360.63 مليار درهم، في حين تم تحصيل ما مجموعه 374.21 مليار درهم، وهو ما يعادل نسبة إنجاز في حدود 103.77%.

وقد شكلت الموارد العادية حوالي 81.93% من مجموع الموارد المحصلة.

وفيما يتعلق بالحسابات الخصوصية للخزينة: بلغت النفقات المنجزة ما مجموعه 131.17 مليار درهم، وبالنسبة لموارد هذه الحسابات فقد حددها قانون المالية للسنة المالية 2022 في 98.38 مليار درهم، وتم تحصيل 151.93 مليار درهم، أي ما يعادل نسبة إنجاز بلغت 154.43%.

أما بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة: فقد سجلت نفقات الاستغلال ما مجموعه 2.10 مليار درهم، أي موارد الاستغلال فقد بلغت تقديراتها النهائية ما مجموعه 3.90 ملايير درهم وتم تحصيل 4.32 ملايير درهم، في حين بلغت نفقات الاستثمار لهذه المرافق 462.90 مليون درهم، وسجلت التقديرات النهائية لموارد الاستثمار بالمقابل 1.38 مليار درهم وتم تحصيل ما مجموعه 1.44 مليار درهم.

وفي نفس السياق، سجلت التوقعات الخاصة بقانون المالية للسنة المالية 2022 على مستوى معدلات الإنجاز نسبة 115% بالنسبة للموارد، 81% بالنسبة للتكاليف.

أما فيما يخص توازن الموارد والتكاليف: فقد سجلت الميزانية العامة زيادة للنفقات على الموارد قدرها 88.23 مليار درهم، بينما عرفت الحسابات الخصوصية للخزينة زيادة للموارد على النفقات حددت في 20.75 مليار درهم.

كما سجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة زيادة للموارد على النفقات قدرها 3.19 مليار درهم.

وبناء عليه، نتج عن تنفيذ ميزانية السنة المالية 2022 بشكل عام زيادة للنفقات على الموارد حددها مشروع قانون التصفية للسنة المالية 2022 في 64.28 مليار درهم.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تلكم باختصار أبرز المعطيات المرتبطة بمشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2022.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر الآن إلى تقرير اللجنة حول مشروع القانون.

الكلمة لكم السيد المقرر.

تفضلوا.

المستشار السيد عادل بادل، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022، كما وافق عليه مجلس النواب.

تدارست اللجنة مشروع القانون المذكور في اجتماعها المنعقد بتاريخ 9 يوليوز 2024 برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو، رئيس اللجنة، وبحضور السيد فوزي لقجع الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، والسيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

في بداية الاجتماع، قدم السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية عرضا مفسرا حول مشروع القانون، أكد من خلاله حرص الحكومة على احترام الآجال القانوني المنصوص عليه في المادة 65 من القانون التنظيمي لقانون المالية، وأوضح أن أحكام مشروع القانون تهدف إلى تثبيت النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2022، مستحضرا في هذا الصدد السياق الصعب الذي طبع تنفيذ قانون المالية لسنة 2022.

كما أفاد السيد الوزير المنتدب أن الحكومة بادرت، تحت القيادة المتبصرة والحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، إلى تخفيف الضغوط التضخمية وعملت على تعبئة الموارد الضرورية لتمويل مختلف النفقات.

وفي نفس السياق، ذكر أن التوقعات الخاصة بقانون المالية للسنة المالية 2022 على مستوى معدلات الإنجاز بلغت 115% بالنسبة للموارد و80% بالنسبة للتكاليف.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022 مناسبة أشاد من خلالها السيدات والسادة المستشارون بالمجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الحكومة المتعلقة بتقليص آجال إعداد وإيداع مشروع قانون التصفية في احترام للمقتضيات المنصوص عليها دستوريا وقانونيا، وذلك من خلال تقليص المدة الزمنية التي تم فيها إعداد مشروع قانون التصفية والتقارير المرافقة له، وكذا بالدور الفاعل للمجلس الأعلى للحسابات، من خلال تقاريره المرافقة التي تساعد البرلمان في دراسة هذا المشروع القانون.

كما تم التأكيد على أهمية مناقشة هذا المشروع القانون باعتباره أول قانون تصفية لأول قانون مالية أعدته الحكومة الحالية، وأشرفت على تنزيله في سياق وطني ودولي صعب، اتسم بتداعيات جائحة "كوفد-2019"، الحرب الروسية الأوكرانية، وظاهرة الجفاف التي تعرفها بلادنا.

وكذلك، كونها تعد محطة تقييم جماعي لمدى تطور ماليتنا العمومية ومدى النجاح في الاستثمار في المبادئ الحكامة والشفافية والتي تعتبر ذات حمولة سياسية كبيرة، لأنها تسطر النتائج وتزيد من فعالية الرقابة البرلمانية البعدية على المالية العمومية، من خلال الوقوف على مدى احترام الترخيص البرلماني بشأن قانون المالية وإعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي هذا السياق، تمت الإشارة إلى ضرورة إعطاء الأهمية اللازمة لدراسة مشروع قانون التصفية، كما هو الشأن بالنسبة لمشروع القانون المالي السنوي.

بالإضافة إلى ذلك، نوه المتدخلون بالمقاربة التشاركية التي تعتمدها الحكومة في ورش إصلاح القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، مؤكدين على أهمية المقتضيات التي جاء بها هذا الورش الإصلاحي، والتي تهم تقليص أجل إيداع مشروع قانون التصفية بالبرلمان، وتأطير أجل دراسته والتصويت عليه على مستوى البرلمان.

بالإضافة إلى إرفاق هذا المشروع القانون بالحساب العام للدولة،

مدعوما بالحصيلة المحاسبية، وحساب النتيجة، وجدول تدفقات الخزينة، وبتقييم الالتزامات الخارجة عن الحصيلة المحاسبية، مما سيمكن من تحسين مقروئية الميزانية، ويعزز حكامة وشفافية المالية العمومية ويقوي دور البرلمان في المراقبة المالية وتقييم السياسات العمومية، وذلك استنادا على مؤشرات قياس النجاعة والفعالية والجودة.

من جانب آخر، تم التأكيد على ضرورة التفاعل الإيجابي من طرف الحكومة مع الملاحظات التي أبداها المجلس الأعلى للحسابات، مما سيعزز حكامة ونجاعة تدبير المالية العمومية، مع المطالبة بفتح مجال أوسع للمراقبة البرلمانية على المالية العمومية.

كما تم استفسار حول إمكانية تسقيف الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في مستهل جوابه، ذكر السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، أن الحكومة حققت تطورات جد إيجابية في تقليص آجال إيداع مشروع قانون التصفية، لما له من راهنية في مناقشته والتصويت عليه داخل البرلمان.

كما أستحضر أن العمل المشترك بين البرلمان والمجلس الأعلى للحسابات، وكذا مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، مكن من تجويد مقروئية مشروع قانون التصفية، الذي يرفق بمجموعة من التقارير التي تمكن من وضع تصور إيجابي لإعداد مشروع قانون المالية.

وفي نفس السياق، أفاد السيد الوزير المنتدب، أن الحكومة بطريقة إرادية أتت بمقترحات لإصلاح القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية بعد 8 سنوات من تفعليه، في حين أن جل الإصلاحات السابقة كانت مرتبطة بالإصلاحات الدستورية.

وبخصوص فتح اعتمادات إضافية بمرسوم، أكد السيد الوزير المنتدب، أن الحكومة تلجأ إليها عندما يتبين لها وجود هوامش جديدة، مضيفة أنه عند تحديد الفرضيات تضع الحكومة في الحسبان سعر البترول بناء على مؤشرات من الاتحاد الأوروبي، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أما الفرضيات غير المتوقعة فهي التأثيرات الجيو-سياسية.

في حين أن الفرضيات التي تهم الحبوب تبنى على استنتاجات وزارة الفلاحة، ويتحول الناتج الإجمالي إلى فرضيات ما لم يكن هناك جفاف.

هذا، وقد وافقت اللجنة على مواد مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022، ومشروع القانون برمته بالنتيجة التالية:

الموافقون= 06؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 00.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المقرر المحترم.

نمر الآن للمناقشة، ونعتمد نفس المنهجية التي أقرتها ندوة الرؤساء، ونبداو بفرق الأغلبية.

تفضلوا السيد المرابط.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية في هذه الجلسة التشريعية للمناقشة والتصويت على مشروع قانون التصفية لسنة 2022.

في هذا الصدد، نسجل أهمية النقاش الذي تم خلال اجتماع لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلسنا الموقر، والذي كان مستفيضا هم جميع المقتضيات التي تضمنها المشروع.

كما نؤكد بهذه المناسبة على أهمية الوثائق المرفقة التي ساعدتنا، كمستشارين، من تفكيك الفعل العمومي والمنجز الحكومي خلال السنة موضوع التصفية.

ونثمن تفاعل السيد الوزير مع مختلف التساؤلات، كما عودنا، ولا نفوت الفرصة دون شكر أطر اللجنة على المجهودات التي يقومون بها من أجل تيسير المسطرة التشريعية.

السيد الرئيس المحترم،

إن قانون التصفية هو الواجهة المحاسبية لما تم تحقيقه خلال سنة مالية، وهو يندرج ضمن أشكال الرقابة اللاحقة والتي تتداخل فيها التقارير المعدة من لدن وزارة المالية والاقتصاد، والإشهادات التي يقدمها المجلس الأعلى للحسابات.

كل هذا حتى نمارس دورنا الرقابي حول مدى احترام الترخيص البرلماني وإعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، تماشيا مع التعاقد السياسي الذي أفرزته صناديق الاقتراع.

السيد الرئيس المحترم،

من الوثائق الهامة التي نشكر بالمناسبة السيد الوزير المحترم مدنا بها بتفصيل وإبان آجال معقولة، نجد تقارير النجاعة والشفافية، والتي أفرزت معطيات إيجابية حول الفعل العمومي، فعلى مستوى قطاع التعمير، مثلا: نجد أن مؤشرات البرنامج رقم 602 تتراوح نسبة الإنجاز فيها 67 و100%، وعلى مستوى وزارة العدل مثلا نجد أن برنامج تعزيز الحقوق والحريات تراوحت نتائج إنجازها ما بين 69 و165%.

كما أن التقرير المتعلق بالجماعات الترابية أفرز عدة ملاحظات أهمها أن التوجه الحكومي يعمل على تنزيل ورش الجهوية المتقدمة وتمكين مختلف الجماعات الترابية من الأدوات المالية والتقنية للنهوض بأدوارها المندمجة، لاسيما المتعلقة بسياسة القرب وجعلها منصات جالبة للاستثمار.

كما أن الإمدادات المدفوعة من طرف القطاعات الوزارية التي تقدر بـ 753 مليون درهم، ارتفعت منها 38% من صندوق التضامن للسكنى والاندماج محولة عبر وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

إن أهمية هذا المشروع الذي بين أيدينا تكمن في كونه أول قانون تصفية لأول قانون مالية أعدته وأشرفت على تنزيله هذه الحكومة الموقرة، كما يقتضي منا الأمر استحضار السياق الذي نفذ فيه، ألا وهو مرحلة الخروج البعدي من تداعيات جائحة "كوفيد-19" والوضع الدولي الصعب نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية وموجة الجفاف التي تعرفها بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

اسمحوا لي أن أشيد باسم فرق الأغلبية بالمقاربة الحكومية على مستوى احترام الآجال والمساطر والضوابط المنصوص عليها، وما تجسده من رسائل سياسية تعبر عن التزام الحكومة عامة ووزارتكم خاصة بالأجندة التشريعية واحترام الضوابط الدستورية.

وهي فرصة أيضا لنعبر من خلالكم عن اعتزازنا بالمجهود الحكومي للنهوض بالتنمية وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، وتحصين مناعة الاقتصاد الوطني من الأزمات المالية عبر سن مجموعة من التدابير التنظيمية وتبني عدد من النصوص التشريعية وإبرام عدد من الاتفاقيات ذات الحمولة التنموية، رغم مصادفة وضعنا الاقتصادي المناخ اللايقين الاقتصادي والإكراهات الجيو-استراتيجية والتقلبات المناخية التي يشهدها العالم.

السيد الرئيس المحترم،

إن نجاح الحكومة على مستوى التدبير المالي والاقتصادي تعكسه لغة الأرقام المسجلة، لا لغة المزايدات السياسة، والأرقام الناطقة بالحقيقة تؤكد بشكل يقيني النتائج الباهرة لسنة 2022 كما يلي:

أولا، ارتفاع مداخيل الميزانية العامة بنسبة تناهز 103.8%؛

ثانيا، ارتفاع بنسبة 15.6% من النفقات لحماية القدرة الشرائية وضمان تواجد المواد الأساسية بالأسواق، وأيضا تنزيل مخرجات الحوار؛

ثالثا، ارتفاع في نفقات الاستثمار المنجزة بنسبة بلغت 82.5%؛

ورابعا، استعادة الهوامش المالية ونجاعة آليات التمويل المبتكرة، وغيرها من النتائج الهامة.

السيد الرئيس المحترم،

وبعد تسجيلنا للإيجابيات العديدة التي وردت في نص المشروع المدافعة عن نفسها دون حاجة لشرحها بالتفصيل الممل، وإسهاما منا في المزيد لتجويده، تقاسمنا الاقتراحات التالية:

- **أولا**، التسريع بتعميم ورش رقمنة المعطيات المحاسباتية، ونحن على ثقة أن هذا الموضوع يحظى باهتمام كبير من لدن السيد الوزير؛

- **ثانيا**، التنزيل الكلي للمادة 68 من القانون التنظيمي؛

- **وثالثا**، اعتماد آليات جديدة ومحفزة لجذب القطاع غير المهيكل؛

- **ورابعا**، ترشيد وعقلنة تدخلات مصالح التحصيل للحد من المنازعات واستثمار أموالها لخلق التنمية؛

- **وخامسا**، اتخاذ تدابير جديدة حول "الباقي استخلاصه" والذي يقدر بالملايير—كما تعلمون—وبالتالي لابد من مراجعته وتفعيل مسطرة الإلغاء في المبالغ غير القابلة للاستخلاص؛

- **سادسا**، الرفع من وتيرة تنزيل وإنجاز الأهداف المحددة للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، لاسيما أن هذا الورش يحظى باهتمام ملكي جسده مصادقة المجلس الوزاري الأخير على التوجهات الاستراتيجية للسياسة المساهماتية للدولة عبر الانتقال من الوصاية إلى المساهمة من أجل إحداث قيمة اقتصادية ولمواجهة تعقيدات الفعل العمومي؛

- **سابعا**، وأخيرا العمل على الرفع من عائدات مؤسسات الاحتكار.

السيد الرئيس المحترم،

لا يسعنا في الختام سوى التنويه بالعمل الذي يبذلانه، السيدة الوزيرة المحترمة والسيد الوزير المحترم رفقة نخبة من الأطر، للنهوض بهذا الملف، عصب البرنامج الحكومي لتكريس الدولة الاجتماعية القادرة والفاعلة، كما يرتضيها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وعليه، نصوت على المشروع الذي بين أيدينا بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا السي الخمار المرابط على تدخله باسم فرق الأغلبية.

أمر إلى الفريق الحركي، سلم أم سيسلم؟

سلم، شكرا.

الفريق الاشتراكي؟

شكرا.

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، غا تسلموه؟

شكرا.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب؟

شكرا السيد الرئيس.

الاتحاد المغربي للشغل؟

شكرا السي ميلود.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، السيد الرئيس؟

ما كاين باس.

مجموعة العدالة الاجتماعية؟

سُلم، شكرا.

السي خالد السطي، الأستاذة لبنى؟

سُلم، شكرا.

السيد الوزير، واش عندكم رغبة في التفاعل في إطار المادة 217؟

شكرا جزيلا.

هاذي مسطرة التشريع.

هاذ الشي اللي كاين.

إذن ننتقل للتصويت على مواد المشروع:

المادة 1: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون=06.

إذن، وافق المجلس على **المادة 1** كما وردت من مجلس النواب.

المادة 2: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون=06.

وافق المجلس على **المادة 2** كما وردت من مجلس النواب.

المادة 3: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون=06.

وافق المجلس على **المادة 3** كما وردت من مجلس النواب.

المادة 4: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 03.

شكرا.

إذن وافق المجلس على **المادة 4** كما وردت من مجلس النواب.

المادة 5: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 03.

وافق المجلس على **المادة 5** كما وردت من مجلس النواب.

المادة 6: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 03.

وافق المجلس على **المادة 6** كما وردت من مجلس النواب.

المادة 7: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 03.

وافق المجلس على **المادة 7** كما وردت من مجلس النواب.

المادة 8: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 03.

وافق المجلس على **المادة 8** كما وردت من مجلس النواب.

المادة 9: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 03.

إذن وافق المجلس على **المادة 9** كما وردت من مجلس النواب.

المادة 10: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 03.

إذن وافق المجلس على المادة 10 كما وردت من مجلس النواب.

أعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت:

المو افقون= 37؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 03.

إذن، و افق مجلس المستشارين بالأغلبية على مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022.

شكرا لكم.

نواصل الجلسة بالدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.172.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي".

والكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضلوا السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

<u>السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

إن مراجعة أحكام الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 جمادى الثانية 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، جاءت لتواكب بالخصوص الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في تحولاته وجعله قادرا على لعب الدور المنوط به لإنجاح ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وفقا للتوجيهات الملكية السامية، وذلك باعتبارها أحد المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية للوقاية من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية وللتقليص من حدتهما وتحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات.

ولهذه الغاية، يهدف مشروع القانون، المعروض على أنظاركم اليوم، إلى مراجعة مجموعة من الجوانب المتعلقة بحكامة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والرقي بخدماته، بالإضافة إلى تنزيل مضامين الاتفاق الاجتماعي بين الحكومة والمنظمات المهنية والنقابية، وذلك من خلال:

فيما يخص مجال الحكامة:

يتضمن مشروع القانون أحكام جديدة تروم أساسا:

- التنصيص على إمكانية تدبير الصندوق لأنظمة أخرى للحماية الاجتماعية، إما بمقتضى نصوص تشريعية أو عند الاقتضاء بمقتضى الاتفاقيات؛

- تخويل المدير العام للصندوق الصلاحيات اللازمة لتسيير الصندوق؛

- منح الصندوق إمكانية إنشاء شركات وليدة وفق التشريع الجاري به العمل، بهدف تطوير أساليب تسيير المجالات الموكول لها تدبيرها؛

- تأطير شروط وكيفية تعيين أعضاء المجلس الإداري ومدة انتدابهم؛

- تخويل المجلس الإداري صلاحية إحداث لجن متخصصة من أجل مساعدته في ممارسة مهامهم.

أما فيما يتعلق بالرفع من جودة الخدمات وتبسيط المساطر:

يتضمن مشروع القانون بعض الأحكام التي يراد بها بالخصوص:

- تأطير مساطر وكيفيات النظر في التظلمات والطعون المتعلقة بنتائج مهام المراقبة والتفتيش الذي يباشرها الصندوق، وذلك من خلال إحداث لجن جهوية ولجنة وطنية للطعون المتعلقة بنتائج المراقبة والتفتيش في مجال الضمان الاجتماعي؛

- تأطير استثناء بعض عناصر الأجر والتعويضات والمبالغ التي تصرف من طرف المشغل للأجير لتغطية النفقات المثبتة التي تم صرفها من طرف الأجير خلال مزاولة عمله، وكذا التعويضات الناتجة عن إنهاء علاقة الشغل من وعاء الاشتراك؛

- مراجعة نسب احتساب ذعائر التأخير والغرامات الناتجة عن عدم أداء الاشتراكات في الآجال المحددة؛

- إضفاء صبغة الديون العمومية على ديون الصندوق لتمكينه من تفعيل المقتضيات والآليات الواردة في مدونة تحصيل الديون العمومية الضرورية لتعزيز تحصيل ديونه؛

- تعزيز الرقمنة، لاسيما فيما يخص الوثائق التي يبلغها الصندوق للمشغلين، وكذا فيما يتعلق بالطلبات والوثائق المتعلقة بالتعويضات والتصريحات المرتبطة بنظام الضمان الاجتماعي التي يقدمها المشغلون للصندوق.

أما فيما يتعلق بتنزيل مضامين الاتفاق الاجتماعي بين الحكومة والمنظمات النقابية الأكثر تمثيلا:

فإن مشروع القانون يأتي لإحداث راتب الشيخوخة للمؤمن لهم الذين يتوفرون على الأقل على 1320 يوما من التأمين وأقل من 3240 يوما، أي بين 1320 و3240 يوما من التأمين، مع حرصه على إدراج أحكام انتقالية ترمي إلى تسوية وضعيات الفئات المعنية بهاذ الإجراء.

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

لابد أن أشيد بالنقاش البناء الذي عرفته أحكام مشروع هذا القانون من طرف أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية الموقرة، والذي مكن من تحسين وتدقيق البعض منها بعد تدارس مقترحات التعديل التي قدمت من طرف أعضاء اللجنة المحترمين.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس اللجنة وجميع أعضائها على حسن تفاعلهم مع مشروع القانون المعروض على أنظاركم قصد التصويت، ملتمسة من مجلسكم الموقر التفاعل الإيجابي مع مضامينه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

نمر الآن إلى تقرير اللجنة حول مشروع القانون.

تفضلوا السي المصطفى.

<u>المستشار السيد المصطفى الدحماني مساعد مقررة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسيد الوزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر التقرير الذي أعدلته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 02.24 بتغيير وتثمين الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

تدارست اللجنة مشروع هذا القانون خلال سلسلة من الاجتماعات المتواصلة التي تم انعقادها بتاريخ 4 و26 يونيو 2024، و2 و15 يوليوز 2024.

وقد ترأس هذه الاجتماعات على التوالي كل من السيدة المستشارة هناء بن خير، الخليفة الثاني لرئيس اللجنة والسيد المستشار عبد الرحمان الدريسي رئيس اللجنة والسيد المستشار لحسن الحسناوي الخليفة الرابع لرئيس اللجنة، وقدمه السيد يونس السكوري وبحسو وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، فيما حضرت كل من السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية باقي أطوار هاته الاجتماعات التي خصصت لمواصلة الدراسة والتصويت على هذا النص التشريعي الهام، مرفوقة بالسيد المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعدد من أطر الوزارة.

في مستهل عرضه، أوضح السيد الوزير بأن مشروع هذا القانون يأتي في سياق تعزيز الترسانة القانونية المرتبطة بالتدابير الحكومية المبذولة لإنجاح ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وفقا للرؤية الملكية في هذا الإطار، والذي يقتضي إدخال بعض التعديلات على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي والرامية إلى تعزيز حكامة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتدعيم قدراته في مجال تحصيل ديونه، وفي مجال تدبيره لعدة أنظمة فئوية من المواطنين، مع الحرص على احترام المساطر القانونية للنظر في التظلمات والطعون المترتبة بنتائج مهام المراقبة والتفتيش التي تقوم بها مصالحه.

هذا، وأضاف السيد الوزير أن هذا مشروع القانون يهدف أيضا إلى تنزيل القرارات الواردة في الاتفاق الاجتماعي المبرم في 30 أبريل 2024، بما فيها مراجعة عدد الأيام المخولة للحق في المعاش 1320 يوما عوض 3240 يوما، وكذا تقوية رقمنة المساطر المرتبطة بتدبير نشاط الصندوق بغية تجويد الخدمات المقدمة من لدنه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة والسيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تميز النقاش العام لهذا المشروع قانون بحوار مستفيض وهادف بحيث تميزت المداخلات بتنوع مقترحاتها وغزارة ملاحظاتها، وتم التعاطي بإيجاب مع هذا النص التشريعي، إذ أبرز جميع المتدخلين أهميته الاجتماعية البالغة والذي يأتي في سياق تنزيل أحكام القانون

الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية المنبثق عن التوجهات الملكية السامية، والرامية إلى تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة عموم المواطنات والمواطنين، وذلك للحد من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا السياق، تم التذكير بالدور المحوري الذي قامت به الحكومة مع المنظمات النقابية الأكثر تمثيلية ومساهمتها في إنجاح الحوار الاجتماعي، الذي يروم الحفاظ على القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة المتضررة بمختلف التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية خلال السنوات القليلة الماضية، والتي كان لها أثر مباشر على المعيش اليومي للمواطنات والمواطنين.

وتم التنويه بالعمل الكبير الذي تقوم به مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي في تدبير النظام الإجباري للضمان الاجتماعي لمجموع أجراء القطاع الخاص، ومواكبتها لتنزيل الورش الملكي الخاص بتعميم الحماية الاجتماعية، وسعيها الدائم إلى تجويد خدماتها وتحسين علاقتها مع عموم المواطنات والمواطنين.

وأشادت جل التدخلات بمضامين مشروع هذا القانون والرامية إلى تقوية صندوق الضمان الاجتماعي، وذلك لمواكبته التنزيل الأمثل للتوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال الحماية الاجتماعية، وبحكم تدبيره لعدة أنظمة حمائية لفائدة فئات متعددة من المواطنين.

وقد تمت الدعوة في هذا الصدد إلى توفير كافة الضمانات اللازمة للملزمين فيما يتعلق بالإخبار والآجال الواجب احترامها وسبل إيقاف تحصيل الدين المتنازع بشأنه، قبل الشروع في مسطرة تحصيل الديون العمومية المستحقة للصندوق، وذلك للتقليص من نسبة الديون غير المستخلصة والتي تشكل 33% من الدين الإجمالي للصندوق.

وأكد بعض المتدخلين، أن إحداث راتب الشيخوخة للمؤمن لهم الذين يتوفرون على الأقل على 1320 يوما من التأمين وأقل من 3240 يوما من التأمين، ومراجعة نسب احتساب ذعائر التأخير والغرامات الناتجة عن عدم اداء الاشتراكات في الآجال المحددة لها، إنجازا لا يستهان به، يخول لشريحة مهمة من المواطنات والمواطنين المحرومين من الاستفادة من راتب الشيخوخة بسبب عدم اشتراكهم لمدة 3240 يوما من التأمين، نتيجة توقفهم عن العمل لظروف خارج عن إرادتهم.

بحيث يعد هذا الراتب جزءا أساسيا من أنظمة الضمان الاجتماعي في العديد من بلدان العالم بهدف حفظ كرامة المتقاعدين، هذا ودعت بعض المقترحات إلى ضرورة هيكلة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتعزيزه مع باقي المشاريع الأخرى، التي لطالما نادت بها الفرق والمجموعات البرلمانية بالمجلس في عدة مناسبات، بإقرار مدونة الشغل جديدة تلائم المرحلة والقانون التنظيمي للإضراب، باعتبارها تكمل بعضها البعض وبكونها أضحت قطب الرحى في مجال الحماية الاجتماعية.

إضافة إلى تكثيف المجهودات بين وزارة المالية والمديرية العامة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وجميع الفاعلين لضمان إخراج نص قانوني يراعي حقوق وضمانات كل من المشغل والأجير، مع إعمال المراقبة على المقاولات لضمان التصريح بأجرائها، دون إغفال أهمية تعزيز الرقمنة لضمان الشفافية في التدبير وتبسيط وتسريع المساطر الإدارية لتجويد الخدمات الموجهة للمواطنات والمواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة والسيد الوزير المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في مستهل جوابها، نوهت السيدة الوزيرة بنوعية التدخلات الإيجابية، للسيدات والسادة المستشارين، أثناء مناقشة مشروع هذا القانون، مؤكدة على أهميته لكونه جزء لا يتجزأ من ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي يعتبر من أولويات المملكة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

كما أشادت السيدة الوزيرة، بمثابرة الأطر العاملة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وباحترافيتهم في تدبير هذه التحولات والانتقال في إطار النظام من 8 ملايين مستفيد إلى 24 مليون مستفيد في غضون 3 سنوات.

وأكدت أيضا على أهمية التعديل الذي ستعرفه مهام واختصاصات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لتتناسب مع انتقال حيز تدبيري من القطاع الخاص إلى القطاعين العام والخاص، ولتحسين حكامة الصندوق بحيث يتم الاشتغال وفق نظام الرقمنة لضمان وصول خدماته لمختلف الجهات في المملكة وتجويدها، بحيث تضاعفت نسب الملفات المعالجة من 20 ألف ملف إلى 100 ألف ملف يوميا.

وفيما يخص المراقبة والتفتيش، أكدت السيدة الوزيرة على وجوب العمل على بعض التعديلات التي تضمن التدقيق ومراقبة مختلف المعاملات المتعلقة بالصندوق، معلنة بأن الإصلاحات المرتبطة بهذا النظام لا تقتصر فقط على ما تم ذكره، وإنما سيتم مواكبة تنزيلها تدريجيا لضمان استفادة مختلف الفئات من الحماية الاجتماعية.

وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تقدمت عدة فرق ومجموعات برلمانية بتعديلات حول هذا المشروع قانون، بلغت في مجموعها 123 تعديلا، توزعت على الشكل التالي:

- فرق ومجموعات الأغلبية: فريق التجمع الوطني للأحرار، فريق الأصالة والمعاصرة، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي: 19 تعديلا؛

- الفريق الحركي: 18 تعديلا؛

- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: 5 تعديلات؛

- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 4 تعديلات؛

- فريق الاتحاد المغربي للشغل: 15 تعديلا؛

- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 8 تعديلات؛

- مجموعة العدالة الاجتماعية:41 تعديلا؛

- تعديلات السيد المستشار خالد السطي والسيدة المستشارة لبنى علوي غير المنتسبين: 13 تعديلا.

وقد عرضت هذه التعديلات على مسطرة التصويت، إذ تم قبول جزء منها، في حين تم رفض معظمها، والتي سحبت من لدن مقدميها، فيما تم التشبث بالبعض منها التي عرضت على المصادقة المبينة في جدول التصويت المرفق بتقرير اللجنة.

وبعد التصويت على مواد مشروع القانون مادة مادة، تم عرض مشروع قانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي برمته على عملية التصويت، فكانت النتيجة كالآتي:

الموافقون= 08؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 01.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المقرر المحترم.

نمر لمناقشة مشروع القانون.

ونبداو بفرق الأغلبية.. سُلم.

الفريق الحركي.. سُلم.

الفريق الاشتراكي.. نفس الشيء.

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.. شكرا السي السيبة.

الاتحاد العام لمقاولات المغرب، السي يوسف..

الاتحاد المغربي للشغل، السي معصيد، شكرا، سُلم.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.. السي لحسن غادي تدخل؟

تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي في الجلسة العامة.

في البداية، نسجل أن هذا المشروع قانون الذي جاء من أجل تعزيز حكامة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتدعيم قدراته في مجال تحصيل ديونه، عدم احترامه لبنود اتفاقات وميثاق مأسسة الحوار الاجتماعي، ويتجلى ذلك في عدم إحالته على مؤسسة الحوار الاجتماعي بالرغم من طابعه الاجتماعي، ولا على حتى لجنة القطاع الخاص المنبثقة عن الحوار الاجتماعي من أجل التوافق حوله قبل إخضاعه للمسطرة التشريعية.

وكما تمت الإشارة إلى ذلك أثناء المناقشة العامة والتفصيلية على هذا المشروع قانون يتضمن مواد غير واضحة المعالم ويشوبها لُبس كبير، وخاصة فيما يتعلق بتدبير الصندوق لأنظمة أخرى للحماية الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، تقدمنا بمجموعة من التعديلات التي ترمي إلى تجويد هذا النص وتحقيق المساواة بين المشغلين والأجراء عبر ممثليهم النقابيين من جهة، وبين الأجراء فيما بينهم بخصوص ما يتعلق براتب الشيخوخة من جهة أخرى.

كما قدمنا مجموعة من التعديلات الأخرى ترمي إلى تعزيز الحكامة والنهوض بأدوار الصندوق عبر إحداث لجنة تدبير الاحتياطات.

لكن، بالرغم من ذلك، فإن الحكومة مع كامل الأسف كان لها رأي آخر ولم تتجاوب مع التعديلات التي قدمناها.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

نؤكد على أن مضامين هذا المشروع قانون هذا الذي جاء من أجل تعزيز حكامة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يثير مجموعة من الملاحظات الجوهرية، يمكن إيجازها فيما يلي:

1- الوصاية على الصندوق قائمة وجد قوية من طرف وزارة المالية بتفويض من رئيس الحكومة؛

2- سلطة الوصاية تكمن في كون مجلس إدارة الصندوق له دور استشاري، وتبقى وزارة المالية صاحبة القرار النهائي في القضايا الاستراتيجية رغم إجماع أعضاء المجلس الإداري؛

3- تحصيل الديون يشكل نقطة أساسية، وبالتالي وجب تحديد

مفهوم الديون غير القابلة للتحصيل، ما هي شروط تحديد الدين القابل للتحصيل ودين غير قابل للتحصيل؟

4- النقطة الخاصة بالحوار الاجتماعي في هذا المشروع، حيث أن الأمر يتعلق بحق عمالي مستلب منذ عقود، ويبقى السؤال المطروح هو: لماذا هذه الفئة من الأجراء تجد نفسها في هذه الوضعية؟ هل يتعلق الأمر بأجراء في قطاعات موسمية؟ أم يتعلق الأمر بأجراء ضحايا عدم احترام قوانين الشغيلة من طرف بعض أرباب العمل؟

5- المشروع تضمن مراجعة الغرامات والزيادات عن التأخير دون أن يكون بالمقابل ما يضمن ضرورة تجريم عدم التصريح بالعمال، وكذا إعطاء السلطة الضبطية لمفتشي الشغل والصندوق.

وأخيرا، نعتبر في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن إنجاح ورش الحماية الاجتماعية رهين بحماية العمال وصيانة حقوقهم والسهر على التصريح الكلي بهم في الصندوق وضمان التغطية الصحية وتجويدها حتى تشمل جميع الأمراض التي كانت مزمنة أو غير مزمنة وتوسيع لائحة الأدوية.

لذلك، وبناء على ما سبق، فسنمتنع عن التصويت على مشروع القانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 المتعلق بالضمان الاجتماعي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

مجموعة العدالة الاجتماعية.. سُلم.

شكرا.

السي خالد والأستاذة لبنى.

تفضلي الأستاذة لبنى.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

يشرفني أن أتناول الكلمة كممثلة عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 27 يوليوز 1972 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

وهي مناسبة ننوه من خلالها بهذه المبادرة التي تروم إلى تجويد نظام الضمان الاجتماعي، خاصة وأن الظهير رقم 1.72.184 لم يعد في شموليته متابع لتطورات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن هذا الظهير كان من اللازم أن يساير مجموعة القوانين الاجتماعية ذات الصلة، ومنها القانون رقم 65.00 المتعلق بالتغطية الصحية الأساسية، والقانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، كما وقع تغييره وتتميمه، والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام المعاشات لفائدة فئة المهنيين والعمال والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، كما تم تعديله وتتميمه، والقانون الإطار للحماية الاجتماعية.

من هنا أصبح لزاما تطوير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الحاضن لهذه الثورة الاجتماعية، من خلال تعديلات تهدف إلى المزيد من نجاعة حكامته وتقوية أجهزته الداخلية وتبسيط المساطر ليكون في مستوى تطلعات المنخرطين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

استطاع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تدبير الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة خلال فترة كورونا، ثم تدبير الإجراءات العملية للورش الملكي للحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى التطور الحاصل في المهام الموكولة له من تدبير التغطية الصحية الاجبارية والضمان الاجتماعي.

لذلك، لابد من منحه بعض الصلاحيات التي ستمكن من الاضطلاع بمسؤولياته كمؤسسة عمومية إسوة بباقي المؤسسات العمومية المقارنة كالصندوق المغربي للتقاعد وغيره.

ونظرا لأهمية هذا النص القانوني، فقد تقدمنا كممثلين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين بمجموعة من التعديلات، همت بالأساس ضمان تمثيلية مناسبة للمنظمات النقابية للأجراء الأكثر تمثيلية في القطاع الخاص بالمجلس والمؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي والخدماتي بالمجلس الإداري للصندوق، وتعزيز ضمانة النزاهة الواجب توفرها في أعضاء اللجنة الوطنية واللجان الجهوية للطعون، بالإضافة إلى منح مهلة أكبر لطالبي الاستفادة من المعاش ومن رصيد الزمانة.

وفي الختام، وبعد تفاعل الحكومة إيجابا مع مجموعة من التعديلات التي تقدمنا بها كممثلين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، فإننا سنصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

شكرا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيدة الوزيرة المحترمة عندكم رغبة في التفاعل مع المداخلات؟

شكرا.

إذن ننتقل للتصويت على مواد المشروع:

المادة الأولى: المغيرة والمتممة لأحكام الفصول 1 و6 و7 و9 و12 و13 و16 و17 و19 و26 و27 و53 و55 و56 و57 و77 مكرر من الظهير الشريف المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

الفصل الأول: ورد بشأنه تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والتعديل رقم 1 بالنسبة للمجموعة المحترمة.

الكلمة لأحد مقدمي مشروع التعديل، الأستاذة فاطمة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل رقم 1 للمجموعة هو الإضافة ديال بعد موافقة أجهزتها التسييرية للفقرة، "يمكن أن يعهد للصندوق بمقتضى النصوص التشريعية بعد موافقة أجهزتها التسييرية أو عند الاقتضاء"

المرجع المادة 3 من القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة؟

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا.

مسار المصادقة على هاذ النصوص التشريعية تيكون نقولو منهجية تشاركية، تيشتغلو فيه الحكومة، الفرقاء الاجتماعيين، الاقتصاديين، البرلمان وعدد ديال الهيئات، وبالتالي أظن أن مجلس الإدارة الرأي ديالو ما يمكن له إلا يكون استشاري.

إذن التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

موقف أصحاب مشروع التعديل: التشبث أم السحب؟

المستشار السيدة فاطمة زكاغ:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أصحاب مشروع التعديل يتشبثون.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 11؛

المعارضون= 30؛

الممتنعون= 02.

إذن رفض التعديل.

وبالتالي أعرض الفصل 1 من المادة الأولى للتصويت، كما ورد على المجلس.

نعتمدو نفس التصويت؟

الموافقون= 32؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 05.

إذن، قبل الفصل 1 من المادة الأولى.

نعم سيدي، احنا قلنا نفس التصويت، دابا غير نتافقو السي عبد القادر، قلنا غا نعتمدو نفس التصويت ما غاديش نعاودو التصويت، إيلا بغيتو نعاودو التصويت، نعاودو التصويت.

أسيدي، أعرض الفصل 1 من المادة الأولى للتصويت:

الموافقون= 32؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 05.

أمر إلى الفصل 6 كما عدلته اللجنة، ورد بشأنه تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل، التعديل رقم 1 بالنسبة للفريق المحترم.

والكلمة لأحد مقدمي مشروع التعديل.

تفضلي السيدة زهرة محسين.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، ما اخذيتش الكلمة، ولكن ضروري التعديلات اللي جبنا لتجويد النص، نحن نثمن هذا القانون، لكن فيه واحد المجموعة ديال النواقص، وبالتالي جاو هاذ التعديلات تماشيا مع القناعة ديالنا في الاتحاد المغربي للشغل.

التعديل هو فيما يخص تفويت العقارات، أضفنا "باستثناء المصحات التابعة للصندوق" لأن مصحات الضمان الاجتماعي هي ملك للطبقة العاملة، وهي أنشئت بتمويل من فوائد ومدخلات العمال، والهدف من هاذ التعديل هو الحفاظ كذلك على الخدمة العمومية في القطاع الصحي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

موقف الحكومة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا.

بغيت نذكر بأن هاذ الصيغة المقترحة لهاذ المشروع القانون هي اللي بغات مرونة في تدبير الصندوق، وفيما يخص كذلك تفويت العقارات أو تدبير العقارات داخل فيها بالطبع هاذ المصحات.

وبغيت غير نطمأن، السيدة المستشارة، بأن المجلس الإداري كيلح على الاحتفاظ بهاذ الوحدات والمصحات للصندوق، لأن عندهم أهمية كبرى، ولكن بالرغم من ذلك التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

كتشبثو به؟

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 11؛

المعارضون= 28؛

الممتنعون= 02.

إذن رفض التعديل.

أعرض الفصل 6 للتصويت: (كما عدلته اللجنة)

الموافقون= 28؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 05.

إذن تم التصويت بالأغلبية على الفصل 6 من المادة الأولى (كما عدلته اللجنة).

الفصل 7 (كما عدلته اللجنة)، ورد بشأنه تعديلان:

أولا فريق الاتحاد المغربي للشغل، التعديل رقم 2 بالنسبة للفريق المحترم، والثاني من طرف المستشارة لبنى والمستشار السي خالد السطي.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي أستاذة زهرة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

فقط هنا بالنسبة لنا النصوص التنظيمية هي النصوص التي تكون تنزل الفعلي لمشروع القانون، وبالتالي ضرورة نهج مقاربة تشاركية مع المنظمات المهنية والنقابية الأكثر تمثيلا، لأن المجلس الإداري يهم بالدرجة الأولى المنظمات النقابية والمهنية الأكثر تمثيلية، ومن أجل كذلك حماية توازن هيكلة هذا المجلس الإداري ثلاثي الأطراف، يستوجب استشارتهم قبل إصدار النص التنظيمي وهاذي فيها روح الدستور من الديمقراطية التشاركية اللي نص عليها الدستور.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

موقف الحكومة من التعديل؟

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

التعديل غير مقبول.

النص التنظيمي جا باش يجيب واحد المرونة كذلك، لأن شفنا خص تكيف مع التركيبات ديال الحكومة، اليوم شفنا بأن النص كان تيشير لواحد التركيبة خاصة باش يكون تكيف مع هاذ نقولو التغيرات.

فيما يتعلق بالمنظمات المهنية والنقابية، فقد تم التنصيص صراحة في هاذ مشروع القانون على أن تعيين الأعضاء ممثلي الشغالين والمشغلين يتم باقتراح من المنظمات الأكثر تمثيلية، فهذا واضح.

إذن التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

بعدما عرفتو موقف الحكومة، موقف الفريق المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 12؛

المعارضون= 27؛

الممتنعون= 02.

إذن رفض التعديل.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل، الأستاذة لبنى ولا السي خالد.

تفضلوا، السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

واخا هاذ الموضوع ثرناه في اللجنة نعاودو نثيروه الآن.

تنعرفو على أن هاذ المؤسسة ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تهم القطاع الخاص، وعندها علاقة بالمقاولات، ولكن مع ذلك انتوما اعتمدتو على المادة 425 من مدونة الشغل في اعتماد المنظمات النقابية الأكثر تمثيلا، احنا سبق لنا اقترحنا على أن اللي تكون عندهم يعني ممثلو الشغالين والمشغلين باقتراح من المنظمات النقابية للأجراء تمثيلا بالقطاع الخاص والمؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي والخدماتي.

أيضا القانون التنظيمي، السيدة الوزيرة، باش يكون في علمك القانون التنظيمي المحدث للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هو القانون التنظيمي وهو أسمى من مدونة الشغل يتحدث عن المنظمات النقابية الأكثر تمثيلا بالقطاع الخاص وبالقطاع العام، وكيكون الفصل بين القطاعين.

نتمناو على أن إيلا ما كان عن طريق وزارتكم–كما قلتي، السيدة الوزيرة–أن الحكومة تتعامل مع هذا الأمر، خصوصا على أن المؤسسة ديال الضمان الاجتماعي – كما قلت – هي خالصة للقطاع الخاص وتتعامل مع القطاع الخاص بشكل كبير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موقف الحكومة؟

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

لنفس الأسباب التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن رفض التعديل.

الموقف ديالكم السي خالد؟ التشبث، إذن؛

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 08؛

المعارضون= 25؛

الممتنعون= 05.

إذن رفض التعديل.

أعرض الفصل 7 للتصويت: (كما عدلته اللجنة)

الموافقون= 27؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 11.

إذن وافق المجلس على الفصل 7: (كما عدلته اللجنة)

أعرض الفصل 9 للتصويت: (كما ورد على المجلس)

الموافقون: بالإجماع.

أعرض الفصل 12 للتصويت: (كما ورد على المجلس)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

أمر إلى الفصل 13 أعرضه للتصويت: (كما عدلته اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

نمر الآن إلى الفصل 16 (كما عدلته اللجنة) ورد بشأنه تعديل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التعديل رقم 2 بالنسبة للمجموعة المحترمة.

تفضلوا الأستاذة فاطمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التعديل رقم 2 في الجلسة.

التعديل يرمي إلى تقليص المدة ديال 60 إلى 30 يوم، باعتبار أن هاذ المدة ديال شهر كافية للبت في هاذ الملفات، ونظرا باش أنه ما تكونش تراكم ديال الشكايات، وكذلك ما يضيعش الوقت ديال التأمين بالنسبة للعمال الأجراء، بالإضافة أن هاذ الشكايات اللي غادي تكون جادة فقط هي اللي غادي توضع على اللجنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا هذا راه التعديل رقم 02 ديالكم، غلطتو في الترتيب، مشيتو 1 – 3، باش تصححوه في الترتيب باش بالنسبة للتعديلات اللي جاية ما نلقاوش فيها مشكل.

إذن شكرا.

موقف الحكومة، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

التعديل غير مقبول، فهاذ الأجل ديال 60 يوما كينطبق مع قانون 55.19 اللي تيتعلق بتبسيط المساطر.

السيد رئيس الجلسة:

موقف المجموعة المحترمة؟

الأستاذة فاطمة، التشبث؟

السحب.

شكرا.

إذن المجموعة المحترم تسحب التعديل.

أعرض الفصل 16 للتصويت: (كما عدلته اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

أعرض الفصل 17 للتصويت: (كما ورد على المجلس)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

أعرض الفصل 19 (كما عدلته اللجنة):

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

نمر إلى الفصل 26 (كما عدلته اللجنة)، ورد بشأنه تعديل من فرق الأغلبية.

التعديل رقم 1 بالنسبة لفرق الأغلبية.

الكلمة للسي مولاي عبد الرحمان ابليلا.

تفضل لتقديم التعديل.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

احنا كلنا مقتنعين بأنه هاذ الورش ديال الحماية الاجتماعية، هو ورش مهم جدا وخصو يتنفذ، وفعلا مقتنعين أيضا، بأنه كيتطلب واحد التكلفة مالية كبيرة، جزء من هاذ التكلفة تقع على عاتق المشغلين اللي خصهم يدفعو المستحقات داخل الأجل القانوني للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وفهاذ الإطار، حتى يتنفذ هاذ الالتزام هذا داخل الأجل، خص واحد الإجراءات ردعية، ومع ذلك المشروع الأول اللي كان حاول يخفف العبء المالي على المقاولات بالنسبة للجزاءات ديال عدم التأخير في الوفاء بهاذ الالتزامات، وحاول المشروع أنه يدير واحد القياس مع الغرامات اللي كاينة فالميدان الضريبي، بحيث أنه حدد 3% عن الشهر الأول، وحدد 0.5% عن كل شهر تأخير، احنا كنثمنو هاذ المسألة هاذي وكنمشيو فيها.

بالنسبة للسقف، بالنسبة للوعاء ديال احتساب هاذ الذعائر، اللي صادقت عليه اللجنة وقالت بأنه خص هاذ المبلغ ديال الذعائر والغرامات خصها تكون تحتسب فقط على المبلغ الأصلي، احنا كنقولو هاذ المسألة هاذي غادي تحيد هذاك الردع اللي كاين فالنص القانوني، وبالتالي خصو يبقى هاذ المسألة مفتوحة، ولكن هنا لازم ما نأكدو بأنه فكل الأحوال هاذ الفصل هذا وهاذ الجزاءات وهاذ الردع هذا، كيهم المقاولات اللي ما كتأديشاي المستحقات ديالها داخل الأجل القانوني، والحمد لله أغلبية المقاولات راه كتأدي، واللي ما كتأديشاي راه هاذي واحد المنافسة غير مشروعة للمقاولات الأخرى، وبالتالي هاذ الجزاء ديال الردع راه كيهم المقاولات المتخلفة.

وبالتالي، احنا كنقترحو أنه تبقى الصيغة كما جاءت فالمشروع ديال 3% عن الشهر الأول و0.5% عن كل شهر تأخير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة،

الحكومة لا تعارض المناقشة، أولا، قبل ما نعرفو الموقف ديال الحكومة، ما كتعارضوش المناقشة، طبقا لمقتضيات الفصل 83 من الدستور والمادة 220 من النظام الداخلي.

إذن نعرفو موقفكم بخصوص هاذ التعديل.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

قبول التعديل، مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل مقبول.

شكرا.

التعديل مقبول.

دابا أعرض الفصل 26 للتصويت (كما تم تعديله)، بمعنى أنه نسخ تعديل اللجنة، باش نعرفو علاش كنصوتو، تم نسخ تعديل اللجنة، ورجعنا للصيغة الأصلية.

إذن أعرض الفصل 26 للتصويت (كما تم تعديله):

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

أعرض الآن الفصل 27 (كما عدلته اللجنة):

الموافقون: بالإجماع.

أعرض الآن الفصل 53 للتصويت (كما ورد على المجلس):

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

الفصل 55، ورد بشأنه تعديلان: الأول، من فريق الاتحاد المغربي للشغل، التعديل رقم 3 بالنسبة للفريق المحترم؛ والثاني، لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التعديل 3، بالنسبة للمجموعة المحترمة.

الكلمة بداية لأحد مقدمي التعديل لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا الأستاذة زهرة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا.

بالنسبة لهاذ التعديل في إطار تحسين وضعية المتقاعدين ديال صندوق الضمان الاجتماعي، لأنهم كيخرجو أصلا كاين تسقيف ولى ما كتعداش حتى 4200 ديال الأجرة كيفما كان الاقتطاع ديالو، وبالتالي كان على الأقل ترفع النسبة إلى 60% فقط لتحسين وضعية المتقاعدين والطبقة المتوسطة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل غير مقبول، ولكن بغيت نقول بأن هاذ الملف غيتفتح مع الإصلاح الشمولي المرتقب لأنظمة التقاعد، كما ذكرها السيد الرئيس في الجلسة اللي كانت عندكم في الأسبوع الماضي.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

موقف الفريق المحترم؟

السحب.. شكرا.

الكلمة الآن لأحد مقدمي التعديل، مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الأستاذة فاطمة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل هو الإضافة ديال واحد الفقرة:

"للمؤمن المتوفر على 1320 يوما من التأمين نسبة 41% من المعدل المحدد، باعتباره الجزء السادس والتسعين من مجموع الأجور المفروض عليها واجب الاشتراك والمقبوضة من لدن المعني بالأمر خلال 96 شهرا، المصرح بها، السابقة لآخر شهر عمل من التأمين قبل الإحالة على التقاعد".

هاذ التعديل جاء تطبيقا لآليات احتساب تعويض التقاعد لكي يتم الاعتماد ديالها في الاحتساب ديال راتب الشيخوخة، ومن أجل أننا نربطو ما بين المكتسب اللي هو جديد ديال 1320 يوما واللي كان معتمد من قبل اللي هو 3240 يوما، حيث أنه تنقص 1% عن كل 216 يوما، وبالتالي غادي نوصلو لهاذ 41% لهاذ الناس اللي عندهم 1320 يوما.

وهاذ الشي هذا من أجل أننا نحققو المساواة بين الأجراء، وكذلك أنه يكون انسجام داخل النص، ومن أجل أن هاذ الناس هاذو ما يضيعوش في الحقوق ديالهم وفي النسب ديالهم كاملة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة؟

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

مرة أخرى، هاذ نسبة الاستبدال خاص بالموازنة يكون واحد الرؤية في المداخيل ديال الصندوق، وبالتالي غنرجعو لهاذ الإصلاح، كما قلت، ديال أنظمة التقاعد.

إذن التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل مرفوض.

موقف المجموعة المحترمة؟

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

إذن أعرض التعديل الثاني لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أعرضه للتصويت:

الموافقون= 11؛

المعارضون= 27؛

الممتنعون= 02.

إذن رفض التعديل.

أعرض الآن الفصل 55 للتصويت: (كما ورد على المجلس)

الموافقون= 29؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 03.

إذن، صادق المجلس على الفصل 55 (كما ورد عليه).

الفصل 56: ورد بشأنه تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل، التعديل رقم 4 بالنسبة للفريق.

تتسحبوه؟

إذن شكرا.

يسحب التعديل.

أعرض الفصل 56 للتصويت (كما ورد على مجلس المستشارين):

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

أعرض الآن الفصل 57 للتصويت (كما ورد على مجلس المستشارين):

الموافقون: بالإجماع.

أعرض الآن الفصل 77 مكرر للتصويت (كما ورد على مجلس المستشارين):

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

أعرض الآن المادة الأولى برمتها للتصويت (كما عدلت): الرجوع إلى الصيغة الأصلية بالنسبة للفصل 26 وتعديلات اللجنة، رجعنا للصيغة الأصلية وكانت تعديلات اللجنة، أعرض كل هذا للتصويت.

أعرض المادة الأولى برمتها للتصويت (كما عدلت):

أعرض الآن المادة الأولى برمتها في هاذ الفصول كاملة اللي ذكرت، بدينا حتى للفصل 77 مكرر، رجعنا للصيغ الأصلية ودرنا تعديلات اللجنة، هاذ الشي كله الآن تنعرضو في إطار المادة الأولى للتصويت؛

المادة الأولى (كما عدلت):

الموافقون= 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

إذن صادق المجلس على المادة الأولى برمتها (كما عدلت).

المادة 2: المتممة للظهير الشريف بمثابة قانون السالف الذكر رقم 1.72.184 بالفصول 16 المكرر و16 المكرر مرتين و16 المكرر ثلاث مرات و16 المكرر أربع مرات و16 المكرر خمس مرات و69 المكرر؛ المواد التالية:

الفصل 16 المكرر (كما عدلته اللجنة):

ورد بشأنه 3 تعديلات:

- التعديل الأول: من فرق الأغلبية (التعديل رقم 2 بنسبة للأغلبية)؛

- التعديل الثاني: من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 5)؛

- التعديل الثالث: من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 4).

إذن الكلمة لأحد مقدمي التعديل من فرق الأغلبية.

بداية، السيدة الوزيرة، ما تتعارضوش المناقشة ديال التعديل؟

شكرا.. تفضل.

نقطة نظام؟

تفضل، اسمح لي السي مولاي عبد الرحمان.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

الفصل 16 مكرر.

السيد الرئيس،

أنا بغيت نذكر بالمادة 184 من النظام الداخلي، اللي تتنص على أنه "تسري أحكام هاذ الباب على التصويتات التي تجري باللجن–أنا غنرجع لها السيد الرئيس باش نتكلم على المادة -181 على أنه تتم المصادقة على القضايا المعروضة على التصويت بالأغلبية النسبية للأصوات المعبر عنها، باستثناء الأحوال التي يقتضي فيها الدستور أغلبية معنية، وفي حال تعادل الأصوات أو تصويت الجميع بالامتناع، يعاد التصويت مرة ثانية، وفي حالة تعادل الأصوات أو امتناع الجميع مرة أخرى، فإن القضية المعروضة تعتبر غير مصادق عليها".

احنا، السيد الرئيس، السادة المستشارين، السيدة الوزيرة راه حاضرة معنا، هاذ الفصل 16 مكرر هو غادي يكون ينطبق عليه حالة من الحالتين: إما أن اللجنة وافقت عليه، وفي هاذ الحالة راه يقبل تعديل جديد من طرف الحكومة ولا الأغلبية، ولا على أنه تعديل مرفوض، ونكون قد تضررنا من مسطرة التصويت عليه أمام اللجنة، لأنه في هاذ الحالة أنه تحرمنا من حقنا في أننا نرفعو التعديل المرفوض إلى هاذ المجلس الموقر، هذا حق ديالنا لا يطاله السقوط ولا..

دابا احنا بغينا نعرفو الموقف ديالنا كمجلس وكحكومة من هاذ الأمر هذا، احنا اللي معنيين بهاذ التعديل واللي احنا تضررنا من المسطرة ديال التصويت عليه أمام اللجنة، إيلا كنا اعتبرنا على أنه هاذ الفصل راه اعتمد من طرف اللجنة فكنقول أنه الأمر لا، لأنه الأمر كان تعلق بتساوي الأصوات، غير أنه ما تمش الإجراء ديال التصويت الثاني باش يتعتبر رفض، وبالتالي أنا كنظن نختارو، أنا مع.. احنا مستعدين نتنازلو على هاذ الدفع وعلى هاذ نقطة نظام مستعدين لمصلحة النص، ولكن في المقابل على أنه حتى فرق الأغلبية يتنازلو على الطرح ديالو ويسحبوه، ونعتبرو على أنه راه مقرر التصويت اللي فاللجنة راه انصرف إلى اعتبار على أنه غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

سنقابل إحسانك بإحسان أكبر.. صحيح.

هو فالصيغة القديمة للنظام الداخلي الذي عدل سنة 2019 وصدر في 2020 كانت فيه واحد المادة كتحمل رقم 72، وكانت تتكلم بصراحة عن التصويتات داخل اللجان، ومع تعديل النظام الداخلي تحدث الباب الثاني خصوصا فالمادة 81 الفقرة الثانية اللي ذكرتينا بها أنه في حالة الامتناع عن التصويت يعني المجلس كله حتى واحد ما كيصوت أغلبية ومعارضة ومن اختار المنزلة بين المنزلتين، أو في حالة تعادل الأصوات، يعتبر الأمر المعني غير مصادق عليه، ومشى هذاك العرف.

يعني بالنسبة لرئيس اللجنة راه خدام هذاك العرف، اليوم كتجي المادة 184 هي اللي كتذكر هي اللي كتجي فآخر الباب الثاني كتقول "أن ما يسري على الجلسات العامة–اللي كتكلم عليها المادة 181–يسري ويسحب على التصويتات داخل اللجان الدائمة.

وعلى كل حال، وأنت سيد العارفين السي المصطفى، أنت فضلا على كونك مشرع أنت رجل قانون ممارس، وتعرف أن أعمال اللجان الدائمة على أهميتها ومصداقيتها وجديتها هي أعمال استكشافية تحضيرية تمهيدية، والقانون أجرى الكلمة الفصل على لسان السيدات المستشارات والسادة المستشارين داخل الجلسة العامة، أي أن صاحب القرار هو المجلس اللي كيبقى سيد نفسه، متفقين؟

إذن، احنا غادي نعتابرو اليوم بأن راه حتى فالصياغة النهائية اللي تمت بين الناس ديالنا فالإدارة والناس ديال وزارة المالية راه اعتبرو بأنه فالصياغة النهائية اللي توصلتو بها، اعتبرو بأن الأمر غير مصادق عليه.

متفقين السي المصطفى؟ غير مصادق عليه، ما كاين باس دابا إيلا طلع ما غتضرنا، لا يضير ولا يضر أننا ملي جا للجلسة.

أنا ذكرتك بأن المجلس سيد نفسه واخا يطلع ما كاين حتى شي مشكل، واستثناء أنا يمكن نستأذن المجلس أنك تقدم التعديل ديالك إيلا بغيتي، لأنك أنت حرمت من حق التشبث به وإيداعه فالرابعة والنصف قبل من الجلسة والتصويت فالجلسة العامة.

إذن، أنا يمكن نستأذن المجلس واستثناء نعطيك الإمكانية أنك تقدم التعديل ديالك ونصوتو عليه، ما كاين حتى مشكل، إيلا سحبتيه راه أكرمتنا الله يجازيك بخير، ما كاين حتى مشكل، نعطيك تقدم ما كاين حتى مشكل إيلا اعطينا للسي..

تفضل السي عبد القادر.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

احنا وقع لينا شوية ديال اللبس، احنا ماشي أعضاء اللجنة وما واكبناش المناقشة داخل اللجان، ما فهمت على أنه هاذي تعديلات ضد التوجه ديال الحكومة جات بها اللجنة، والحكومة الآن تعيد الأمور أو طرح التعديل من جديد لإرجاع النص إلى أصله، هذا الأمر فيه إكرام لأصحاب التعديلات التي كانت ستقدم وفيه إجحاف للأعراف البرلمانية، والتقاليد البرلمانية تقتضي أنه فاللجان حتى إيلا كانت واحد الأقلية عندها أكثرية تيديرو واحد الشوية ديال التوازن باش الأمور تمشي فهاذ العملية.

أما اليوم، أعتقد أنه هذا إكرام للأقلية وأنه جبنا واحد هذا.. وهذا على غير العادي وغير الطبيعي فالعمل البرلماني، ولكن هاذ العملية اليوم أنه الأغلبية تعيد الأمور إلى نصابها، فبالتالي التعديل ولو لم يقدم إذا كان هو المعني بالأمر–أنا لا أعرف أنا ما كنتش متبعش–ولو لم يقدم فهو قد تم تصعيده من خلال القبول الضمني ضد اتجاه الحكومة، وهاذي واحد السابقة، وهاذ السابقة ما فيها باس، إذن احنا أكرمنا الأقلية ونعيد اليوم أن نكرم أغلبيتنا بإرجاع الأمور إلى نصابها في الجلسة التشريعية.

السيد رئيس الجلسة:

دابا إذا اعتبرنا أن هذا تعديل اللجنة وغنعرضو للتصويت ضمنيا راه احنا قبلنا التعديل ديالو، والحال أنه راه تأسيسا على المادة 184 والمادة 181 وذكرت واحد المادة قديمة في واحد النظام داخلي قديم راه يعتبر الأمر غير مصادق عليه، هو حرم من حقه في التشبث بصعود التعديل ديالو للجلسة العامة، أنا أستأذنكم استثناء لأنه في اللجنة ما دارش التصويت الثاني صحيح، غير نكمل، إيلا كان تفسيري واضح وغنسلكو وغنلقاو الفتوى وغنخرجو ما كاين لاش نطولو في هاذ الموضوع.

تفضل السي خليهن.

المستشار السيد خليهن الكرش:

أولا، احنا ماشي ضد.. استعملت بعض المصطلحات اللي ماشي من الأعراف البرلمانية، أولا احنا لم تكرمنا، احنا لسنا أقلية، احنا معارضة

وكاين مكونات ما بين وبين، غا باش نتفاهمو، لا ماشي كنجابو، ولكن بعض المرات خص نحطو النقط على الحروف، غير احنا كنقولو في الصحراء "بطني وبكى سبقني وشكى"، راه الغياب ديالك على اللجان هو اللي وصلك لهاذ الحالة، احضر للجان وهنينا، ما تكرمني ما نكرمك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السي المصطفى الدحماني.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

أنا، السيد الرئيس، حينما أثرت هاذ الأمور المتعلقة بالمسطرة، فإنما أثرتها إكراما للمجلس برمته، وغير نبغي نذكر أنه هاذ مقترحات التعديل لم تكن ضد الحكومة، وإنما كانت تصب للمصلحة الفضلى للنص.

ولذلك، أنا ألتمس أنه إكراما للمجلس غير نبين المظهر والوجه ديال التعديل المقترح، اللي كيفما قلت أنا أكرم المجلس أكثر على أننا ما عندي مشكل أنه يتصوت عليه بالرفض، ماشي مشكل، لأنني حتى أنا لا أومن بأنني نفرض على الحكومة شي أمر غصبا باقتناص فرصة ديال غياب ديال الأغلبية وهذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أنا غادي نطلب منك واحد الرجاء أنك ما غاديش تقدم التعديلات.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

ماشي مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الله يجازيك بخير، شكرا السي المصطفى الدحماني.

وبالتالي غادي تقدم السي عبد الرحمان، تفضل.

علاش؟ اسمح لي السي عبد الرحمان، لأنه كاين تعديلات رفضت للاتحاد المغربي للشغل وكنظن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، كون ما كانوش نعرضو مباشرة الفصل 16 مكرر، كما عدلته اللجنة وهاذيك الساعة تصوت عليه الأغلبية بالرفض، وتصوت عليه المعارضة بالقبول وهاذيك الساعة غادي نرجعو للصيغة الأصلية.

يالاه تفضل السي عبد الرحمان.

شكرا لأنك يسرتي لنا، الله يجازيك بخير، تفضل مولاي عبد الرحمان.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

هو واشوف هاذ التعديل بسيط ومفهوم، يعني أنه احنا كنعتبرو بأنه من أهم الضمانات اللي جا بها هاذ المشروع هو هاذ اللجان الجهوية واللجنة الوطنية، لأنه تتعطي واحد الضمانة إضافية للمقاولات في هاذ الإطار وفي هاذ الموضوع، وفي هاذ المسطرة ديال اللجان، عندنا واحد المرجعية كاينة في النظام الضريبي اللي كتشتغل هاذي مدة، لا فيما يتعلق باختصاص هاذ اللجان ولا فيما يتعلق بالأعضاء ديالها والطريقة ديال التعيين ديالها، ولا فيما يتعلق بالمسطرة وإلى آخره.

وقلنا الإجراءات اللي جا بهم المشروع قبل ما تعدلو اللجنة حقيقة إجراءات موازية وإجراءات متوازنة وكتاخذ بعين الاعتبار ما جرى به العمل في الميدان الضريبي، لا فيما يتعلق بتعيين رئاسة اللجنة اللي قلنا كيعينو رئيس الحكومة بعد اقتراح من الرئيس ديال السلطة القضائية، ولا فيما يتعلق بتكليف ممثل الصندوق باش يقوم بالمهمة ديال التقرير لأنه في الصندوق عندهم الملف وعندهم الوثائق، ولا فيما يتعلق بتعيين الأعضاء الممثلين ديال المشغلين والمشغلين، اللي قلنا خصهم يكونو من المنظمات المهنية الأكثر تمثيلا، وهاذي تتكون بواحد النص قانوني وراه هي معروف، ولا فيما يتعلق باختصاصات هاذ اللجنة لأن هي لجنة إدارية ماشي محكمة، قلنا خص ما تتختص في الأمور اللي تتعلق بتفسير النصوص التشريعية أو التنظيمية، ولا فيما يتعلق بالتعليل أو التبليغ اللي قلنا غادي يجي واحد النص تنظيمي اللي غادي يتطرق لهاذ التفاصيل، إذن احنا تنقترحو أنه نرجعو للصيغة الأصلية اللي جات في المشروع، فيما يتعلق بهاذ النقط هاذ الخمسة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن التعديل مفاده الرجوع للصيغة الأصلية.

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن مقبول.. شكرا.

نمر مباشرة إلى التعديل الثاني، الاتحاد المغربي للشغل.

يسحب.

شكرا، شكرا.

نمر إلى التعديل الثالث، مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

يسحب.

شكرا الأستاذة فاطمة.

إذن، أعرض الآن الفصل 16 مكرر (كما تم تعديله) أي الرجوع إلى الصيغة الأصلية:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

الفصل 16 مكرر مرتين: (كما عدلته اللجنة)

نفس المشكل.

ورد بشأنه تعديل من فرق الأغلبية، التعديل رقم 3 بالنسبة للأغلبية، تفضل مولاي عبد الرحمان.

نذكر بأن ورد كذلك بشأنه.. ما ندخلش في التفاصيل، احنا تكلمنا عليها بالنسبة للتعليل.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

هاذ الفصل، السيد الرئيس، تهم اللجنة الوطنية، نفس الاعتبارات اللي تذاكرنا عليهم في التعديل السابق تيقيسو هاذ التعديل لا فيما يتعلق.. غير هو تنضيفو بالنسبة للمقر ديال هاذ اللجنة الوطنية، كيظهر لي بأن اللجنة صادقت على أنه يكون المقر ديالها بالرباط، ولكن في المشروع المقر خصو يكون في الدار البيضاء، لأنه تما فين كاين المقر ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتما فين كاين واحد 45% ديال المنخرطين، وهذا تيجي في إطار تقريب الإدارة من المواطنين.

بالنسبة لتعيين رئيس اللجنة بحال اللي قلنا كيعينو رئيس الحكومة باقتراح من المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

فيما يتعلق بتكليف ممثل الصندوق يقوم بمهمة مقرر اللجنة، نفس الاعتبارات.

فيما يتعلق بتعيين الأعضاء ممثلي الشغالين والمشغلين هاذي تتكون من المنظمات الأكثر تمثيلا وهاذي راه كاين عندها واحد النص خاص.

فيما يتعلق باختصاص اللجنة الوطنية، تنقولو ما تتختصشاي في مسائل تفسير النصوص القانونية هاذي لأن لجنة إدارية، والمجال ديال التفسير هو المحاكم.

وفيما يتعلق في المسألة ديال التعليل وإجراءات التبليغ، قلنا غادي يجي واحد النص تنظيمي اللي غادي ينظم هاذ المسالة هاذي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة؟

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

التعديل مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن التعديل مقبول.

إذن ما عندناش تعديلات آخرين في هاذ الباب هذا، ما عندناش تعديل، عندنا هاذ التعديل هو اللي عندنا، إذن التعديل مقبول.

إذن **أعرض الفصل 16 مكرر مرتين**: (كما تم تعديله)

الموافقون= 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

إذن، وافق المجلس على الفصل 16 مكرر مرتين (كما تم تعديله).

الفصل 16 مكرر ثلاث مرات: (كما ورد على المجلس)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

الفصل 16 مكرر أربع مرات: (كما ورد على المجلس)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

الفصل 16 مكرر خمس مرات: (كما عدلته اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

الفصل 16 مكرر ست مرات: (كما أضافته اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

الفصل 69 مكرر: (كما ورد على المجلس)

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة الثانية (كما عدلت) برمتها، كما قلنا الرجوع إلى الصيغة الأصلية في 16 مكرر و16 مكرر مرتين:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

إذن صادق المجلس على المادة الثانية (كما عدلت).

المادة 3: التي تنسخ وتعوض الفصول 8 و18 و28 من الظهير الشريف بمثابة القانون السالف الذكر:

الفصل 8: (كما ورد على المجلس)

الموافقون: بالإجماع.

الفصل 18: (كما ورد على المجلس)

الموافقون: بالإجماع.

الفصل 28:

ورد بشأنه تعديلان: الأول من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 05) بالنسبة للمجموعة المحترمة، والثاني من مجموعة العدالة الاجتماعية.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

استاذة فاطمة، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل هو تغيير "المداخيل القابلة للتنفيذ" بـ"المداخيل الواجبة للتنفيذ".

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة المحترمة؟

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

التعديل غير مقبول، لأن العبارة اللي جات في "القابلة للتنفيذ" تتلاءم مع أحكام مدونة تحصيل الديون العمومية، إذن غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل مرفوض.

موقف المجموعة المحترمة السحب أم التشبث؟

التشبث.

أعرض التعديل الأول للتصويت:

الموافقون= 08؛

المعارضون= 26؛

الممتنعون= 05.

إذن، رفض التعديل.

أمر إلى تعديل مجموعة العدالة الاجتماعية.

الكلمة لكم السي بن فقيه تفضل.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس،

غير فيما يتعلق بهذا التعديل، واحد الفقرة الأخيرة من المادة 28 جات بواحد المقتضى هو في الحقيقة من باب التزيد، ها احنا جايين السيدة الوزيرة، لأنه جات بواحد المقتضى ديال أنه "رغم جميع الأحكام المخالفة، يمثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أمام القضاء بواسطة مديره العام أو أعوان الصندوق المنتدبين من قبله لهذه الغاية لتقديم المقالات والتصريحات والمستنتجات والمذكرات الدفاعية المتعلقة بالتحصيل".

أعتقد أنه المادة 13 تفي بالغرض، لأنه ملي غادي نجيو غنعطيو صلاحيات ديال أنه المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غيولي تيمثلوه الموظفين اللي هوما أقل منه، معناه على أنني أنا إيلا غادي ندير دعوى خصني نشوفها من الوجه الآخر، أنا غدا أو لا بعد غدا غندير دعوى في مواجهة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، غندير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في شخص هاذ الواحدة من هاذو اللي جايين في التعديل في التحت.

وبالتالي غادي يولي هذاك.. لأنه بحال اللي تنعرفو في إطار القواعد العامة أن الإدارة العامة والمؤسسات العمومية راه مبدئيا عندها الحق ديال اختيار المحامي من عدمه، يعني المحامي ماشي الزامي بالنسبة لها، وبالتالي تيبان لي بأن هاذ النص.. يستحسن لتجويد النص أنه، وتيبان أنه زائد ومتناقض مع المادة 13.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي بن فقيه.

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة؟

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

غير مقبول.

إذن موقف المجموعة هو السحب.

شكرا السي بن فقيه.

المادة 28: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

أعرض الآن **المادة الثالثة:** (كما وردت على مجلس المستشارين)

الموافقون= 32؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

إذن وافق المجلس على المادة الثالثة (كما وردت على مجلس المستشارين).

المادة الرابعة: أعرضها للتصويت (كما وردت على مجلس المستشارين)

دوزناها وعرضتها للتصويت.

دابا دزنا لـ 28، ما غنرجعوش لـ 28، وأنا لا ماشي دوزتها، عرضتها للتصويت، وحسبنا وصوتنا وقد كنت شاهدة أم غائبة؟

لا صوتي وصوتي عليها.

المادة 28 عرضتها للتصويت (كما وردت)، لأن التعديلات طاحو، وقلنا بالإجماع.

إيوا أنا قلت الإجماع ما اعترضتيش، وقلت الموافقون ما عبرتيش على المعارضة ديالك للمادة، وتسالينا مادة، تسالينا شي مادة فاطمة.

وتبعو معايا وركزو معنا وما يمكنش راه في إطار التصويت أستاذة.. لا ما يمكنش، لا أنا قلت الموافقون وقلت الإجماع وما اعترض حتى شي واحد.. دابا دزنا للمادة يصعب علينا نرجعو الأستاذة فاطمة.. المعذرة المرة الجاية غادي نوقف نأخذ رأيك أنت الأولى عاد غنستشر باقي أعضاء المجلس.

المعذرة من الله ثم منك، المرة الجاية غادي ناخذ رأيك أنت الأولى، نعرف الموقف ديالك وعاد غنتوجه لباقي المجلس، هذا هو الحل، أنا تنعرض، ولكن الإنسان تيكون مشغول وما يمكنش!

إذن أنا أعرض المادة 4 (كما وردت):

الموافقون على المادة 4..

نعم.. آ لالة، أنا عرضت وما عبرتيش على المعارضة أشنو المشكل؟ ما رفعتيش يديك ما يمكنش نتبع، أنا ما شاقش على الصدر ديالك باش نعرف أشن نيتك، الله يهديك، الله يهديك ما تدخليش معيا في مزايدة الله يجازيك بخير.

لا انا ما غاديش نرجع، ما يمكنش ليا نرجع.. ما يمكنش ليا نرجع، أنا عرضت المادة ما عبرتيش على الموقف ديالك في حينه "الصيف ضيعت اللبن"، اسمحي ليا لا ما يمكنش.

أعرض المادة 4 (كما وردت على مجلس المستشارين) أعرضها للتصويت:

أنا حيت رئيس كنتحمل مسؤوليتي وواخد وقتي وكنتراجع، أما عندما.. اسمح ليا، ملي كنلقى راسي مخطئ رانا كنتراجع ما كاين حتى شي مشكل، عندي الشجاعة أنني نتراجع ولكن ملي نعرض المادة.. الله يخليك ما تبقايش تزايدي معايا، الله يجازيك بخير، ما تكونيش مصدر للجلبة والضوضاء فهاذ الجلسة، بدينا مزيانين خلينا مزيانين الله يجازيك بخير.

أعرض المادة 4..

تفضل في نقطة نظام السي خليهن؟

تفضل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

واش نمشيو فالجو ديال التوافق اللي كاين، الجو اللي كان السير العادي، واخا السيد الرئيس.. واخا السيد الرئيس.

.. غير باش نرجعو وباش نخليو الأمور تمشي، لأنه فعلا من المرات كتقول الإجماع وكتدوز مباشرة.. أنا غنتحمل مسؤوليتي، السيد الرئيس أنت قلتي بأنك كتطبق ذاك الشي التصويت ما كاين لا صدى لا والو، غتبدا تمشي بالمنهجية ديال التصويت.

السيد رئيس الجلسة:

كنتحمل مسؤوليتي وكنوزن كلامي وكنعرف آش كندير، الله يجازيك بخير.

إذن غنمر للمادة 4: (كما وردت على المجلس)

الموافقون، السي خليهن هنا، الموافقون على المادة 4..

المستشار السيد خليهن الكرش:

بلا ما نسقطو فالفخ، راه التدخل ديال الأخت فمحلو، لأنه خص نسمو.. ولكن مرة الثانية، السيد الرئيس، احتراما لك واحتراما للأخوات والإخوة المستشارين احنا غنتجاوزو، ولكن مرة الثانية السيد الرئيس الله يجازيك..

السيد رئيس الجلسة:

أعرض **المادة 4**: (كما وردت على المجلس) أعرضها للتصويت:

الموافقون= 32؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

إذن وافق المجلس على المادة 4 (كما وردت على المجلس).

المادة 5: (كما وردت على مجلس المستشارين)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6: (كما وردت على مجلس المستشارين)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7: (كما عدلتها اللجنة)

ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل، التعديل رقم 6 بالنسبة للفريق المحترم.

الكلمة للأستاذة زهرة، تفضلي.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

بالنسبة لهاذ المادة، السيدة الوزيرة، كيف كتعرفو وبالمناسبة كنهنئو الطبقة العاملة بهاذ المكسب هذا، واللي هو جا نتيجة لواحد الحوارات ماراطونية مع حكومات سابقة، ولكن فحكومتكم قدرنا نحققو هاذ المكسب، وبالتالي الصيغة اللي جات فالتعديل اللي اقترحناها، هي الصيغة اللي كانت داخل اللي تم فيها الاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين.

أي عوض "المنتدبين" لأن فيها اللبس، وبالتالي اقترحنا أنها تكون أشخاص الذين أحيلوا على التقاعد منذ فاتح يناير 2023، ابتداء من دخول هاذ القانون حيز التنفيذ، حتى نرفع اللبس أو أي غموض في تأويل هاذ المادة هاذي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة؟

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا.

كيما ذكرت، السيدة المستشارة، هاذ نقولو الإجراء جا تطبيقا لالتزامات الحكومة اللي اخذتها فمخرج الحوار الاجتماعي ديال 30 أبريل 2022، وغيستافدو منها العدد ديال المواطنين فهاذ الإطار.

والصيغة اللي اعتمدنها فهاذ القانون هو تطبيق ديال هاذ الالتزام كيما جا فالاتفاق ديال الحوار الاجتماعي.

وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل غير مقبول.

موقف الفريق المحترم؟

تتشبثو؟ إذن الفريق يتشبث بالتعديل.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 26؛

الممتنعون= 09.

إذن رفض التعديل.

المادة 7: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 05؛

الممتنعون= 00.

إذن صادق المجلس على المادة 7 (كما عدلتها اللجنة).

المادة 8: (كما عدلتها اللجنة)

ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل، التعديل رقم 7 بالنسبة للفريق المحترم.

الكلمة لك، الأستاذة زهرة تفضلي.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

رأفة بالمجلس، ولأن التعديل لأن فيه الملاءمة، غادي نسحب مقترح التعديلات بجوج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا.

إذن يسحب التعديل، التعديل رقم 7 بالنسبة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

وأعرض المادة 8 للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 31؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

إذن صادق المجلس على المادة 08 (كما عدلتها اللجنة).

المادة 09: (كما عدلتها اللجنة)

ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل، التعديل رقم 08 بالنسبة لكم، تسحبوه؟

شكرا.

إذن يسحب التعديل.

وبالتالي أعرض:

المادة 09: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10: (كما عدلتها اللجنة)

ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 09).

الأستاذة زهرة؟

يسحب، شكرا.

المادة 10: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13: (كما وردت على مجلس المستشارين)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14: (كما وردت على مجلس المستشارين)

الموافقون: بالإجماع.

ورد تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بدون ترقيم للمادة، يهدف إلى إضافة مادة جديدة.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل، التعديل رقم 06 بالنسبة للمجموعة المحترمة.

الأستاذة فاطمة، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة الإضافية كنقترحو الإضافة ديال الواحد النص يحدد كيفية تكوين الاحتياطات وتدبيرها بمرسوم بعد استشارة لجنة تدبير الاحتياطات التي تبدي رأيا معللا في الموضوع.

هاذ المادة هاذي الإضافة ديالها تؤسس لإحداث لجنة تدبير الاحتياطات من المجلس الإداري ومفتوحة على الخبرات في الميدان، وكذلك تماشيا مع المادة 50 من القانون 65.00، لأن هاذو كيتعتبرو أموال ديال المؤمنين ومن أجل أننا نعززو الحكامة ومن أجل الاستثمار بأحسن مردودية ممكنة مع كل الضمانات القانونية كنقترحو هاذ الإضافة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة؟

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

أولا، نذكر السيدة المستشارة بأن كيفية تكوين هاذ الاحتياطات والتدبير ديالهم كيجي في الفصل 29 من الظهير، ومن جهة أخرى هاذ مشروع القانون اللي كنصوتو عليه الآن غيخلق لجان، غيسمح للمجلس الإداري بأنه يخلق لجان تقدر تكون واحد من اللجان خاصة بهاذ الاحتياطات.

إذن التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل غير مقبول.

موقف المجموعة المحترمة؟

التشبث.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 05؛

المعارضون= 26؛

الممتنعون= 07.

إذن رفض التعديل.

أعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون= 33؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03؛

إذن، وافق مجلس المستشارين بأغلبية أعضائه الحاضرين على مشروع قانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة حول:

I- مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها (محال من مجلس النواب):

1) فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين في هذه الجلسة التشريعية الهامة، وذلك من أجل المساهمة في النقاش القائم حول المشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها.

وبمناسبة هذا النقاش هي فرصة لنجدد تأكيدنا في فريق الأصالة والمعاصرة على دعمنا الدائم والمستمر لكل المبادرات الحكومية في كل المجالات، بما فيها قطاع الصحة وعلى انخراطنا الجاد والمسؤول في إنجاح تنزيل ورش الحماية الاجتماعية والإصلاحات التي تعرفها المنظومة الصحية، والتي يندرج ضمنها المشروع المعروض على أنظار مجلسنا الموقر اليوم.

السيد الوزير،

قبل الشروع في مداخلتنا، لا بد من أن نستحضر ونثمن عاليا المجهودات التي بذلت على مدار 47 سنة من عمر هذه العصبة، وهي العصبة التي قدمت الشيء الكثير في مجال جراحة القلب والشرايين، وساهمت في تكوين نخبة مهمة من الأطباء والأطر، قدموا خدمات جليلة لهذا الوطن العزيز.

نعم، هؤلاء الأطباء والأطر أنقذوا على مدار عقود من الزمن آلاف الأرواح، وساهموا بشكل ملحوظ في خفض نسبة الوفيات الناتجة عن أمراض القلب والشرايين، بسبب الخصاص الكبير الذي كانت تعرفه بلادنا في الأطر الطبية والاستشفاء المتعلق بأمراض القلب.

إذن، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نقف اليوم وقفة إجلال واحترام وتقدير لكل من عمل من قريب أو بعيد داخل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها.

السيد الوزير المحترم،

إن هذا المشروع قانون يأتي تفعيلا للورش الملكي المهيكل المتعلق بالحماية الاجتماعية، وتنزيلا لمضامين القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية.

واتخاذ قرار حل هذه العصبة هو في نظرنا قرار صائب وجريء، في ظل الدينامية غير المسبوقة التي تعرفها المنظومة الصحية الوطنية التي عنوانها "الصحة للجميع"، ونحن نعتبره طيا لصفحة من صفحات ماضي القطاع الصحي ببلادنا.

إن قرار حل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها لا يطرح أي إشكال من حيث المبدأ، لكن هناك شقان أساسيان نود أن نتوقف عندهما:

- الشق الأول: يهم كيفية تحصيل الديون المستحقة لفائدة المستشفى الجامعي ابن سينا، ذلك أن العصبة استفادت لسنين طويلة من خدمات المستشفى العمومي ابن سينا. وهنا نود أن نعرف كيف سيتم التعاطي مع هذا الوضع؟ كيف سيتم تحصيل الديون المستحقة لفائدة المستشفى في أفق حل العصبة؟

وهذه في الحقيقة مناسبة للتوقف عند سؤال الحكامة المالية، فهذه المؤسسة ظلت تتمتع لعقود بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، واعتمدت أنشطتها وعملياتها على مساعدة المستشفى الجامعي ابن سينا، وهي المعاملات التي لازالت عالقة بين كل من المستشفى والعصبة، سواء على المستوى المالي أو الطبي أو الإداري، فما هو إذن تصوركم لكيفية تصفية هذه المعاملات وإبراء ذمة كل الأطراف المعنية؟

- الشق الثاني: الذي نود التوقف عنده يهم الموارد البشرية، والتي هي عنصر أساسي في تنزيل كل الإصلاحات كيفما كان نوعها. ونحن نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة على ضرورة وضع الموارد البشرية على رأس الأولويات الواجب مراعاتها وإيلائها العناية اللازمة، سواء تلك التي سيتم إلحاقها بالمركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا أو بقطاع الصحة، ذلك أن هناك العديد من التساؤلات والتخوفات المشروعة في صفوف المستخدمين العاملين المنتمين للعصبة بخصوص وضعياتهم المهنية والإدارية والمالية، لاسيما في حالة إعادة انتشار الموارد البشرية. وهنا نود أن نلح ونؤكد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لهذا المعطى والحرص ما أمكن على بقاء المستخدمين إلى جانب أسرهم وذويهم، حفاظا على استقرارهم الاجتماعي.

السيد الوزير المحترم،

لقد باشرت بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، إصلاحات جوهرية للمنظومة الصحية الوطنية، وذلك من خلال المراجعة الكاملة والشاملة للترسانة القانونية المنظمة لقطاع الصحة، والشروع في تنزيل ورش المجموعات الصحية الترابية والخرائط الصحية الجهوية وإحداث الهيئة العليا للصحة والنهوض بوضعية العاملين بقطاع الصحة، وغيرها من البرامج والتدابير التي تهدف إلى جعل هذا القطاع الاجتماعي قطاعا موجها لكافة المواطنات والمواطنين على حد سواء، وتمكين كل الفئات الاجتماعية من

الاستفادة من خدمات صحية متنوعة وذات جودة وبالسرعة المطلوبة.

لكل ذلك، لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين سوى تثمين هذا النفس الإصلاحي، ونؤيد المبادرات الحكومية في هذا المجال، وبالتالي فنحن سنصوت بالإيجاب على كل ما جاء به هذا المشروع قانون جملة وتفصيلا.

وشكرا.

2) مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها، وهو مشروع نعتبره من الأهمية بمكان، جاء في سياق إصلاح وتطوير وتأهيل المنظومة الصحية الذي ندعمه ونشيد به. إصلاح يؤطره قانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، ويحظى برعاية وتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

السيد الرئيس المحترم،

لقد استمعنا بإمعان إلى عرض السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية حول أهداف ومضامين هذا المشروع الهام في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، والذي أكد فيه على أنه بمجرد نشر هذا المشروع في الجريدة الرسمية سيتم نقل ملفات المرضى الذين يخضعون للعلاج بالعصبة بعد موافقتهم طبعا إلى المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا، وكذلك سيتم نقل العقارات المملوكة للعصبة إلى الدولة بدون عوض، ونقل المنقولات التي توجد في ملكية العصبة إلى المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا بدون عوض، كما التزم السيد الوزير في عرضه بنقل المستخدمين العاملين بالعصبة وفق مقتضيات هذا المشروع إلى المصالح التابعة للدولة أو إلى المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا، وفق مخطط إعادة الانتشار الذي ستضعه وستحدد معالمه لجنة تصفية العصبة التي ستحدث بموجب مقرر للسيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس المحترم،

وفي إطار تقييم تجربة العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين التي تأسست سنة 1977 كمؤسسة غير ربحية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، نؤكد جازمين أن هذه المؤسسة لعبت دورا بارزا وجليا في الوقاية ومحاربة أمراض القلب والشرايين، إلا أن هذه التجربة حملت أيضا بعض السلبيات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر أن العصبة التي كان مقرها بالمركز الاستشفائي ابن سينا بالرباط كانت تفرض تعرفة مرتفعة جدا، مما جعل الاستفادة من خدماتها مقتصرا على الأغنياء، كما أن العصبة ظلت بعيدة عن الرقابة والمحاسبة والتدقيق والافتحاص المؤسساتي، خاصة من المجلس الأعلى للحسابات، رغم أنها استفادت من الإعفاءات الضريبية والجمركية ومن التمويل العمومي والخاص.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات، وانسجاما مع مواقفنا الإيجابية في الفريق الحركي حول مختلف الأوراش والمشاريع ذات الصلة بإصلاح المنظومة الصحية، ولأننا في الحركة الشعبية ننتصر دائما للمصلحة العامة، بعيدا عن المواقع العابرة والمتغيرة، سنصوت إيجابا على هذا المشروع.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز، تحت القيادة الرشيدة والحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

3) مداخلة المستشارة السيدة هناء بن خير، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة القلب والشرايين.

لا شك أن مشروع القانون الذي نحن بصدد دراسته والتصويت عليه يدخل في إطار التنزيل الفعلي لأوراش ومشاريع الإصلاحات الجذرية والعميقة التي تعرفها المنظومة الصحية الوطنية لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية، وحلقة جديدة من الإصلاحات التي سبق لنا الاطلاع عليها ومناقشتها عبر مراجعة العديد من التشريعات الصحية حكامة المنظومة الصحية، عبر إحداث هيئات صحية جديدة، وذلك بهدف تعزيز جودة خدمات المؤسسات الصحية بالقطاعين العام والخاص.

لا أحد ينكر أن العصبة الوطنية لأمراض القلب والشرايين قامت بأدوار مهمة في الوقاية ومحاربة أمراض القلب والشرايين، وقدمت خدمات طبية وتمريضية ذات جودة عالية في مجال الرعاية الصحية الشاملة لمرضى القلب، كما لها مكتسبات وإنجازات هامة، سواء على مستوى إدخال آليات وتجهيزات وأدوية جديدة الى المجال أو على مستوى التشخيص والعلاج وإنقاذ الأرواح، كما عملت على تكوين وتأهيل مئات من الكفاءات الطبية والتمريضية.

ورغم العديد من المؤاخذات والملاحظات التي أثيرت حول تدبير هذه المؤسسة، إلا أنها تبقى من المؤسسات الفاعلة في مجال مقاومة أمراض القلب والشرايين، كان لها دور مهم في محاربة هذا النوع من الأمراض، وتعتبر من المراكز الرائدة في مجال الرعاية الصحية الشاملة، عملت

لسنوات طويلة على ولوج شرائح واسعة من المواطنين الى الخدمات الطبية ذات الصلة بالقلب والشرايين.

وبما أن مشروع هذا القانون هو بمثابة الإعلان عن نهاية حقبة هذه العصبة، فإن ما نصبو إليه هو أن تكون نهاية العصبة تأسيسا لبداية مرحلة جديدة في مجال أمراض القلب والشرايين، يتم من خلالها تحديد الأولويات والاختيارات بدقة وتعبئة الموارد والامكانيات وترشيدها لإنجاح مشاريع صحية وطنية جديدة في هذا المجال.

وبما أن الموارد البشرية هي محرك أي إصلاح، وضمانة للتحديث وشريكا أساسيا في الارتقاء بمستوى الأداء المهني، فإننا ندعو الى العناية بشغيلة العصبة وحفظ حقوقها وجميع مكتسباتها، مع اعتماد مخطط إعادة انتشار مناسب لوضعية جميع العاملين بهذه المؤسسة، يراعي مصالحهم، سواء منهم الذين سيلحقون بالمركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا أو الذين سيلحقون بمختلف المصالح الصحية الوطنية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكلت العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين التي تأسست منذ سنة 1977 على الدوام نشازا في منظومتنا الصحية العمومية، حيث دأبت هذه المؤسسة التي اعتبرت منذ البداية "غير ربحية" وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ووكلت لها مهمة الوقاية وعلاج أمراض القلب والشرايين بتعاون مع وزارة الصحية، حيث استفادت العصبة من عدة امتيازات مالية وإعفاءات ضريبية وتمويل عمومي وخاص، مستغلة في ذلك فضاء المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا بالرباط، واستقبال المرضى وتقديم علاجات بأثمنة مرتفعة، وبجودة تختلف كليا عن النظام المعمول به في باقي مرافق المستشفى، وهو ما شكل مجال انتقادات واحتجاجات الطبقة المستضعفة التي يستعصي عليها الولوج لهذه الخدمة، حيث ظلت مفتوحة فقط في وجه الأعيان ومن لهم القدرة على تحمل أعباء العلاج، إلا في الحالات النادرة التي يتدخل فيها المحسنون لتغطية نفقات العلاج أو الجراحة، رغم أنها كانت تستفيد من عدة خدمات من المستشفى العمومي ابن سينا، كما كانت العصبة تستفيد من تغطية صناديق التأمين الصحي، فضلا عن الأداء المباشر من طرف المرضى، حيث اعتمدت تعرفة خاصة مرتفعة جدا لخدماتها الطبية والجراحية، ولم تكن تسمح للفقراء والمعوزين ولحاملي بطاقة "راميد" بولوجها، ولم تكن خاضعة لآليات المحاسبة والتدقيق والافتحاص، كما ظلت بعيدة عن أية مراقبة مؤسساتية كالمجلس الأعلى للحسابات والمراقبة المالية، ولم تكن تؤدي ما بذمتها من ديون لفائدة مستشفى ابن سينا والمتعلقة بمصاريف التشخيص بالأشعة وبعض الأدوية ونفقات الكهرباء والماء والأوكسجين والتغذية، وكانت دائما موضوع مقالات صحفية وتقارير برلمانية وحزبية في سنوات الثمانينات والتسعينات، حيث كانت سباقة إلى فرض شيك الضمان وإجبار المرضى على أداء ثمن العلاج مسبقا، رغم تعارض ذلك مع القوانين الجاري بها العمل.

وبالفعل، فرض اليوم تفعيل الأوراش ومشاريع الإصلاحات الجذرية لمنظومة الصحة الوطنية والتأسيس لمرحلة جديدة، تتسم بخلق دينامية تنموية في المجال الصحي، عبر تحديد الأولويات الاجتماعية وتصويب الاختيارات بدقة واستباقية وتعبئة الموارد المالية والإمكانيات وترشيدها وتوجيها لإنجاح المشاريع الصحية الوطنية الكبرى. إعادة النظر في الاختيار السابق وذلك باتخاذ قرار حل وتصفية العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين ونقل المرضى الذين كانوا يخضعون للعلاج بالعصبة إلى المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا بالرباط، ونقل العقارات التي توجد في ملكية العصبة إلى الدولة بكامل الملكية وبدون عوض ونقل المنقولات التي توجد في ملكيتها إلى المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا بكامل الملكية وبدون عوض.

وبخصوص المستخدمين العاملين بالعصبة، فسيتم بموجب مشروع هذا القانون نقلهم، حسب الحالة، إلى المصالح التابعة للدولة أو إلى المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا، وذلك بناء على مخطط إعادة انتشار ستضعه لجنة تصفية العصبة، التي ستحدث فيما بعد من طرف رئيس الحكومة.

لكل ذلك سنصوت في فريق الاتحاد المغربي للشغل بنعم على مشروع القانون.

والسلام.

5) مداخلة المستشار السيد خالد السطي والمستشارة السيدة لبنى علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة كممثل عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها، وهي مناسبة ننوه من خلالها بالأدوار الجبارة التي بذلتها العصبة في مجال جراحة القلب والشرايين لحوالي نصف قرن، وشكلت فضاء مناسبا لتكوين نخبة من الأطباء والأطر على مستوى عال من الكفاءة، في وقت

كانت تعاني فيه بلادنا من خصاص في الأطباء، لاسيما أطباء القلب والشرايين.

السيد الوزير المحترم،

إن النص الذي بين أيدينا جاء في إطار الإصلاح الذي تعرفه المنظومة الصحية، لاسيما ما تعلق بتعزيز الحكامة وتعزيز دور الدولة، وهو ما دفعنا إلى التفاعل معه بإيجابية، غير أننا نثير حقوق الموارد البشرية التابعة للعصبة، خصوصا الفئة التي لا تتبع للمركز الاستشفائي ابن سينا أو لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، وندعو إلى حماية حقوق هذه الفئة على غرار زملائهم.

وفي الختام، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سنصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون، آملين أن يحقق الأهداف المتوخاة منه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II- مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022 (محال من مجلس النواب).

1) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة، السيد الوزير المحترم،

السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في هذه الجلسة التشريعية للمناقشة والتصويت على مشروع قانون التصفية لسنة 2022.

في هذا الصدد، نسجل أهمية النقاش الذي تم خلال اجتماع لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلسنا الموقر، والذي كان مستفيضا هم جميع المقتضيات التي تضمنها المشروع، كما نؤكد بهذه المناسبة على أهمية الوثائق المرفقة التي ساعدتنا كمستشارين من تفكيك الفعل العمومي والمنجز الحكومي خلال السنة موضوع التصفية، ونثمن تفاعل السيد الوزير مع مختلف التساؤلات كما عودنا، ولا نفوت الفرصة دون شكر أطر اللجنة على المجهودات التي يقومون بها من أجل تيسير المسطرة التشريعية.

السيد الرئيس المحترم،

إن قانون التصفية هو الواجهة المحاسبية لما تم تحقيقه خلال سنة مالية، وهو يندرج ضمن أشكال الرقابة اللاحقة والتي تتداخل فيها التقارير المعدة من لدن وزارة الاقتصاد والمالية والإشهادات التي يقدمها المجلس الأعلى للحسابات، كل هذا حتى نمارس دورنا الرقابي حول مدى احترام الترخيص البرلماني وإعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، تماشيا مع التعاقد السياسي الذي أفرزته صناديق الاقتراع.

السيد الرئيس المحترم،

من الوثائق الهامة التي نشكر بالمناسبة السيد الوزير المحترم مدنا بها بتفصيل وإبان أجال معقولة نجد تقارير النجاعة والشفافية، والتي أفرزت معطيات إيجابية حول الفعل العمومي، فعلى مستوى قطاع التعمير مثلا نجد أن مؤشرات البرنامج رقم 602 تتراوح نسب الإنجاز بين 67 و100% وعلى مستوى وزارة العدل مثلا نجد أن برنامج تعزيز الحقوق والحريات تراوحت نتائج إنجازه ما بين 69 و165%.

كما أن التقرير المتعلق بالجماعات الترابية أفرز عدة ملاحظات، أهمها أن التوجه الحكومي يعمل على تنزيل ورش الجهوية المتقدمة وتمكين مختلف الجماعات الترابية من الأدوات المالية والتقنية للنهوض بأدوارها المندمجة، لا سيما المتعلقة بسياسة القرب وجعلها منصات جالبة للاستثمار، كما أن الإمدادات المدفوعة من طرف القطاعات الوزارية التي تقدر بمبلغ 753 مليون درهم ارتفعت، منها 38% من صندوق التضامن للسكنى والاندماج محولة عبر وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

إن أهمية هذا المشروع الذي بين أيدينا تكمن في كونه أول قانون تصفية لأول قانون مالية أعدته وأشرفت على تنزيله هذه الحكومة، كما يقتضي منا الأمر استحضار السياق الذي نفذ فيه، ألا وهو مرحلة الخروج البعدي من تداعيات جائحة "كوفيد-19" والوضع الدولي الصعب، نتيجة الحرب الروسية-الأوكرانية، وموجة الجفاف التي تعرفها بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

اسمحوا لي أن أشيد باسم فريق الأصالة والمعاصرة بالمقاربة الحكومية على مستوى احترام الآجال والمساطر والضوابط المنصوص عليها، وما تجسده من رسائل سياسية تعبر عن التزام الحكومة عامة ووزارتكم خاصة بالأجندة التشريعية واحترام الضوابط الدستورية.

وهي فرصة أيضا لنعبر من خلالكم عن اعتزازنا بالمجهود الحكومي للنهوض بالتنمية وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين وتحصين مناعة الاقتصاد الوطني من الأزمات المالية، عبر سن مجموعة من التدابير التنظيمية وتبني عدد من النصوص التشريعية وإبرام عدد من الاتفاقيات ذات الحمولة التنموية، رغم مصادفة وضعنا الاقتصادي لمناخ اللايقين الاقتصادي والإكراهات الجيو- استراتيجية والتقلبات المناخية التي يشهدها العالم.

السيد الرئيس المحترم،

إن نجاح الحكومة على مستوى التدبير المالي والاقتصادي، تعكسه لغة الأرقام المسجلة لا لغة المزايدات السياسية، والأرقام الناطقة

بالحقيقة تؤكد بشكل يقيني النتائج الباهرة لسنة 2022 كما يلي:

- ✓ ارتفاع مداخيل الميزانية العامة بنسبة ناهزت 103.8%؛
- ✓ ارتفاع بنسبة 15.6% من النفقات لحماية القدرة الشرائية وضمان تواجد المواد الأساسية بالأسواق وأيضا تنزيل مخرجات الحوار الاجتماعي والإفراج عن الترقيات المجمدة زمن الجائحة ورصد دعم استثنائي لفائدة مهني قطاع النقل الطرقي وغيرها من التدابير؛
- ✓ ارتفاع في نفقات الاستثمار المنجزة بنسبة بلغت 82.5%؛
- ✓ استعادة الهوامش المالية ونجاعة أليات التمويل المبتكرة وغيرها من النتائج الهامة.

السيد الرئيس المحترم،

وبعد تسجيلنا للإيجابيات العديدة التي وردت في نص المشروع المدافعة عن نفسها دون حاجة لشرحها بالتفصيل الممل وإسهاما منا في المزيد لتجويده، تقاسمنا الاقتراحات التالية:

1. التسريع بتعميم ورش رقمنة المعطيات المحاسباتية، ونحن على ثقة أن هذا الموضوع يحظى باهتمام كبير من لدن السيد الوزير؛

2. التنزيل الكلي للمادة 68 من القانون التنظيمي؛

3. اعتماد اليات جديدة ومحفزة لجدب القطاع غير المهيكل؛

4. ترشيد وعقلنة تدخلات مصالح التحصيل للحد من المنازعات واستثمار أموالها لخلق التنمية؛

5. اتخاذ تدابير جديدة حول الباقي استخلاصه، والذي يقدر بالملايير، كما تعلمون، وبالتالي لابد من مراجعته وتفعيل مسطرة الإلغاء في المبالغ غير القابلة للاستخلاص؛

6. الرفع من وتيرة تنزيل وإنجاز الأهداف المحددة للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمة الدولة، لاسيما أن هذا الورش يحظى باهتمام ملكي، جسدته مصادقة المجلس الوزاري الأخير على التوجهات الاستراتيجية للسياسة المساهماتية للدولة عبر الانتقال من الوصاية الى المساهمة من أجل إحداث قيمة اقتصادية ولمواجهة تعقيدات الفعل العمومي؛

7. العمل على الرفع من عائدات مؤسسات الاحتكار.

السيد الرئيس المحترم،

لا يسعنا في الختام سوى التنويه بالعمل الذي يبذله السيد الوزير رفقة نخبة من الأطر، للنهوض بهذا الملف عصب البرنامج الحكومي، لتكريس الدولة الاجتماعية القادرة والفاعلة، كما يرتضيها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

وعليه، سنصوت على المشروع الذي بين أيدينا بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2) مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتقدم باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022، وهي مناسبة للتنويه بالمجهودات المتواصلة من طرف الحكومة في توفير الوثائق المصاحبة لهذا المشروع، والتي من شأنها مساعدة السادة البرلمانيين على كيفية صرف الميزانية، كما ننوه أيضا بالتزام الحكومة على تقليص آجال إحالة قوانين التصفية على البرلمان، وهو ما يعكس الاهتمام الذي أصبحت تحظى به هذه القوانين من طرف السادة البرلمانيين على غرار قوانين المالية.

السيد الرئيس المحترم،

لا بد من التذكير بأن السياق الذي تم فيه إنجاز قانون المالية لسنة 2022، سياق صعب بعد ما خلفته ثلاث سنوات من جائحة كورونا، كان لها الأثر البالغ على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، ناهيك عن توالي سنوات الجفاف، الأمر الذي زاد من تعميق جراح الفلاحين، كما اتسمت أيضا بتباطؤ معدلات النمو بنحو 50% تزامنا مع تباطؤ الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار السلع الأولية دوليا، بسبب غزو روسيا لأوكرانيا، الأمر الذي رفع التضخم الى مستويات قياسية لم تشهدها بلادنا من قبل، إلا أنه بفضل التوجيهات الملكية السامية، استطاعت الحكومة اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتخفيف من الضغط التضخمي، وذلك بتعبئة أكثر من 40 مليار درهم لتغطية مختلف النفقات الاستثنائية التي لم تكن مبرمجة في قانون المالية، مما مكن من التخفيف من وطأة هذا التضخم في مختلف المجالات، والتحكم في مستوى العجز برسم السنة المالية الذي بلغ 5.4%.

السيد الرئيس المحترم،

دون الخوض في الأرقام الخاصة بتنفيذ قانون التصفية لسنة 2022، إلا أن هذا لا يعفينا من إبداء بعض الملاحظات، والتي نلتمس من الحكومة أخذها بعين الاعتبار في قوانين التصفية المقبلة إن شاء الله.

فلابد أن تتعاطى الحكومة بإيجابية مع الملاحظات التي يبديها السادة المستشارون وكذلك التي يبديها المجلس الأعلى للحسابات والمتعلقة بورش التصديق على حسابات الدولة. كما نسجل ضعف تعاطي القطاعات الحكومية مع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير افتحاص النجاعة.

كما تم تسجيل ضعف بعض القطاعات الوزارية في تنفيذ برامجها

الخاصة بالسياسات العمومية ذات البعد الاجتماعي، والتي استفادت من زيادة مهمة في اعتماداتها الأولية، ونخص بالذكر قطاعي الصحة والتعليم.

كما نطلب من الحكومة البحث وابتكار حلول للموارد المالية بعيدة عن جيوب المواطنين ودون اللجوء الى الاقتراضات التي ترهن الأجيال القادمة بمديونية يصعب الخروج من إعادة جدولتها، وبالتالي جعل بلدنا رهين المؤسسات المالية الدولية.

كما أننا ندعو الحكومة أيضا الى اللجوء الى قانون المالية تعديلي في حالة استحالة تحقيق الفرضيات التي بني عليها القانون المالي، حتى تتماشى والأهداف المسطرة في برامجها.

تلكم، السيد الرئيس، بعض الملاحظات التي نود أن نتقاسمها معكم خلال مناقشتنا لقانون التصفية لسنة 2022.

وشكرا.

3) مداخلة المستشار السيد عبد الاله السيبة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

لنا عظيم الشرف أن نتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للمساهمة في الدراسة والتصويت على مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022

لابد أولا من التنويه بمواصلتكم احترام الآجال الدستورية المتعلقة بإحالة قوانين التصفية على البرلمان، تطبيقا لمقتضيات الدستور والقانون التنظيمي للمالية، وذلك عبر تقليص المدة الزمنية التي تم فيها إعدادا هذا المشروع والتقارير المرفقة به، كما نشيد أيضا بالدور الكبير للمجلس الأعلى للحسابات في مساعدة البرلمان في دراسة مشروع القانون من خلال إعداده للتقارير المرفقة.

كما نقدر عاليا المجهودات المبذولة من طرف الحكومة خلال سنة 2022 التي تميزت بالعديد من التحديات الدولية والوطنية التي طبعت المرحلة، والتي رافقت القانون المالي طيلة مدة تنفيذه، وهو ما يمكن أن نعتبره محطة مهمة لتقييم مدى تطور ماليتنا العمومية ومدى الاستثمار في مبادئ الحكامة.

لابد من الإشارة ونحن بصدد مناقشة قانون التصفية إلى أهمية المقاربة التشاركية التي اعتمدتموها في الإصلاحات التي يعرفها القانون التنظيمي لقانون المالية والمقتضيات الهامة التي جاءت بها هذه الإصلاحات، والتي لا شك أنها ستعزز دور البرلمان في المراقبة المالية وتقييم السياسات العمومية. كما أن هذه المقتضيات ستشكل في الواقع، إذا ما تم إعمالها بشكل جيد، إصلاحا حقيقيا وعميقا لتدبير المالية العمومية.

نسجل بارتياح الملاحظة الإيجابية التي تقدم بها المجلس الأعلى للحسابات حول المطابقة التامة للحسابات الفردية لمرافق الدولة المقدمة من قبل المحاسبين العموميين

المكلفين بتنفيذ النفقات واستخلاص المداخيل المرتبطة بمختلف الميزانيات مع الحساب العام للمملكة برسم 2022.

كما نؤكد على أهمية التعاطي الإيجابي مع ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات، وفي هذا الإطار لابد من الوقوف عند ملاحظات هذه المؤسسة حول ورش التصديق على حسابات الدولة بالشكل الذي تتعزز معه مبادئ الشفافية والموثوقية المتعلقة بالبيانات المالية والمحاسبية، لما لذلك من آثار على التعامل مع المؤسسات والمستثمرين أيضا.

وفي نفس الإطار ندعو إلى المزيد من المجهودات فيما يتعلق بنفقات الاستثمار، خصوصا على مستوى القطاعات الاجتماعية، وهو ما لا يمكن تداركه إلا عن طريق إزالة كل الحواجز والعوائق، سواء منها المتعلقة بالوعاء العقاري أو بالصعوبات التي تواجهها المقاولات، مع ضرورة القيام بما يلزم من التدابير التشريعية والتنظيمية المصاحبة.

هذا ويعتبر ورش نجاعة الأداء من بين الركائز الأساسية لإصلاح المالية العمومية، والذي لابد من أجل إنجاحه من تعبئة كل المؤسسات الإدارية المعنية، وذلك عن طريق تعزيز هياكلها الإدارية المرتبطة بتدبير البرامج وأيضا احترام مختلف القطاعات الحكومية لآجال تقديم تقاريرها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022.

وأود في البداية أن أنوه بمجهودات الوزارة في مجال تعزيز حكامة وفعالية قانون التصفية، وبالدور الفاعل للمجلس الأعلى للحسابات من خلال تقاريره المرفقة، التي تساعد البرلمان في دراسة مشروع قانون المالية، والوقوف بشكل دقيق عند أوجه تدبير قانون المالية.

وكما لا يخفى على الجميع أهمية هذا الموعد الدستوري الدوري المتعلق بختم حساب قانون المالية، بما يُشكل ذلك آلية رقابية بعدية، تروم التأكد من صحة وأوجه صرف الميزانية، وتزيد من فعالية الرقابة البرلمانية البعدية على المالية العمومية، حيث يقف البرلمان على كيفية تدبير الحكومة للترخيص البرلماني بشأن قانون المالية.

السيد الوزير المحترم،

اسمحوا لي في البداية أن أثمن بمضامين عرضكم المقدم في الاجتماع المشترك للجنتي المالية بمجلسي البرلمان حول إصلاح القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، والذي تضمن مقتضيات جد إيجابية، من شأنها تعزيز حكامة تدبير المالية العمومية، سيما فيما يخص:

- ✓ توسيع نطاق تطبيق القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية ليشمل المؤسسات العمومية التي تمارس نشاطا غير تجاري؛
- ✓ تعزيز استدامة المالية العمومية؛
- ✓ تقوية دور البرلمان في إعداد وتنفيذ قوانين المالية.

السيد الوزير المحترم،

إن دراسة ومناقشة مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022، والذي هو أول قانون مالية تعده الحكومة الحالية، الذي تمت إحالته قبل شهر كامل من حلول الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 65 من القانون التنظيمي للمالية، هي مناسبة للإشادة بالعمل الجاد للحكومة على التقليص المتواصل لآجال الإعداد والمصادقة على قوانين المالية التصفية، وذلك في أفق التقليص التدريجي للآجال إلى غاية شهر يونيو من السنة الموالية للسنة المالية المعنية.

ومناسبة أيضا للتنويه بالأداء المالي للحكومة لسنة 2022، التي تميزت بتوالي الأزمات وتزايد حدة التوترات الجيوسياسية على المستوى الدولي، مما انعكس سلبيا على نمو الاقتصاد العالمي وعلى القدرة الشرائية في مختلف أنحاء المعمور، نظرا لارتفاع الضغوط التضخمية التي تفاقمت بشكل متصاعد على إثر اندلاع الحرب في أوكرانيا، لتسجل 8.7% على الصعيد العالمي و8.4 في منطقة الأورو و8% في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي كان أكثر شدة وضغطا على الصعيد الوطني، نظرا لتميزه بموسم جفاف يعتبر من بين الأشد قساوة خلال العقود الأربعة الأخيرة، بحيث تم تسجيل أعلى معدل تضخم سنوي منذ أزيد من ثلاثين سنة، حيث بلغ في بلادنا 6.6%.

إلا أن وبفضل التعليمات الملكية السامية والتدابير الحكومة المتخذة على غرار:

- ✓ استمرار دعم أسعار المواد المدعمة، وذلك بهدف الحفاظ على مستويات مستقرة للأثمنة في السوق المحلية الغاز والبوطان، السكر الخام المستورد، السكر المكرر، القمح؛
- ✓ دعم ومواكبة القطاعات المتضررة (كالنقل الطرقي والسياحة والفلاحة والماء)، حيث تم تخصيص دعم استثنائي مباشر عبر دفعات لفائدة مهنيي قطاع النقل الطرقي، الشيء الذي مكن من حماية تعريفة النقل وأسعار نقل المنتوجات، وبالتالي المحافظة على استقرار الأسعار في السوق الداخلية، وقد تجاوز الغلاف المالي الذي خصص لهذه العملية 4.42 مليار درهم خلال سنة 2022؛
- ✓ تعبئة 19 مليار درهم لأداء التسديدات الضريبية، خصوصا تلك المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة لفائدة المقاولات، وذلك في إطار تخفيف الضغط على خزينتها وتحسين وضعيتها المالية.

وبفضل هذه الإجراءات استطاعت بلادنا التحكم في هذه الأزمات المستوردة، وأبانت منظومتنا الاقتصادية عن مناعة قوية، بحيث تم:

- ✓ خفض نسبة التضخم إلى 6.6%؛
- ✓ تسجيل نسبة نمو الاقتصاد الوطني ب 1.3%، وذلك رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة؛
- ✓ التحكم في عجز الميزانية في 5.4% مقابل 5.9% المتوقعة.

السيد الوزير المحترم،

لا يسعنا في الختام إلا أن نجدد تثميننا للأداء المالي للحكومة وللنتائج المثبتة في قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022، ونحن سنصوت عليه بالموافقة.

والسلام وعليكم ورحمة الله.

5) مداخلة المستشار السيد خالد السطي/ المستشارة السيدة لبنى علوي:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة كممثل عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022.

وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أهمية هذا التمرين الدستوري الذي يكرس ربط المسؤولية بالمحاسبة طبقا لأحكام الفصل 76 من الدستور ولمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.03 لقانون المالية، لاسيما ما تعلق بتعزيز نجاعة أداء التدبير العمومي وتقويم شفافية المالية العمومية ودعم البرلمان في مراقبتها.

وفي هذا السياق، ننوه بالمقاربة التشاركية التي تنهجها الوزارة

المنتدبة المكلفة بالميزانية لتعديل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، والتي بسط السيد الوزير المكلف بالميزانية مؤخرا أمام لجنتي المالية بالبرلمان الخطوط العريضة لهذه التعديلات، وضمنها مقتضيات تهم قانون التصفية لتنفيذ قانون المالية كتقليص آجال إيداع مشروع قانون التصفية بالبرلمان وتحديد أجل معقول (شهر بعد توصل البرلمان) من أجل دراسته والتصويت عليه، بالإضافة إلى إرفاق هذا المشروع بالحساب العام للدولة مدعوما بالحصيلة المحاسبية وحساب النتيجة وجدول تدفقات الخزينة وتقييم الالتزامات الخارجة عن الحصيلة المحاسبية، وهو ما سيمكن من تحسين مقروئيته.

السيد الوزير المحترم،

لا يفوتني بهذه المناسبة التنويه بالمجهود الكبير الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات، خصوصا ممارسة الرقابة العليا على تنفيذ قوانين المالية، داعين إلى ضرورة تمكين هذا المجلس من الموارد البشرية والمالية واللوجيستية اللازمة لتمكينه من الاضطلاع بمهامها الدستورية على أكمل وجه.

لقد كان مشروع قانون المالية لسنة 2022 أول مشروع قانون المالية من إعداد الحكومة الحالية في الولاية التشريعية الحالية 2021-2026، والذي جاء في سياق سياسي واقتصادي واجتماعي عرف الكثير من المستجدات والتحديات، لاسيما استمرار تداعيات جائحة كورونا.

وفي الختام، وبعد اطلاعنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين على التصريح العام للمجلس الأعلى للحسابات بمطابقة الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين مع الحساب العام للمملكة برسم سنة 2022، قررنا التصويت بالإيجاب على مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

III- مشروع قانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي (مودع بالأسبقية لدى مجلس المستشارين من طرف الحكومة).

1) مداخلة باسم فرق الأغلبية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الأغلبية من أجل المساهمة في التصويت حول هذا المشروع المحال إلينا بالأسبقية لنوعية تركيبة مجلسنا الموقر، والذي يأتي في إطار مسلسل تشريعي تكميلي لورش الحماية الاجتماعية، الذي تعمل الحكومة على تنزيله بكل جد وتفان وإخلاص.

السيد الرئيس المحترم،

لقد نالت هذه الحكومة شرف التنزيل الفعلي والحقيقي لورش الحماية الاجتماعية، وهو الورش الملكي الذي أحدث ثورة جذرية في المجال الاجتماعي، وجعل كرامة المواطنات والمواطنين المغاربة فوق كل اعتبار، وغير قابلة للمساومة أو الامتهان من طرف أي كان منصبه أو موقعه أو مركزه.

كما يأتي النص الذي بين أيدينا، تنزيلا لأحكام القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية المنبثق عن التوجيهات الملكية السامية بتعميم الحماية الاجتماعية على عموم الشعب المغربي، باعتبارها رافعة أساسية للتنمية والحد من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.

اسمحوا لي بهذه المناسبة أن أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاح الحوار الاجتماعي بين الحكومة والمنظمات النقابية الأكثر تمثيلا، الرامي إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة التي تضررت بمختلف التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية خلال السنوات القليلة الماضية، والتي كان لها الأثر الملموس على المعيش اليومي للمواطنات والمواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

يندرج مشروع هذا القانون في إطار تنزيل مضامين اجتماعية، لا سيما في الشق المتعلق بإحداث راتب الشيخوخة للمؤمن لهم الذين يتوفرون على الأقل على 1320 يوما من التأمين وأقل من 3240 يوما من التأمين ومراجعة نسب احتساب ذعائر التأخير والغرامات الناتجة عن عدم أداء الاشتراكات في الآجال المحددة لها.

وهذا في الحقيقية إنجاز عظيم ستستفيد منه شريحة واسعة من المغاربة الذين قضوا سنين يعملون ويكدون، وتوقفوا عن العمل لظروف خارجة عن إرادتهم، لكنهم وجدوا أنفسهم للأسف الشديد محرومين من الاستفادة من راتب الشيخوخة بسبب عدم استكمالهم ل 3240 يوما من التأمين.

فالانتقال من 3240 يوما إلى 1320 يوما فقط هو حقيقة إنجاز لا يسعنا سوى أن نثمنه، لأن الحصول على راتب الشيخوخة هو جزء أساسي من أنظمة الضمان الاجتماعي في العديد من بلدان العالم بهدف حفظ كرامة المتقاعدين.

هذا الإجراء هو بمثابة اعتراف معنوي من الدولة، إضافة إلى شقه المادي طبعا، بالمجهودات الكبيرة التي بذلها هؤلاء الأشخاص في مسار

عملهم ومساهمتهم في الماضي، كل من موقعه وطبيعة عمله، في سير المجتمع وتحريك عجلة اقتصاده.

فأبسط عرفان لمن أفنوا زهرة شبابهم في سبيل العمل وبلغوا سن التقاعد، هو أن نوفر لهم مصدرا قارا للدخل يساعدهم في تأمين معيشتهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية بكل كرامة، وبالتالي التقليل من نسبة الفقر والاعتماد على العائلة أو المساعدات الخيرية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أناط مشروع القانون 02.24 صلاحيات جديدة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، باعتباره فاعلا أساسيا في تنزيل التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال تعميم الحماية الاجتماعية، ونحن على يقين أن مسؤولي الصندوق واعون كل الوعي بحجم وجسامة المسؤوليات الملقاة على عاتقهم.

فصلاحيات الصندوق أصبحت تشمل تدبير أنظمة متعددة للحماية الاجتماعية لفائدة فئات متنوعة من المستفيدين، تتمثل في:

- نظام الضمان الاجتماعي لفائدة أجراء القطاع الخاص؛

- نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض المحدث بموجب القانون قم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة أجراء وأصحاب المعاشات بالقطاع الخاص وكذا الفئات غير القادرة على تحمل واجبات الاشتراك؛

- نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ونظام المعاشات الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

- نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك والذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور المحدث بموجب القانون رقم 60.22.

ونظرا لاتساع رقعة صلاحيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فقد كان لزاما التنصيص على مقتضيات تشريعية جديدة من أجل تمكينه من تدبير مهامه بالسلاسة المطلوبة، من قبيل إمكانية الاستعانة بنصوص تشريعية أو عند الاقتضاء باتفاقيات.

كما تضمن النص مقتضيات لتحديد المهام الموكولة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتخويل المدير العام لصندوق الصلاحيات اللازمة لتسيير الصندوق، بالإضافة إلى منح الصندوق إمكانية إنشاء شركات وليدة، وفق التشريع الجاري به العمل.

السيد الرئيس المحترم،

هناك الكثير من التفاصيل التقنية التي لا يسعنا الخوض فيها، فنحن في فرق الأغلبية كلنا ثقة في مدى خبرة وحنكة المسؤولين، سواء بوزارة المالية أو بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو بمختلف القطاعات الوزارية.

ونستغل الفرصة لننوه من جديد بمجهوداتكم لتنزيل التوجهات الملكية المضمنة في خطاب العرش لسنة 2021، للنهوض بالمؤسسات والمقاولات العمومية، وهو ما لمسناه من خلال مجموع النصوص القانونية التي نوقشت وتناقش، ومنها مشروع القانون محور هذه الجلسة الدستورية، فأشغال اللجنة عرفت نقاشا مستفيضا حقوقيا وماليا وإداريا ومجتمعيا وغيرها من الأبعاد التي عالجتها المقتضيات التي تضمنها المشروع، كما نؤكد بهذه المناسبة على أهمية التعديلات الجوهرية التي أدرجها عضوات وأعضاء مجلسنا الموقر في سبيل تجويد صياغة وهندسة النص وإحاطته بكافة الضمانات التي تتطلبها عملية تنزيله بشكل سليم على أرض الواقع، والتي تفاعلت معها بنفس ديمقراطي السيدة الوزيرة، ما يؤكد على القيمة المضافة لمجلسنا في مسار العمل النيابي لاسيما التشريعي منه، وهو أمر راجع لعدة معطيات أهمها نوعية التركيبة المندمجة لأعضاء الغرفة الثانية.

السيد الرئيس المحترم،

لا يسعنا في الختام سوى التأكيد على أهمية هذا المشروع، والذي سنصوت عليه بالإيجاب وانخراطنا الإيجابي في تنزيله، ليعزز باقي الأوراش الإصلاحية الهامة التي تقومون بها في مجال الحماية الاجتماعية، واستعدادنا الدائم للتفاعل معها والتجاوب بإيجاب مع مضامينها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2) مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي في إطار مناقشة مشروع القانون 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 المتعلق بالضمان الاجتماعي، الذي جاء لتعزيز الترسانة القانونية والتنظيمية ذات الصلة بتنزيل الورش المجتمعي الكبير المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

إذ نستحضر الأدوار الاجتماعية الهامة التي لعبتها مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي منذ إحداثها سنة 1959، وإذ نثمن جهود هذه المؤسسة في إرساء وتعزيز نظام التغطية الصحية والاجتماعية في القطاع الخاص ببلادنا، وانسجاما مع الرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره في، مجال إصلاح وتأهيل المؤسسات العمومية خاصة ذات البعد الاجتماعي، نؤكد في الفريق الحركي على أهمية هذا النص، الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، باعتباره جاء لإعادة هيكلة مؤسسة الصندوق الوطني للضمان

الاجتماعي لتواكب التحولات الاستراتيجية للدولة في المجال الاجتماعي والعمل على التنزيل الأمثل للورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية، من خلال تعزيز حكامة المؤسسة وتدعيم قدراته في مجال تحصيل ديونه وتطوير آلياته وإرساء حق الطعن في نتائج المراقبة والتفتيش التي تقوم به مصالح المؤسسة، بحكم تدبيرها لمجموعة من الأنظمة لفائدة فئات متعددة من المهنيين والمواطنين، كما نثمن في الفريق الحركي تنزيل وتنفيذ الحكومة لالتزاماتها المتضمنة في الاتفاق الاجتماعي الموقع بتاريخ 30 أبريل 2022 مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، بمقتضى هذا المشروع قانون، خاصة الالتزام المتعلق بتحديد عدد أيام الاشتراك المخولة للحق في راتب الشيخوخة في 1320 يوما بدل 3240 المنصوص عليه في القانون الحالي، وكذلك تمكين الأجراء الذين لا يتوفرون على 1320 يوما من الاشتراك من حق استرداد الاشتراكات المتعلقة بحصتي الأجير والمشغل، وهي مطالب ترافعنا بشأنها في مناسبات عديدة، تحققت في هذا النص والله الحمد، وفي هذا الإطار نتطلع في الفريق الحركي أن يشكل هذا المشروع بمستجداته أساسا وقاعدة لتحسين جودة الخدمات التي تقدمها مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وأن يشكل أيضا آلية قانونية لتحسين التدبير المالي للصندوق وتحقيق توازناته المالية والتي تفتقدها العديد من المؤسسات العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

هي مناسبة أيضا للتنويه والإشادة بالعمل الدؤوب للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية رئيسا وأعضاء وأطرا، عمل عكسه بشكل جلي النقاش الهادئ والمسؤول الذي عرفته أشغال اللجنة بمناسبة دراسة هذا النص، وجسده أيضا العدد الهائل من التعديلات التي تقدمت بها الفرق والمجموعات البرلمانية والتي تفاعلت مع العديد منها إيجابا السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية مشكورة.

السيد الرئيس المحترم،

انسجاما مع مواقفنا في الفريق الحركي بخصوص ورش الحماية الاجتماعية وبخصوص الترسانة القانونية والتنظيمية ذات الصلة بتنزيله، ولأننا في الحركة الشعبية معارضة مؤسساتية مسؤولة ومواطنة وبناءة، تنتصر دائما لمصلحة الوطن والمواطنين، بعيدا عن المواقع المتغيرة والعابرة، وبعيدا عن الحسابات السياسوية الضيقة، سنصوت إيجابا على هذا المشروع الهام.

الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز، تحت القيادة الرشيدة والحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

3) مداخلة الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أتشرف بالتدخل باسم الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية في مناقشة مشروع القانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 المتعلقة بنظام الضمان الاجتماعي، للأهمية التي يكتسيها في ظل التغيرات الحالية في مسار تنزيل مشروع الدولة الاجتماعية واستكمال مسار إصلاح صندوق الضمان الاجتماعي المغربي.

مشروع قانون يأتي في سياق الاتفاق بين الحكومة والنقابات المتعلق بالشيخوخة ونظام الأداءات، وفي مسار النقاش المرتبط بتجديد مدونة الشغل، غير أنه لدينا بعض الملاحظات التي نرى ضرورة أخذها بعين الاعتبار، حيث أن هذا المشروع كان حريا بالحكومة أن يأتي تعديلها له موازيا لتعديل باقي القوانين ذات الصلة حتى يكون المشروع متكاملا، على اعتبار أن توسيع نطاق صلاحيات صندوق الضمان الاجتماعي يجب أن يوسع صلاحيات مدير الصندوق ومعه باقي أعضاء المجلس الإداري، خصوصا وأن مسألة وصاية الدولة الكاملة على الصندوق تخلق إشكالا قد يؤدي بنا إلى تحويل الصندوق إلى مندوبية أخرى للضرائب، خصوصا إذا وجدنا أنه حتى لو اتفق أعضاء المجلس، يبقى القرار النهائي في يد الوزارة، لا سيما ما يخص أخذ القروض وإحداث المقاولات وتحصيل الأداءات.

وبالحديث عن آلية التحصيل، نرى ضرورة تحسين أدائها عبر تحديد دقيق لشروط الدين وواجب التحصيل والمدة الزمنية له والاستفادة منه، مع توضيح صلاحيات اللجنة الجهوية واللجان الوطنية بالشكل الدقيق، وبالنسبة لنقطة الإعفاء، وبالنظر إلى ما هو قائم في المدونة العامة لتحصيل الضرائب، كانت مرتبطة بالمجلس الإداري واليوم يمكن للمدير مندوبية الضرائب وتوكيل هذا الاختصاص، وهو الأمر الذي يمكن اعتماده في هذا الصدد، قصد تجاوز مسألة البيروقراطية الحاصلة في التدبير والعمل على تجاوز النقص الحاصل على مستوى التكامل بين صندوق الضمان الاجتماعي والتعاضديات وصندوق التكافل.

على مستوى آخر، فإننا نرى ضرورة تعيين قاضي من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية رئيسا للجنة الجهوية عوض تعيينه من طرف رئيس الحكومة باقتراح من المجلس الأعلى للسلطة القضائية حتى لا يختل مبدأ فصل السلطات ولا تكون السلطة التنفيذية أمرا على القضائية.

بشكل عام، فإننا نرى في هذا المشروع الذي جاء في سياق التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بتعميم الحماية الاجتماعية، باعتبارها أحد المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية، وتنزيلا لأحكام القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، آلية مهمة للوقاية من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والتقليص من حدتهما وتحسين ظروف عيش

المواطنات والمواطنين.

4) مداخلة المستشارة السيدة هناء بن خير باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليوز 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

بداية، ننوه بمجهوداتكم المقدرة والمبذولة في إطار ما تشهده بلادنا من تطور مستمر بفضل المشاريع والإصلاحات الكبرى التي ترسخ نموذجنا الاجتماعي والتنموي، والذي تم تعزيزه بورش الحماية الاجتماعية الذي أطلقه صاحب الجلالة محمد السادس، حفظه الله، باعتباره أحد المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية للوقاية من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والتقليص من حدتها وتحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين.

وفي هذا السياق، فإن نظام الضمان الاجتماعي يعطي أولوية كبيرة لبناء دولة اجتماعية وديمقراطية تسعى إلى حفظ حقوق الإنسان والاهتمام بالفئات في وضعية هشة.

إن هذا المشروع المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي أصبح يشمل تدبير أنظمة متعددة للحماية الاجتماعية لفائدة فئات متنوعة من المستفيدين، تتمثل في نظام الضمان الاجتماعي لفائدة أجراء القطاع الخاص، ونظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض المحدث بموجب القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة أجراء وأصحاب المعاشات بالقطاع الخاص، وكذا الفئات غير القادرة على تحمل واجبات الاشتراك ونظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ونظام المعاشات الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، بالإضافة إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك والذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور المحدث بموجب القانون رقم 06.22.

كما يهدف المشروع إلى تعزيز الرقمنة، لاسيما فيما يخص الوثائق التي يبلغها الصندوق للمشغلين، وكذا فيما يتعلق بالطلبات والوثائق المتعلقة بالتعويضات والتصريحات المرتبطة بنظام الضمان الاجتماعي التي يقدمها المشغلون للصندوق.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ ننوه بالمجهودات التي تبذلها الحكومة لإجراء كافة الإصلاحات الضرورية، فإننا ندعو بهذه المناسبة إلى بذل كافة الجهود لاستكمال تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وتوفير الرعاية الصحية لجميع المواطنين وتعميمها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع القانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

وهو مشروع القانون الذي يأتي تنزيلا لأحكام القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي اتخذ تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية المتعلقة بتعميم الحماية الاجتماعية، باعتبارها أحد المجالات الاستراتيجية ذات الأولية للوقاية من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية وللتقليص من حدتها وتحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين.

كما يندرج مشروع هذا القانون في إطار تنزيل مضامين الاتفاق الاجتماعي بين الحكومة والمنظمات النقابية الأكثر تمثيلا، لاسيما في الشق المتعلق بـ:

- إحداث راتب الشيخوخة للمؤمن لهم الذين يتوفرون على الأقل على 1320 يوما من التأمين وأقل من 3240 يوما من التأمين؛

- مراجعة نسب احتساب ذعائر التأخير والغرامات الناتجة عن عدم أداء الاشتراكات في الآجال المحددة لها.

السيدة الوزيرة،

لا بد ونحن نناقش مشروع هذا القانون أن نشيد بالعمل الكبير الذي تقوم به مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي في تدبير النظام الإجباري للضمان الاجتماعي لمجموع أجراء القطاع الخاص، وأيضا في مواكبة تنزيل الورش الملكي الخاص بتعميم الحماية الاجتماعية وسعيها الدائم إلى تجويد خدماتها وتحسين علاقتها مع عموم المواطنات والمواطنين.

السيدة الوزيرة،

إن تقييم جدوى أي مبادرة تروم إصلاح النصوص القانونية تقاس بمدى قدرتها على تقديم أجوبة مقنعة للقضايا والعلاقات المراد

تنظيمها وصيانة المصالح المشروعة وتكريس الحقوق.

وفي هذا الإطار، ومن أجل مواكبة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، باعتباره ركيزة أساسية لتنزيل التوجه الاستراتيجية للدولة في مجال الحماية الاجتماعية وبحكم تدبيره المجموعة من الأنظمة لفائدة فئات متعددة من المواطنين، يأتي مشروع هذا القانون لإدخال بعض التعديلات على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي لضمان إنجاح جهود تعميم التغطية الصحية والاجتماعية.

ولأجل ذلك، يتضمن مشروع هذا القانون مقتضيات تشريعية هامة تهم الجوانب التالية:

✓ تقوية تحصيل ديون صندوق الضمان الاجتماعي، من خلال الاقتطاع من الحسابات البنكية للمشغلين، واعتماد الصندوق لمقتضيات مدونة تحصيل الديون العمومية في تحصيل ديونه وتمتيع قباض الصندوق بنفس الصفة والصلاحيات المعهود بها للأعوان المحاسبين المكلفين بالتحصيل؛

✓ تأطير مساطر وكيفيات النظر في التظلمات والطعون المتعلقة بنتائج مهام المراقبة والتفتيش التي يباشرها الصندوق، من خلال إحداث لجان جهوية ولجنة وطنية للطعون المتعلقة بنتائج المراقبة والتفتيش في مجال الضمان الاجتماعي؛

✓ تأطير استثناء بعض عناصر الأجر والتعويضات والمبالغ التي تصرف من طرف المشغل للأجير لتغطية النفقات المثبتة التي تم صرفها من طرف الأجير خلال مزاولة عمله وكذا التعويضات الناتجة عن إنهاء علاقة الشغل من وعاء الاشتراك؛

✓ التنصيص على مقتضيات انتقالية ترمي إلى تسوية وضعية الفئات المشار إليها في المواد من 7 إلى 12 من القانون وتعزيز الرقمنة، لاسيما فيما يخص الوثائق التي يبلغها الصندوق للمشغلين، وكذا فيما يتعلق بالطلبات والوثائق المتعلقة بالتعويضات والتصريحات المرتبطة بنظام الضمان الاجتماعي التي يقدمها المشغلون للصندوق.

ونحن، وإذ نثمن هذا المقتضيات التشريعية التي جاء بها مشروع هذا القانون، والرامية إلى تقوية صندوق الضمان الاجتماعي، خصوصا وأن كما جاء في عرضكن، السيدة الوزيرة، الدين الإجمالي للصندوق بلغ 77 مليار درهم سنة 2023 مقارنة ب 44 مليار درهم سنة 2013، بارتفاع بنسبة 73.5%، كما تشكل الديون غير المستخلصة لمدة تفوق 15 سنة 33% من الدين الإجمالي للصندوق، فإننا ندعو إلى توفير كافة الضمانات اللازمة للملزمين، فيما يتعلق بالإخبار وبالآجال الواجب احترامها وسبل إيقاف تحصيل الدين المتنازع بشأنها، قبل الشروع في مسطرة تحصيل الديون العمومية المستحقة للصندوق.

وإعمالا لحق التعديل، تقدم فريقنا، إلى جانب باقي الفرق والمجموعات البرلمانية بالمجلس، بجملة من التعديلات تروم في جوهرها إلى تدقيق مشروع هذا القانون وتجويده، وقد تفاعلتم، مشكورين، بالإيجاب مع بعض هذه التعديلات.

ولأجل ذلك، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب سنصوت بالموافقة على مشروع القانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

والسلام عليكم ورحمة الله.

6) مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل الدخول في مناقشة مشروع القانون المحال على أنظار مجلسنا الموقر، نهئ، باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، الطبقة العاملة المغربية على تحقيق مكسب إلغاء شرط "3240 يوما" وتقليص عدد الأيام إلى 1320 التي يتعين على أجراء القطاع الخاص المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التوفر عليها للاستفادة من المعاش، والتي لطالما دافعت وترافعت عنه منظمتنا الاتحاد المغربي للشغل في كل المفاوضات والحوارات الاجتماعية مع الحكومات السابقة.

فقبل اتفاق 23 أبريل 2023، كان 47% من المحالين على التقاعد يتقاعدون بمعاش صفر درهم ويُلقى بهم في براثين الفقر والهشاشة، بدعوى عدم استيفاء الشرط المجحف وهو التصريح بالإجراء بـ 3240 يوما، حيث بعد مفاوضات عسيرة خاضها الاتحاد المغربي للشغل، حقق الاتفاق هذا المكسب مع حكومتكم.

وبعد انتظار دام أكثر من سنتين على إبرام الاتفاق الاجتماعي– وإن كنا نثمن صدور هذا المشروع–فلا زال يتطلب في نظرنا المزيد من التجويد لضمان حسن تنزيله، ورفع كل لبس عنه.

وهو ما دفع فريقنا إلى تقديم العديد من التعديلات تروم:

✓ تجويد النص وجعله أكثر وضوحا بالنسبة لمن سيعتمدونه مستقبلا فيما يخص المستفيدين من أثر رجعي ابتداء من فاتح يناير 2023؛

✓ حماية ممتلكات المؤسسة وفي مقدمتها المصحات التابعة الضمان الاجتماعي لأنها ملك للأجراء وأنشأت بتمويل من فوائد مدخرات العمال، والهدف من هذا التعديل الحفاظ على الخدمة العمومية في القطاع الصحي؛

✓ ضرورة ضمان تقاعد يضمن كرامة الأجير؛

✓ بخصوص تنزيل القوانين التنظيمية، ضرورة اعتماد المقاربة التشاركية وتفعيلا الديمقراطية التشاركية التي ينص عليها الدستور المغربي، مما يستدعي التشاور مع المنظمات المهنية والمنظمات النقابية الأكثر تمثيلا في القطاع عند وضع القوانين التنظيمية، باعتبارها التنزيل العملي لهذا القانون ولحماية توازن هيكلة المجلس الإداري الثلاثي الأطراف، حيث يستوجب استشارتهم قبل إصدار النص التنظيمي.

✓ ضرورة مراجعة تسقيف الإحالة على التقاعد إذ كيف يعقل أن لا يتعدى راتب المتقاعدين بالقطاع الخاص 4000 درهم؟

- فكيف يعقل أن يتم الاتفاق على زيادة عامة 5% بالقطاع الخاص، وتحرم فئة عريضة أحيلت على التقاعد منذ 2019؟ إنه حيف طال هذه الشريحة.

وهي مناسبة نؤكد من خلالها المطالبة بالزيادة العامة لكافة المتقاعدين، خاصة أمام لهيب الأسعار الذي زاد من تفقير المتقاعدين.

ولكل ذلك، سنصوت في فريق الاتحاد المغربي للشغل بالإيجاب على مشروع القانون.

والسلام.

7) مداخلة مجموعة العدالة الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في إطار المناقشة العامة مشروع قانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، وهي مناسبة نؤكد فيها أن تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، خاصة في شقيها المتعلقين بتعميم التغطية الصحية الإجبارية وإحداث نظام للمعاشات يواجه العديد من الإشكالات في التنزيل، خاصة فيما يتعلق بأنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا ونظام معاشات هذه الفئات وكذا نظام التأمين الاجباري الخاص بفئات الأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور وغيرهم من الفئات الأخرى.

ومساهمة في الإصلاح الذي يتغياه مشروع القانون الذي نحن بصدد مدارسته، نثير في هذا الشأن مجموعة من الملاحظات التي تتقاطع مع ما وقف عليه تقرير المجلس الأعلى للحسابات في تقرير برسم سنتي 2022–2023.

أولا: فيما يتعلق بحكامة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ونظام الضمان الاجتماعي:

إذ تعتبر حكامة تدبير مختلف أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض من متطلبات إنجاح هذا الورش الكبير، وبالنظر إلى كون عملية تدبير هذا النظام أسندت إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فإن الأمر يقتضي عصرنة وتحديث طرق اشتغاله لتعزيز مبادئ الحكامة الجيدة الكفيلة بالارتقاء بأدائه وضمان استدامته، ومن ضمن ذلك تحيين نظام الضمان الاجتماعي الذي لم يعد يساير المستجدات الحاصلة في المجال.

ثانيا: فيما يتعلق بأداء الصندوق فيما يخص تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض على مختلف الفئات التي يدبر أنظمتها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

بخصوص فئة المهن الحرة، عملت الحكومة على الرفع من عدد المنخرطين في (CNSS) لتشمل الفئات المنتمية إلى المهن الحرة، تنفيذا للاتفاقيات الثلاث التي وقعت أمام صاحب الجلالة، نصره الله، والتي قدرت المنتمين لهذه الفئة ب 3 ملايين منخرطا رئيسيا، غير أن نسبة المسجلين إلى حدود نهاية شتنبر 2023 لم تبلغ سوى 1.87 مليون منخرط رئيسيا، ضمنها 87% من أربع فئات فقط (الفلاحون والمقاولون الذاتيون والحرفيون والأشخاص الخاضعون لنظام المساهمة المهنية الموحدة)، وهو ما يستدعي العمل على تجاوز الإشكالات التي ما تزال تحول دون الرفع من عدد المنخرطين بالصندوق وضمان الأداء المنتظم للاشتراكات كإشكالية تعدد معايير التصنيف الذي تمت معالجته مؤخرا بنص تشريعي، خاصة وأن المعطيات المعلن عنها تشير إلى أن عدد المنخرطين الذين يتوفرون على حقوق مفتوحة للاستفادة من التأمين لا يتجاوز 266.000 منخرطا أي ما يعادل 13% فقط من المنخرطين، كما أبرز ذلك تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2022-2023.

أما فيما يخص الفئات الأخرى، لاحظنا وجود صعوبات في التنزيل، مما استدعى تدخلا تشريعيا لإعفائها من الذعائر والغرامات المترتبة عن تخلفها عن الأداء المنتظم لمبالغ الانخراط، وهو ما يرجع بالأساس إلى عدم استناد القوانين المؤطرة لعملية التعميم على دراسات للأثر، ونرى في مجموعة العدالة الاجتماعية أن إجبارية الانخراط والأداء لا يجب أن تمارس بشكل تعسفي، بل يحتاج الأمر إلى البحث بشكل علمي وموضوعي عن الأسباب الكامنة وراء التخلف عن الأداء بشكل منتظم.

ونستحضر في هذا الخصوص أن تعميم التغطية الصحية يسهم في زيادة المنخرطين والانتقال من ديون المؤسسات إلى ديون المواطنين والمواطنات والتي تستدعي العقلنة في استخلاصها وتجنب اللجوء الى

الوسائل الفجائية التي تؤثر على الموطن البسيط.

كما أن ثقل غرامات التأخير وارتفاع مقاديرها يسهم بشكل واضح في ارتفاع الديون، مما يستدعي ضرورة مراجعة هذه الغرامات والزيادات التي تتراكم وتصبح عائقا أما الأداء.

نثير هنا كذلك مسألة تعدد المؤسسات المتدخلة في الحماية الاجتماعية ونتساءل عن تراجع الحكومة عن تفعيل الصندوق الوطني للتأمين الصحي المحدث بموجب مرسوم بقانون سنة 2018، والذي لم يتم تفعيله.

كما نتساءل عن التكامل الممكن بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والصندوق المغربي للتقاعد وأنظمة الحماية الاجتماعية المسيرة من طرف صندوق الإيداع والتدبير والتعاضديات وصناديق التأمين التي تضعها بعض مؤسسات القطاع الخاص، وماهي رؤية الحكومة لمستقبل هذه المؤسسات المتدخلة في الحماية الاجتماعية؟ وماهي الأنظمة التي تعتزم الحكومة منح تدبيرها للصندوق؟

واقتناعا من مجموعة العدالة الاجتماعية بأهمية إصلاح نظام الضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، انخرطنا بفعالية في مناقشة مقتضياته على مستوى لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وقدمنا عليه مجموعة من التعديلات الجوهرية من أجل تجويد مقتضياته، وسعداء لتفاعل الحكومة إيجابا مع بعضها.

وختاما، واقتناعا بأهمية إصلاح نظام الضمان الاجتماعي بما يساهم في تعزيز حكامته وترسيخ مكتسبات الأجراء وحماية حقوقهم، سنصوت في مجموعة العدالة الاجتماعية بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محضر الجلسة رقم 176

التاريخ: الثلاثاء 17 محرم 1446هـ (23 يوليوز 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الرابعة والأربعين صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها في "المجال السياحي".

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، التي تنص على أنه "تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها"، وعملا بأحكام الباب السادس من الجزء الخامس من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، خاصة المواد من 308 إلى 316؛

وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين ذات الصلة؛

وعلى مداولة ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 15 يوليوز 2024؛

وبعد توزيع التقرير الذي أنجزته مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية على السيدات والسادة أعضاء المجلس وإحالته إلى الحكومة، وفق أحكام النظام الداخلي للمجلس.

يعقد مجلسنا الموقر هذه الجلسة العامة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في "المجال السياحي".

وهي مناسبة نتقدم من خلالها بالشكر الجزيل إلى كل مكونات المجلس التي ساهمت في إنجاح هذه المحطة الدستورية الهامة، لاسيما السيدات والسادة أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية الموقرة، ومن خلالهم الطاقم الإداري الذي واكب أشغالها بالجدية المطلوبة والكفاءة المشهودة، وذلك طيلة مسار عملها.

والشكر موصول كذلك، إلى كافة القطاعات الحكومية من وزراء ومؤسسات وكل من تجاوب مع طلبات الاستشارة والدعم المقدمة من طرف مجموعة العمل الموضوعاتية.

واسمحوا لي قبل أن نمر إلى المناقشة، أن أذكركم بأن المدة الزمنية لهذه المناقشة قد حددت في 150 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة.

كما أن ترتيب هذه الجلسة سيتضمن، أولا، كلمة للسيد رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية والسيد مقرر المجموعة المكلفة بتحضير هذه الجلسة، ثم تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين، وتعقبها تدخلات وأعضاء الحكومة، ثم تعقيبات الفرق والمجموعات البرلمانية والحكومة عند الاقتضاء.

والآن، ودون إبطاء، أعطي الكلمة للسيد الرئيس الاستاذ محمد حنين، رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية لتقديم توضيحات حول برنامج ومنهجية عمل المجموعة وتحديد الجهات التي تعاونت معها والتي لم تستجب لطلباتها في حدود 5 دقائق.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

كانت مهمة المجموعة منذ إحداثها تبدو صعبة ومعقدة، لكن بفضل التفاعل الإيجابي لجميع الفاعلين، تمكنا بحمد الله من التغلب على جميع الصعوبات، وتمكنت هذه المجموعة من إنجاز مهمتها في أحسن الظروف.

ففيما يتعلق بمنهجية العمل، حسم أعضاء المجموعة في الاجتماع الثاني في مسألتين أساسيتين: الأولى تتعلق بتحديد المدة المشمولة بالتقييم، وفي هذا الإطار وبعد نقاش عميق وتبادل وجهات النظر، تم الاتفاق على حصر مهمة التقييم في خطة 2020، باعتبار أن وظيفة تقييم السياسات العمومية هي وظيفة جديدة خولها دستور 2021 للبرلمان لأول مرة، وهو ما يجعل من مباشرة تقييم السياسات العمومية لمدة سابقة غير مبنية على أساس سليم، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، اعتبرنا أن خطة 2020 امتدت على 10 سنوات وتزامن انتهاؤها، مع الأسف، مع اجتياح الجائحة الصحية، ومن جهة ثالثة أن مدة إنجاز هذه الخطة (الخطة ديال 2020) تخللها إصدار

عدة تقارير مؤسساتية حول السياحة.

تلك هي الاعتبارات الموضوعية التي جعلت مجموعة العمل تركز مهمتها التقييمية على خطة 2020، من خلال دراسة الأهداف المتوقعة وتحليل مؤشرات الأداء واستنتاج الإكراهات التي واجهت تحقيق الأهداف المرسومة.

وبما أن ممارسة المجموعة لمهمتها تزامن مع تنفيذ خطة 2023-2026، فإنه رغم استبعاد هذه الخارطة من نطاق التقييم، كونها لازالت في طور الإنجاز ولم تستجمع بعد شروط تقييمها، فإنه كان لابد من الانفتاح على أهدافها، سيما أن هذه الأهداف تتميز بواقعيتها وبقابليتها للإنجاز، كما أن نتائجها تبدو إلى حد الآن جد مطمئنة.

فإلى غاية متم 2023، بلغ عدد السياح 14.5 مليون والعائدات ديال السياحة بلغت حوالي 105 مليار درهم، وهذه نتائج إيجابية، ولازالت مستمرة إلى غاية الوقت الحاضر، بفعل عدة عوامل، على رأسها المواكبة الحكومية المستمرة لتنفيذ خارطة الطريق المذكورة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون المحترمون،

تتعلق المسألة الثانية التي استأثرت باهتمام أعضاء اللجنة ببرنامج العمل الذي استندت إليه للقيام بمهمتها، وتمثل ذلك في عقد جلسات استماع إلى السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني، وهي حاضرة معنا، مشكورة على ذلك.

وكذلك، جلسة استماع مع السيد وزير الثقافة والاتصال والشباب، والسيد وزير النقل واللوجيستيك.

وبهذه المناسبة، لا يسعنا إلا أن نوجه لهم الشكر الجزيل، جميعا على تعاونهم وتفاعلهم الإيجابي.

ثم قمنا بتنظيم يوم دراسي بمقر المجلس، شارك فيه عدة فعاليات، سواء حكومية أو مهنية، وتوج بعدد من الاقتراحات والتوصيات.

بالإضافة إلى ذلك، قمنا بزيارات ميدانية إلى ثلاث وجهات سياحية مهمة منها: طنجة وورزازات ومراكش، وهذه الزيارات مكنتنا من الاستماع إلى عدد من المهنيين والفاعلين والمنتخبين.

في الأخير، لابد من توجيه الشكر الجزيل إلى السيد رئيس مجلس المستشارين وأعضاء مكتب هاذ المجلس وللسيد الأمين العام للمجلس، على توفيرهم للوسائل الضرورية، لتمكين مجموعة العمل الموضوعاتية من إنجاز مهمتها في أحسن الظروف.

والشكر موصول لكافة أعضاء المجموعة على مجهوداتهم ومثابرتهم وعلى حسهم التطوعي وترافعهم القوي على مستقبل السياحة ببلادنا.

كما أشكر جميع الأطر الذين واكبوا أشغال هذه المجموعة في القيام بمهمتها بجدية وانضباط ونكران للذات.

وشكرا لكل من ساهم، بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، في تسهيل مأمورية مجموعة العمل الموضوعاتية وتمكينها من القيام بمهمتها التقييمية بنجاح.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا على احترام الوقت.

الآن الكلمة للسيد مولاي عبد الرحمان الدريسي، مقرر المجموعة الموضوعاتية، لعرض نتائج التقييم والتوصيات المرفوعة وآليات متابعة تنفيذها، في حدود خمس دقائق.

تفضلوا السيد المقرر.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي، مقرر مجموعة العمل الموضوعاتية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

إخواني، أيها الحضور الكريم،

اسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم، ومن خلاله إلى السادة أعضاء المكتب المحترمين، وإلى السيد الأمين العام للمجلس على تعاونهم مع مجموعة العمل الموضوعاتية طيلة فترة اشتغالها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة أعضاء المجموعة الموضوعاتية على تحليهم بروح المسؤولية وتعاطيهم الجدي مع هذا الموضوع، لبلوغ هدفنا الأسمى، المتمثل في خدمة المصلحة العامة لبلادنا وراء جلالة الملك نصره الله.

والشكر موصول كذلك إلى أطر الإدارة التي ساهمت في إنجاز هذا التقرير، السي يوسف، ومن خلاله جميع الأطر وكذلك السيد الخبير.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

انطلاقا من تشخيص واقع الاستراتيجيات في المجال السياحي، ليس بغرض بلورة تشخيص إضافي لما هو موجود، وإنما من أجل اضطلاع مجلسنا الموقر بدوره في تقييم السياسة العمومية موضوع هذا التقرير، للوقوف على النتائج التي حققتها والإكراهات التي واجهتها، ثُم الخروج بتوصيات تساهم في صياغة تصور ناجع لتعزيز هذه السياسة العمومية، بغية تقوية تنافسية للوجهة المغربية والارتقاء بجاذبيتها بما يكفل الريادة السياحية لبلادنا وتموقعها ضمن الخمس عشرة وجهة في العالم.

وفي هذا الإطار، رغم أن معظم المؤشرات السياحية لم تحقق الأهداف المُسَطَّرة في كل من "رؤية 2010" و"رؤية 2020"، إلا أن مجموعة العمل الموضوعاتية وقفت على تقدم نسبي كميا ونوعيا، عرفه قطاع السياحة مقارنة بسنة 2001، وهو تقدم ساهم في إحداث تحول عميق في صناعة السياحة ببلادنا.

وإذا كانت مجموعة العمل الموضوعاتية تعبر عن ارتياحها بخصوص المجهودات المبذولة على مستوى تحسن بعض المؤشرات المتعلقة بتنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لـ2023-2026، وهو ما كشفته الأرقام الرسمية التي أبانت عن نتائج مشجعة بقطاع السياحة، وهذا راجع إلى عدة عوامل تتمثل في واقعية أهداف خارطة الطريق وجمعها بين المقاربة الكمية والنوعية، فضلا عن تعبئة الموارد المالية فور اعتماد هذه الخارطة عوض الاقتصار على التزامات الشركاء كما حصل بالنسبة لرؤية 2020، مما شكل عقبة أساسية في الإنجاز بسبب عدم وفاء المتعهدين بالتزاماتهم، بالإضافة إلى اعتماد حكامة جديدة تضمن نجاعة خارطة الطريق وتوفر الوسائل الكفيلة بتنفيذها.

غير أننا نود أن نلفت انتباه الحكومة، إلى مجموعة من الإكراهات التي ساهمت في عدم بلوغ أهداف "رؤية 2020" الناتجة عن:

- ✓ ضعف تعبئة الموارد المالية اللازمة، وهذه مسألة مهمة جدا؛
- ✓ عدم مواكبة الربط الجوي والبحري لأهدافها؛
- ✓ وكذلك الإكراهات المرتبطة بتعبئة العقار؛
- ✓ وكذلك إشكال النقل السياحي؛
- ✓ ضعف الاستثمار الأمثل للمؤهلات السياحية؛
- ✓ محدودية مساهمة الصناعة التقليدية في دعم السياحة؛
- ✓ ضعف تأهيل وتحفيز الموارد البشرية؛
- ✓ محدودية تأهيل وتحديث بنيات الاستقبال السياحي؛
- ✓ تحديات الرقمنة؛
- ✓ عدم إحداث هيئات الحكامة على المستويين الوطني والمحلي؛
- ✓ وكذلك أنشطة القطاع غير المهيكل.

بالإضافة إلى إكراهات أخرى لا تقل أهمية عما سبق ذكره، على غرار طول أمد الرؤية (10 سنوات)، وغلاء أسعار الخدمات السياحية، وغيرها تجدونها كلها مفصلة في التقرير.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من خلال ترصيد مختلف الاستراتيجيات والرؤى والمبادرات التي تم اتخاذها من أجل النهوض بالسياحة الوطنية، وللاستفادة من الدروس المستخلصة منها، تقترح مجموعة العمل الموضوعاتية في المجال السياحي مجموعة من التوصيات–سأذكرها بشكل مقتضب نظرا لضيق الوقت–تتمحور حول المحاور الرئيسية التالية:

1- تعزيز حكامة القطاع؛

2- ابتكار طريقة وآليات جديدة لتسويق وترويج المنتوج السياحي؛

3- الاهتمام أكثر بتطهير المحيط السياحي؛

4- تحفيز الإبداع الحر ودعم منتوجات الصناعة التقليدية؛

5- تنويع وإغناء العرض السياحي؛

6- تحفيز السياحة الداخلية؛

7- تأهيل وتعزيز العرض الفندقي والطاقي والإيوائي؛

8- تأهيل الموارد البشرية والتكوين؛

9- اعتماد مقاربة تشاركية في إعداد ووضع المشاريع السياحية على المستويين الترابي والمهني؛

10- تطوير النقل البري، البحري والجوي؛

11- تسريع عملية رقمنة القطاع.

تلكم، كانت أهم النتائج والتوصيات التي جاء بها تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية في المجال السياحي، والتي نتمنى صادقين أن تجد الاهتمام اللازم من قبل الحكومة من أجل تطوير السياحة الوطنية والنهوض بها وتقوية تنافسيتها، لوضعها على سكة النجاح ومواكبة التحديات الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي نسعى إليها جميعا، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المقرر المحترم.

والآن أفتح باب المناقشة، وأبدأ بأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار، في حدود 12 دقيقة.

تفضلي الأستاذة جليلة.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في المجال السياحي، وهي مناسبة نتقدم فيها بالشكر الجزيل للسيد رئيس مجلس المستشارين وأعضاء المكتب، على برمجتهم لهذا الموضوع.

الشكر موصول أيضا لرئيس المجموعة الموضوعاتية ولباقي أعضاء المجموعة، على جهودهم المقدرة في إخراجهم لهذا التقرير الهام، بعدما أحاطوا بكل الإشكاليات التي تعوق تطور القطاع السياحي، الذي نعتبره محوريا في كل السياسات العمومية الوطنية.

هذه المبادرة الشجاعة تأتي إعمالا لروح الدستور الذي خصص للبرلمان تقييم السياسات العمومية، تعزيزا لدوره الرقابي والتشريعي، باعتباره المكان الأنسب لمناقشة السياسات العمومية والعامة المرتبطة ببرامج عمل الحكومة.

فريق التجمع الوطني للأحرار، يشيد باختيار السياحة كمحور لهذه الجلسة السنوية، والذي يأتي كمساهمة منه في تحسين جودة الخدمات السياحية وتطوير هذا القطاع الواعد الذي تراهن عليه بلادنا.

ونظرا لاهتمام المدبر الحكومي بالسياحة، من خلال سنه لبرامج متعددة للنهوض بهذا القطاع، باعتباره محركا قويا لعجلة الدورة الاقتصادية، ومن باب المسؤولية الملقاة على عاتقنا، فإنه يتعين علينا كممثلي الأمة، أن ننخرط بكل شجاعة وبحس وطني عالي في كسب رهان جعل قطاع السياحة قاطرة قوية للتنمية، كما أرادها جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

ولتبيان الحمولة الرقابية التي اتصف بها هذا التقرير، حرصه الشديد على تضمينه لمطالب وانشغالات المهنيين ومختلف الفاعلين في القطاع، والتي جاءت مخرجاتها من خلال الزيارات الميدانية التي قامت بها اللجنة الموضوعاتية إلى طنجة وورزازات ومراكش، توجتها بلقاء مهم، نظمته اللجنة بشراكة مع غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة بمراكش-أسفي، حيث كان اللقاء مهما جدا وقف من خلاله البرلمانيون على مختلف الإشكاليات التي تواجه قطاع السياحة أبرزها:

- ✓ تجديد أسطول النقل السياحي المتقادم؛
- ✓ إنقاذ المقاولات المشتغلة في القطاع من الإفلاس؛
- ✓ تفشي ظاهرة النقل السري.

وهو ما يفسر ظاهرة الاقتصاد غير المهيكل الطاغية على القطاع.

كما وقف التقرير على تمركز 60% من الأنشطة السياحية في مدن مراكش، أكادير، وهو ما يطرح إشكالية التوزيع المجالي لمختلف هذه الأنشطة على باقي الجهات الأخرى باستثمار كافة مؤهلاتها الطبيعية، وهو أمر نشتغل عليه جميعا بمعية الوزارة الوصية المنخرطة بقوة في هذا التوجه، والذي تعكسه الزيارات الميدانية التي تقوم بها السيدة الوزيرة لهاته المناطق، واللي منها مناطق بني ملال- خنيفرة، فاس-مكناس، درعة- تافيلالت، وجهات الأقاليم الجنوبية، وذلك لتنويع منتوجنا السياحي الوطني الجذاب.

السيد الرئيس المحترم،

حققت بلادنا إنتعاشة غير مسبوقة للسياحة بفضل التدابير الحكومية الناجعة للنهوض بالقطاع بعد الظرفية الصعبة والاستثنائية جراء تداعيات جائحة "كوفيد-19"، حيث أطلقت الحكومة مخططا استعجاليا بقيمة 2 مليار درهم للتخفيف من كل التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة على هذا القطاع، حيث مكن هذا الإجراء الحكومي من تجاوز الركود الذي هيمن على القطاع إبان فترة الجائحة وما بعدها، حيث أعطى نفسا جديدا لسياحتنا الوطنية، توجت بتحقيق الانتعاشة المطلوبة لما بعد الجائحة وكانت إنتعاشة غير مسبوقة.

وانسجاما مع هذا التوجه الجديد الذي نتفق معه جملة وتفصيلا، نؤكد على أن اعتماد خارطة الطريق للقطاع السياحي 2023-2026 لدعم القدرة التنافسية للسياحة المغربية سيقوي مكانة بلادنا كوجهة دولية بامتياز، ونحن نؤكد على أن بلادنا قادرة على تحقيق إنجازات أكبر في مجال السياحة من خلال:

- ✓ استقطاب 17.5 مليون سائح بحلول سنة 2026؛
- ✓ خلق 200 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر؛
- ✓ كذلك تحقيق 120 مليار درهم من المداخيل من العملة الصعبة؛
- ✓ تعزيز تموقع السياحة كقطاع أساسي في الاقتصاد الوطني.

وهو ما سيفرض علينا مضاعفة جهود حكومتنا ودعمها لتحقيق تطلعات المملكة، ملكا وحكومة وشعبا، في إنجاز الاستحقاقات الرياضية العالمية والإفريقية التي تراهن عليها بلادنا على المدى القريب والمتوسط، لتحقيق أهداف هذا العرض السياحي، وذلك عبر اشتغال

الحكومة على:

- ✓ مضاعفة سعة النقل الجوي؛
- ✓ تعزيز وتأهيل العرض الفندقي؛
- ✓ تنويع منتجات التنشيط الثقافي والترفيهي؛
- ✓ تعزيز الرأسمال البشري.

نسجل أيضا بكل ارتياح داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، التحسن المتواصل لمؤشرات القطاع السياحي لبلادنا، وهي مناسبة نؤكد على أن الجهود المضنية للسيدة وزيرة السياحة ساهمت بمعية كافة الشركاء والمتدخلين في تحقيق هاته النتائج غير المسبوقة، حيث استقبلت بلادنا خلال النصف الأول من السنة الجارية ما لا يقل عن 7.4 مليون سائح، رقم كبير يمثل زيادة بنسبة 14%، مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية، أرقام مطمئنة ونتائج جد إيجابية ومشرفة، تعكس مصداقية المنجز الحكومي، كما أن نجاحها ارتبط أيضا بالتقائية جهود كل القطاعات الحكومية التي لها صلة مباشرة بتطور القطاع، والتي انصهرت تحت إشراف السيد رئيس الحكومة، الذي لعب دورا أساسيا في تنسيق كل الجهود الحكومية وتسخيرها لتوفير أجود الشروط لنجاحه.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذه المنجزات المطمئنة جاءت في سياق وطني اتسم بعجز السياسات العمومية للمدبر العمومي في تحقيق أهداف البرامج المسطرة لتأهيل وتحديث القطاع خلال الولايات الحكومية السابقة.

وإذا كنا نعتبر أن حصيلة رؤية 2010 لم تكن في مستوى تطلعات بلادنا لجعل السياحة محركا لعجلة التنمية، نؤكد أن هاته الرؤية أبانت عن محدودية التدابير الحكومية المتخذة في هذا القطاع، حيث خلقت فجوة عميقة بين حجم الانتظارات المتوقعة وبين ما تم تحصيله من منجزات.

متفقون داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على ما تضمنه هذا التقرير من قصور كبير في تحقيق هذه الرؤية والأهداف المسطرة والمتمثلة في:

- ✓ محدودية الموارد المالية المعبأة لتنزيل هذا المخطط الحكومي؛
- ✓ عدم مسايرة النقل الجوي لحجم الانتظارات المعقودة عليه؛
- ✓ وتراجع حركة الموانئ؛
- ✓ بالإضافة إلى ضعف ومحدودية مساهمة الصناعة التقليدية في دعم السياحة؛
- ✓ وعدم تثمين الموروث الثقافي والغنى الحضاري للروافد الثقافية للمملكة في مخططات التنمية السياحية؛
- ✓ عجز البرامج السابقة عن تأهيل النقل السياحي ليكون في مستوى تطلعات المرحلة؛
- ✓ وأخيرا، ضعف تأهيل وتحفيز الموارد البشرية للارتقاء بالخدمات السياحية.

السيد الرئيس المحترم،

حرص السيد رئيس الحكومة منذ توليه هذه المهمة أشد الحرص على رد الاعتبار للسياحة المغربية، باعتبارها تمثل الصورة الحضارية للمملكة كأرض مضيافة غنية بقيمها الحضارية العريقة والمنفتحة على المشترك الإنساني.

على الرغم من تثمين التراكم الإيجابي الذي حققته هذه الحكومة في تدبيرها المحكم للقطاع، إلا أننا نطمح داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلى تحقيق المزيد من النجاحات والإنجازات المشرفة، التي يريدها جلالة الملك، محمد السادس حفظه الله، لمملكتنا الشريفة.

وانسجاما مع هذا التوجه الحكومي الجاد والمسؤول فإننا ندعو داخل فريقنا إلى:

- ✓ إشراك غرف التجارة والصناعة والخدمات، باعتبارها أحد المؤسسات التي تحتضن مهنيين يساهمون في تطوير القطاع السياحي الوطني؛
- ✓ إشراك غرف الصناعة التقليدية لدعم المهنيين وتحفيز الإبداع الحرفي في مجال الصناعة التقليدية؛
- ✓ تحسين استراتيجية التسويق لوجهة المغرب كوجهة سياحية بامتياز؛
- ✓ سن سياسة التقائية تضمن نجاح كل البرامج والمخططات الحكومية والقطاعية لتطوير القطاع السياحي؛
- ✓ تعزيز العرض الفندقي عبر تحسين جودة الخدمات بالمؤسسات الفندقية؛
- ✓ تثمين الرصيد الثقافي والتاريخي والحضاري للمملكة في مجال السياحة؛
- ✓ رقمنة القطاع وتبسيط المساطر الإدارية للمستثمرين في القطاع؛
- ✓ تحسين النقل السياحي وتطوير النقل بشكل عام، عبر تأهيل وسائل المواصلات والمحطات والموانئ والمطارات والبنية التحتية بشكل عام؛
- ✓ تنويع العرض السياحي وتحفيز السياحة الداخلية، بحيث نسجل أن هناك ارتفاع ملموس للأسعار؛
- ✓ الاشتغال على تنويع المنتوج السياحي الوطني وعلى نسب

العودة، وهو ما تضمنه التقرير بتفصيل؛

✓ تعميم تغطية كل المصالح الخارجية التابعة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية على كل عمالات وأقاليم المملكة.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير ومصلحة هذا الوطن الغالي، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الموالية لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السي حسن، في حدود 9 دقائق.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

جد سعيد أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في المجال السياحي، للمساهمة في إغناء هاذ النقاش العمومي الجدي والبناء حول السياسة العمومية المتبعة في هذا المجال، وذلك تفعيلا للصلاحيات الدستورية التي أسندها دستور 2011 للبرلمان، كمستجد لتقييم السياسات العمومية، التي تشركه في تتبع السياسات العمومية وتقييمها.

نود في البداية، أن نتقدم بالشكر الجزيل للسيد رئيس مجلس المستشارين وجميع أعضاء المكتب على اقتراحهم لهذا الموضوع الاقتصادي والاجتماعي الهام وطرحه للنقاش السياسي المؤسساتي داخل مجلسنا الموقر.

والشكر موصول للسيدات والسادة أعضاء اللجنة الموضوعاتية وأطرها على مجهوداتهم الجبارة، سواء على مستوى منهجية العمل والتشخيص وتجميع المعلومات، أو على مستوى مضمون وصياغة هذا التقرير الذي هو ثمرة لعدة جلسات استماع وزيارات ميدانية، ويوم دراسي بمقر مجلس المستشارين بحضور جل الفاعلين والمتدخلين في تدبير الشأن السياحي ببلادنا، وخبراء وباحثين متخصصين في هذا الميدان، والذي مكن في النهاية من إغناء هذا التقرير النوعي في مجال اقتصادي متشابك وذا راهنية قصوى، كل هذا يبرهن مرة أخرى على العمل الدستوري النوعي الذي يقوم به مجلسنا الموقر، والذي يعد تجسيدا فعليا وعميقا لكامل اختصاصاته الدستورية.

نسجل بإيجابية كبيرة العمل النوعي الذي قامت به اللجنة المؤقتة والذي أنتج تقريرا مكن من تشخيص دقيق للمرحلة التي تم حصرها ما بين 2010 و2020، والتي عرفت تنزيل برنامج "رؤية 2020"، من خلال التطرق وبكل تجرد وموضوعية لأهم الإنجازات التي تم تحقيقها والإكراهات والتحديات التي واجهت تنزيل هذه الرؤية، وكذا الاختلالات التي شابتها من جهة، ومن جهة أخرى للآفاق والفرص التي يتعين استثمارها لإعطاء دفعة إيجابية للبرامج والمخططات المستقبلية.

وهنا نسجل بكل مسؤولية، أن الخلاصات التي وصل إليها التقرير تؤكد بشكل جلي وهدر الكثير من الزمن التنموي لبلادنا خلال هذه الفترة، إذ أنه بالرغم من الظروف الداخلية المواتية وكذلك الظروف الخارجية المناسبة المرتبطة بالأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات الدول المصدرة للسياح والتي جعلت فرصة بلادنا أكبر في استقطاب السياح، إلا أن النتائج كانت محدودة، إذ لم تكن هناك خطوات مسبقة أو برامج استعجالية لملاءمة العرض السياحي الوطني حينها، من أجل الاستفادة من الانتعاشة التي عرفها الاقتصاد العالمي مباشرة بعد هذه الأزمة، خاصة على مستوى القطاع السياحي، ولم تكن هناك مواكبة لهذا الانتعاش التدريجي بمراجعة شاملة للأسعار المرتفعة للفنادق والتكاليف ذات الصلة أو الرفع من العرض السياحي وتجويده وتنويعه في ظل المنافسة الشرسة التي تعرفها بلادنا، إقليميا ودوليا، لاستقطاب السياحة الدولية.

بالإضافة إلى عدم استغلال الرصيد الطبيعي والثقافي والحضاري الذي تتميز به بلادنا، وعدم توظيف تنوع الموروث المغربي ومنتوجات الصناعة التقليدية من أجل خلق عرض سياحي متنوع وتنافسي مستدام في مختلف الوجهات السياحية المغربية على مدار السنة، ولم يكن هناك جرد لهذه الثروات المادية واللامادية الموروثة حول تاريخها وقيمتها وفق عمل مشترك ومنسق بين مختلف القطاعات الوزارية المعنية، لجعله في خدمة السياحة الوطنية، كما يحصل اليوم على هذا المستوى، وآخرها المبادرة المحمودة التي قامت بها وزارة الثقافة بشراكة مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، بإنشائها لأول خريطة أثرية وطنية للمغرب، وذلك من أجل جرد التراث الثقافي الوطني وحسن تدبير المعالم والمواقع الأثرية، والتي ستعتمد دليلا للمواقع الأثرية في المجال السياحي، مما سيرفع لا محالة من فرص تعريف وتنويع وتطوير العرض السياحي ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

إن أهمية هذا التقرير الذي طرحته هذه اللجنة الموضوعاتية اليوم، تكمن في كونه سيساهم–لا محالة–في تجويد خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة (2023-2026) المعتمدة من الحكومة اليوم، والتي تروم إلى استقطاب 17.5 مليون سائح في أفق سنة 2026

وتحقيق 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة، وخلق 8 آلاف فرصة شغل مباشر، و120 ألف فرصة شغل غير مباشرة، فضلا عن إدراج المغرب ضمن أفضل عشر وجهات عالمية الأكثر جاذبية لدى السياح عبر العالم، إذ أن القطاع السياحي ببلادنا يكتسي أهمية خاصة، كونه يشكل محركا حقيقيا معولا عليه للرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص الشغل والثروة لفئات عريضة من الشعب المغربي، بالإضافة لدوره الأساسي في جلب العملة الصعبة.

وهنا لن تفوتنا الفرصة لتسجيل الدور الأساسي لمغاربة العالم في إنعاش السياحة خلال العطلة السنوية الصيفية، بتوافدهم بأعداد كبيرة إلى بلدهم الأصلي، الأمر الذي يقتضي استحضارهم في جل البرامج الحكومية الخاصة بالقطاع السياحي والمزيد من التحفيز والاستقطاب لاستدامة هذا المورد المتاح من خلال عروض خاصة بهم تساهم في تعزيز الروابط الاجتماعية والروحية مع وطنهم الأم، وتدر على ميزانية الدولة المزيد من العملة الصعبة.

السيد الرئيس المحترم،

إن حصول بلادنا على شرف تنظيم تظاهرة دولية من حجم كأس العالم لسنة 2030، يجب أن يكون مناسبة لمعالجة مجموعة من الإكراهات والاختلالات التي جاء بها هذا التقرير، خاصة على مستوى كثرة المتدخلين وضعف انخراطهم، وعدم تفعيل هيئات الحكامة على المستوى الوطني والمحلي.

علما أن المغرب يتوفر على إمكانيات سياحية كبيرة مرتبطة بالمجال الرياضي والثقافي، ومخزون متنوع وغني للصناعات التقليدية والحرفية التي تغطي مختلف مناطق المغرب، وجب استغلالها واستثمارها للترويج لهذه التظاهرة الكبرى وباقي التظاهرات الأخرى التي لا تقل شأنا في هذا السياق، الأمر الذي يتطلب من الحكومة العمل من الآن على تجويد البنيات التحتية لبلادنا من الطرق والموانئ والمطارات إلى الفنادق والمعالم السياحية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

تعد الصناعة التقليدية القلب النابض للقطاع السياحي، إن لم نقل العمود الأساسي لتحريك القطاع، ذلك أن غنى صناعتنا التقليدية وتنوعها وحسن تسويقها هو الورقة المربحة في عملية التنشيط السياحي، وهو الحافز المادي القادر على جلب السياح من داخل سوق تعرف تنافسية حادة، والرابح فيه هو من يراهن على إبراز الاختلاف والخصوصيات المغربية القادرة على جلب وإثارة انتباه السائح الأجنبي.

ومن هنا نقول للوزارة، بل للحكومة بجميع مكوناتها بأنها مطالبة باستحضار المنتوج التقليدي عند كل سياسة عمومية للنهوض بالقطاع السياحي، بل مطالبة بإحضار الصناعة التقليدية في إعداد دفاتر التحملات الخاص بالطلبات العمومية في المجال السياحي وإدخال الصناعات التقليدية بالأفضلية في دفاتر التحملات الخاصة بالصفقات العمومية التجهيزية، خاصة المتعلقة بالبنية التحتية الموجهة لتنظيم التظاهرات الرياضية والثقافية وفضاءات الاستقبال، والعمل على النهوض بوضعية الصانع التقليدي وحماية قطاع الصناعة التقليدية من التنافسية الدولية والعمل على معالجة اختلالاته ليكون في مستوى التحديات المطروحة على تطوير سياحتنا، إذ لا سياحة نشيطة ومنتعشة دون صناعة تقليدية مزدهرة ومدعومة.

السيد الرئيس المحترم،

إن القطاع السياحي في حاجة ماسة لمجهودات جبارة وفق مقاربة شمولية ومواكبة للتوجهات العالمية، تتجاوز التدابير الظرفية الترقيعية، وتقوم على الاستغلال الأمثل لجميع الفرص التي يتيحها الطلب الوطني والعالمي، خاصة بعد الانتعاشة التي عرفتها السياحة العالمية بعد الأزمة الصحية الأخيرة لجائحة كورونا.

وهو ما نسجله بإيجابية لهذه الحكومة، خاصة الوزارة الوصية على القطاع والشركة المغربية للهندسة السياحية على المجهودات الجبارة التي تقوم بها، إذ أنها تمكنت من مواكبة الآثار الصعبة للظرفية واستثمارها بالشكل الأمثل، ومن تم ندعوها إلى مواصلة العمل على تشجيع السياحة الداخلية التي كانت سندا مهما للقطاع السياحي خلال فترة الجائحة، وذلك من خلال تنويع العرض السياحي الداخلي، وتقديم عروض تتناسب مع إمكانيات جميع فئات المجتمع.

وتفاعلا مع المجهودات القيمة التي تقوم بها الحكومة الحالية لتجاوز مخلفات الجائحة وما سبقها من تدبير غير موفق للقطاع، فإننا ندعو إلى العمل على تقوية وملاءمة خارطة الطريق الأخيرة والرفع من سقف أهدافها، حتى تكون في مستوى مواكبة طموحات الشعب المغربي وآماله، الذي عقدها على هذه الحكومة، خاصة في ظل ما تمتاز به بلادنا من استقرار سياسي وأمني وتنوع ثقافي وجاذبية جغرافية وإمكانيات هائلة تحتاج لمن يوظفها بشكل أحسن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم السي حسن شميس.

نمر الآن إلى كلمة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في حدود 8 دقائق.

تفضلوا الدكتور زيدوح.

<u>المستشار السيد محمد زيدوح:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين والمحترمات،

أولا، أتشرف بتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي، ومن خلاله حزب الاستقلال، لمناقشة موضوع تقييم السياسات العمومية في مجال السياحة ببلادنا، والموسومة:

- بإرادة ملكية سامية قوية؛

- وبرغبة حكومية جادة وصادقة؛

- وتطلع برلماني وشعبي، لتعزيز مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني، من حيث الناتج الداخلي وفرص الشغل والعملة الصعبة..

وفوق كل هذا وذاك، تحويل التحديات الكبرى التي تواجهها السياحة إلى فرص للنمو والتقدم والازدهار وكسب الرهانات المستقبلية، وفي مقدمتها أن نكون مستعدين لحدثين عالميين بارزين، كأس أفريقيا 2025 وكأس العالم 2030.

ولكن، اسمحوا لي قبل الخوض في ذلك، أن نتوجه بالشكر والثناء لمكونات مجموعة العمل الموضوعاتية، رئيسا وأعضاء وأطرا، على العمل الجاد والمسؤول الذي اضطلعوا به في إعداد التقرير الموضوعاتي، والذي يعكس أهمية التراكم الذي حققه المجلس اليوم على مستوى تطوير مناهج وآليات التتبع والتقييم من قبل مجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة، مع ما يقتضيه ذلك من مضاعفة وتعميق للجهود، مؤسساتيا وتقنيا، حتى نتمكن من بلوغ ممارسة حقيقية لهذه الآلية البرلمانية.

ومما لا شك فيه أن مناقشة موضوع السياسات العمومية في مجال السياحة بكل أبعادها وتمظهراتها بلحظات مدها وجزرها، يستوجب منا اليوم بلورة خطاب عقلاني واقعي يتماشى والتحديات الحاضرة والمستقبلية التي تحيط بالقطاع.

خطاب يليق أيضا بقيمة التقرير النهائي للجنة الموضوعاتية، والذي بالرغم من الإكراهات الزمنية والموضوعية والذاتية التي واجهت إعداده، إلا أنه يعد بحق تقريرا ذا مهنية عالية، يوفر لممثلي الأمة أرضية تقييمية، لبناء مرافعاتهم وتقديراتهم الموضوعية للسياسة السياحية ببلادنا.

حضرات السيدات والسادة،

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين يتفق مع التوصيات الإحدى عشر التي يقدمها التقرير، والتي تعكس أهمية العمل الذي اضطلعت به اللجنة في ترصيد مختلف الاستراتيجيات والرؤى والمبادرات التي اتخذت للنهوض بالسياحة الوطنية.

إن اللحظة تحتاج من بلادنا مواجهة كل التحديات والإرادات التي يعرفها وسيعرفها هذا القطاع الاستراتيجي، بهدف الإسهام في تعزيز الدينامية التي تعرفها السياحة ببلادنا، والتي تبعث على التفاؤل، وتوجِبُ علينا الإشادة بالجهود المبذولة لتطوير السياحة وتعزيز موقع بلادنا ضمن الوجهات السياحية العالمية.

حضرات السيدات والسادة،

من الضروري اليوم أن نستحضر ونتذكر جميعا اللحظات الصعبة للقطاع في زمن الجائحة ومختلف الأنشطة السياحية المرتبطة به.

لقد عشنا أزمة غير مسبوقة، لم نشهد لها مثيلا في تاريخ قطاع السياحة، ومع ذلك، فقد كانت تلك الفترة فترة حافلة بالدروس والعبر، لكونها أماطت اللثام عن الإكراهات البنيوية التي تَكْبَحُ القفزة التنموية المنشودة في السياحة، بل إنها قطعت الشك باليقين، عن حقيقة اقتصادية واضحة، وهي أنه ليس هناك أي قطاع اقتصادي يمكنه أن يعوض السياحة.

إن الدينامية الكبيرة التي يشهدها قطاع السياحة بفضل المجهودات الحكومية المبذولة، ناهيك عن التأثيرات الإيجابية للأحداث الرياضية الدولية، لاسيما الإنجاز المونديالي للمنتخب الوطني في كأس العالم واستضافة ملاعب طنجة والرباط لمنافسات "المونديالیتو" وعزم بلادنا تنظيم كأس أفريقيا 2025 وكأس العالم 2030، تحتاج منا العمل كل العمل على الاستثمار الأمثل للإمكانيات الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تعرفها بلادنا.

لذلك، نعتبر أن خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023 و2026، والتي خصص لها غلاف مالي إجمالي تجاوز 600 مليون درهم، هو مؤشر حقيقي على أننا اليوم أمام رؤية جديدة للبرامج السياحية التي ستزيد من إشعاع معالم ووجه السياحة ببلادنا، وستحدث بإذن الله القطائِع المرجوة لتصحيح الاختلالات البنيوية لقطاع السياحة وإعداده لمختلف التحديات المطروحة.

وفي تقدير الفريق الاستقلالي، فإن بلوغ مختلف الأهداف الاستراتيجية المعلنة ورفع التحديات المطروحة (17،5 مليون سائح، و200 ألف فرصة شغل، و120 مليار درهم من عائدات العملة الصعبة...)، يستوجب فضلا عن الأخذ بالملاحظات والتوصيات الإحدى عشر التي يقدمها التقرير، التركيز على أهم رافعات الإصلاح التي تضمنها التقرير والتي ستنطلق أساسا في ضرورة تحويل السياحة ببلادنا إلى قاطرة لتحقيق التنمية والتقدم والرفاه.

أولها، ضرورة التركيز على التدبير الاستراتيجي لعملية الاسترجاع والانفتاح على أسواق جديدة:

الحمد لله، أننا نسجل اليوم معدلات استرجاع مهمة، لكن الملاحظ هو التباين الحاصل بين أسواق تصدير السياح، إذ أن أسواقا سياحية مهمة عرفت تراجعا، أبرزها ألمانيا التي طالها انخفاض بقرابة النصف، بالرغم من العلاقات الجيدة والاستراتيجية التي تجمعنا مع المانيا،

في مقابل ضعف الانفتاح على أسواق جديدة على المستوى العربي والإفريقي والأسيوي والأوروبي؛

ثانيا، تحفيز النقل السياحي ومضاعفة الجهود لإنقاذ المقاولات المهددة بالإفلاس، ومنح عروض تحفيزية لتجديد الأسطول الذي تناقص بشكل كبير بسبب الجائحة، إذ تشير بعض الإحصائيات إلى أن بلادنا لا تتوفر إلا على أقل من نصف الأسطول اللازم للوصول إلى سقف 17 مليون زائر.

ثالثا، التحفيز البنكي للمستثمرين في القطاع السياحي، من خلال منح قروض محفزة لسير المؤسسات السياحية الخاصة بضمانة الدولة، مع ضرورة تدعيم البنوك بصيغ مالية أو ضريبية؛

رابعا، تشجيع السياحة الداخلية، وهنا يبقى السؤال المطروح هو هل تشجع أسعار السياحة الداخلية المغاربة للإقبال على السوق الداخلي؟

الملاحظ، مع كامل الأسف، أن العروض السياحية الداخلية تتجه شيئا فشيئا لتصبح عصية الولوج على الطبقة الوسطى والبسيطة، التي أصبحت تبحث عن عروض تفضيلية خارج تراب المغرب، في ظل محدودية المشاريع والمحطات السياحة الداخلية التي تتلاءم مع الإمكانيات المالية للمغاربة وعاداتهم الاستهلاكية، في انتظار تفعيل شيكات العطل.

أما تأهيل الموارد البشرية، يبقى دائما مشكلا قائم الذات إلى يومنا هذا.

هناك نِقاط أخرى، لكن ونظرا لضيق الحيز الزمني المخصص، ومن أجل الختم، نؤكد لكم، أن ما أثرناه من ملاحظات وما تقدمنا به من اقتراحات بخصوص السياسات العمومية في مجال السياحة على ضوء التقرير، هو نابع من حرصنا الشديد على المساهمة في تشجيع وتطوير هذا القطاع.

ونحن على يقين، أن هذه الحكومة قادرة على تنزيل مضامين خارطة الطريق، لأن الحكومة التي تمكنت من تنزيل العديد من الأوراش التنموية والبرامج والمشاريع الطموحة في مختلف المجالات، بالرغم من إرهاصات الازمات الدولية والإقليمية التي تسم المحيط الدولي والإقليمي.

إن حكومة من هذا القبيل لقادرة، إن شاء الله، على رفع مختلف التحديات التي يعرفها القطاع السياحي وتحويلها إلى فرص للتنمية والتطور.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، دكتور زيدوح.

نمر الآن للفريق الحركي.

تفضلوا السي نبيل.

المستشار السيد نبيل اليزيدي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

أود في البداية أن أنوه بعمل المجموعة، رئيسا وأعضاء وأطرا، على عملهم الدؤوب والجاد على ما بذلوه من مجهودات جبارة لإنجاز هذا العمل المتميز، والشكر موصول إلى السيد رئيس مجلس المستشارين وكافة مكونات المجلس، مكتبا وفرقا ومجموعات وأطرا، على مواكبتهم لهذه المجموعة الموضوعاتية وباقي المجموعات في إطار تعزيز وظيفة تقييم السياسات العمومية للبرلمان.

وفي هذا الإطار، اسمحوا لي، قبل الخوض في مضامين التقرير، أن أقف عند بعض الضوابط المنهجية ذات الصلة، لحاجتنا إلى تثمين هذا النقاش على مستوى الجلسة العامة وأن نتساءل حول ما إذا كانت ملاحظاتنا واقتراحاتنا ستجد طريقها إلى النسخة النهائية لمشروع التقرير قبل إصداره، أم أن هذا النقاش سيظل شكلي ودون جدوى.

لهذا، نقترح توصية على مجلسنا الموقر لاعتماد مداخلات الفرق والمجموعات والمستشارين غير المنتسبين، وكذا تعقيبات السادة الوزراء كملاحق للتقرير، تعميما للفائدة وبغية ترجمة مختلف الآراء، مما سيجعل بالفعل من هذا التقرير وباقي التقارير ملكا جماعيا للمجلس.

نسجل كذلك ضرورة خلق آلية على مستوى المجلس لتتبع مآل هذه التقارير الهامة وكيفية ترجمتها على مستوى السياسات العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد اختارت المجموعة الموقرة تخصيص تقييمها لرؤية 2020 في مجال السياحة، وهو في نظرنا تجزيئ مبني على تحقيب زمني يمتد لما بين 2010 و2020، مما يجعل التقييم لا يستحضر الخيط الناظم للسياسة العمومية القطاعية، ويخلق خلطا مفاهيميا وهيكليا بين اختصاص المجموعة الموضوعاتية المؤقتة ذات الطابع التقييمي وبين اللجنة الاستطلاعية ذات الطابع الرقابي.

وصلة بهذه الملاحظة، يستوقفنا تخصيص التقرير محور لخارطة الطريق المعتمدة سنة 2023، والتي لا نفهم أسباب نزولها في التقرير بصيغة تجعلها أم الحلول لمشاكل قطاعية متشعبة، علما أن سنة من عمر تنزيل هذه الخارطة لا تسمح بتقييمها في غياب مسافة زمنية لقياس المؤشرات وبناء أحكام موضوعية وبالتجرد اللازم والمفروض في تخصص جديد في عمل البرلمان يتطلب الدراية وتراكم الخبرة.

السيد الرئيس،

بخصوص مضامين التقرير، وإذ نسجل تفاعلنا الإيجابي مع مجمل توصياته، ومن منطلق المساهمة الحركية المعهودة في تقديم الإضافات والبدائل، نسجل الملاحظات والاقتراحات التالية حول واقع السياسة العمومية في مجال السياحة:

أولا، نسجل غياب سياسة أفقية تجعل من السياحة خيارا استراتيجيا ما فوق قطاعي، فضلا عن غياب سياسة مبنية على التراكم الإيجابي في ظل عجز الفاعل الحكومي والعمومي على بناء سياسات عمومية قادرة على ترجمة السياسات العامة للدولة، التي رسم ويرسم صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، معالمها الاستراتيجية عبر رؤية متناغمة ومتناسقة في مجال السياحة، أسوة بباقي المجالات والقطاعات؛

ثانيا، نسجل كذلك أن الفاعل الحكومي يقارب منجزات القطاع بنظرة رقمية وليس بالمؤشرات وتحليلها، فهل ما تحققه بلادنا من استقطاب سياحي وأرقام هي في مستوى مؤهلات وطن من حجم المغرب بتنوعه الثقافي والمجالي وبرصيده التاريخي والحضاري، وبموقعه الاستراتيجي؟

وهل ما يستقطبه المغرب من عملة صعبة في مجال السياحة يعادل العملة الصعبة التي تتوفر عليها بلادنا وهي عملة الأمن والاستقرار إقليميا وجهويا ودوليا؟

ثالثا، إزاء كل هذه المؤهلات يصعب فهم عجز سياحتنا عن ربح منافسة إقليمية وجهوية مع بلدان بأقل مؤهلات، فهل لأن الوجهات السياحية المنافسة تتقن استثمار مؤهلاتها القليلة وتقدم عروضا مناسبة؟ أم أن المشكل في المدبر العمومي ببلادنا الذي يبحث عن حلول تقنية لقضايا هي في عمقها تتطلب حلول سياسية؟

رابعا، بعد كوفيد وبعد سنتين، وضعت الحكومة خارطة طريق باعتماد 6.5 مليار درهم، وربطتها بالزمن الانتخابي أي نهاية 2026، دون أفق استراتيجي يستحضر استحقاقات 2030 في مجال الرياضة، والحال أننا بحاجة إلى رؤية 2030 في كل المجالات وفي صلبها السياحة.

وفي هذا الإطار، لا يكفي الاحتفاء بتحقيق أزيد من 14 مليون سائح سنة 2023، لأن هذا الرقم أدمج نسبة عريضة من مغاربة العالم جاؤوا لوطنهم ولا يمكن في كل حال احتسابهم سياحا في وطنهم، وهي مناسبة لتوجيه تحية لهم على وطنيتهم الصادقة ودورهم التنموي في مجالات ترابية لا تحظى بما تستحق من أجندة البرامج الحكومية ولا المؤسسات العمومية؛

خامسا، هي مناسبة كذلك للمساءلة عن حظ السياحة الداخلية بأبعادها الثقافية والجبلية والواحية، وهل خارطة الطريق عبدت الطريق نحو مجالات سياحية استراتيجية تعيش على السياحة وبها.. من قبيل الحسيمة والشاون والدريوش، ودرعة–تافيلالت وخنيفرة–بني ملال، وكلميم- واد نون والاقاليم الجنوبية للمملكة وغيرها؟ إنه سؤال الإنصاف المجالي في خارطة الطريق وباقي البرامج ذات الصلة بالاستثمارات السياحية وفي باقي السياسات العمومية المتمركزة في جهات بعينها؛

سادسا، وفيه نتساءل: كيف يمكن تطوير العرض السياحي في ظل تهميش قطاع الصناعة التقليدية؟ وكيف يمكن تطوير القطاع السياحي في ظل إصلاحات محتشمة في مجال النقل الجوي، وفي ظل غياب حكامة مؤسساتية ناجعة تجعل شركة الخطوط الملكية للطيران ومكتب المطارات وشركة النقل السككي والنقل السياحي والمكتب الوطني المغربي للسياحة وتمثيلياته بالخارج، تحت مجهر ربط المسؤولية بالمحاسبة، وفي صلب النموذج التنموي الجديد ومغرب 2030، الذي ليس لحظة رياضية عالمية عابرة، بل تحدي وطني وفرصة تاريخية لبناء مغرب جديد، يعبر سلم الدول الصاعدة نحو دائرة الدول المتقدمة.

خلاصة القول، اليوم نحتاج، السيد الرئيس، إلى نموذج سياسي جديد يعيد للوساطة السياسية أدوارها الحقيقية ويجعل السياحة أكبر من قطاع منتج للعملة الصعبة، بل نموذجا تنمويا لمغرب دستوري فخور بهويته المتنوعة، حضاريا ومجاليا، منفتحا على الحداثة التي تعني القيم وليس العصرنة الزائفة، مغرب معتز كدائم العهد بمقدساته وثوابته.

وفقنا الله جميعا لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم، الأستاذ نبيل اليزيدي.

والكلمة الآن للفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية في حدود 6 دقائق.

تفضلوا السي يوسف، السيد الرئيس.

<u>المستشار السيد يوسف أيذي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد عرفت جل مخططات التنمية الاقتصادية، منذ حكومة مولاي عبد الله إبراهيم، حضورا لافتا لقطاع السياحة ومحاولات الرفع من مساهمته في الاقتصاد الوطني، وجعله رافداً أساسياً من روافد الاقتصاد المندمج وعاملاً أساسياً من عوامل الإقلاع الاقتصادي.

لكن، الحدث المؤسس للسياسة السياحية بالمغرب كان تنظيم

المناظرة الوطنية الأولى للسياحة بمراكش بتاريخ 10 يناير 2001، أمام صاحب الجلالة وبأمر منه، حفظه الله، وكان لها الدور الحاسم في تدشين مرحلة جديدة في التعاطي مع قطاع السياحة، وانطلاقة حقيقية لمسار سياسة سياحية بشكل مغاير، سيتم خلال فعاليات المناظرة التوقيع على الاتفاق الإطار "رؤية 2010" بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والذي يعتبر بحق الحدث المؤسس للسياسة السياحية ببلادنا.

ورغم الأزمة المالية التي عصفت باقتصاد الدول المتقدمة والكساد الذي شهدته البلدان المصدرة للسياح وإعلانها خطط تقشف، مما أثر سلباً على معنويات الأسر ودفعها لتقليص نفقاتها وتخفيض ميزانيات السفر، ومع ذلك تم وضع قطار التنمية السياحية على السكة الصحيحة إلى جانب العوامل الداخلية، أهمها ضعف تنوع العرض السياحي الذي بقي مركزا في أربع مدن رئيسية هي: مراكش، أكادير، الدار البيضاء، وطنجة.

ومن أجل التغلب على هذه الصعوبات ومعالجة أوجه القصور التي أبانت عنها التجربة، قامت الدولة بإطلاق استراتيجية سياحية جديدة للسياحة "رؤية 2020"، غير أن هذه الاستراتيجية لم تصل إلى الأهداف المرسومة، بحيث إن الاتجاه التنازلي الذي ميز النشاط السياحي الوطني خلال الفترة ما بين 2011 و2019، نتج عنه فجوات بين الإنجازات المحققة والأهداف المحددة في "رؤية 2020"، لكنها لم تتمكن من مراجعة الأولويات واتخاذ الإجراءات اللازمة، فضلا عن الأعطاب الواضحة على مستوى الحكامة وتعبئة الميزانيات اللازمة لذلك.

والغريب في الأمر أن الوزارات المتعاقبة قامت بعمليات تقييمية للرؤية دون أن نعرف عن هذه الدراسات شيئا، سوى ما كتبته الصحافة آنذاك عن شبهات فساد حامت حولها.

كان من الأجدى اتباع منهجية مدروسة وشاملة، تأخذ في الاعتبار التحديات والفرص المستقبلية، وتعتمد هذه المنهجية أساساً على ما يلي:

- وضع أهداف واضحة وقابلة للقياس تُساعد في تقييم التقدم المحرز وتحديد ما إذا كانت الاستراتيجية تحقق النتائج المرجوة؛

- إشراك جميع الأطراف المعنية لضمان الدعم والمشاركة الفعالة؛

- التأكد من توفر الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية بنجاح، أي تقدير التكاليف المطلوبة وتحديد مصادر التمويل الممكنة وتحديد الاحتياجات من الكفاءات البشرية وتطوير خطط لتكوينها وتأهيلها؛

- القدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتحديث المستمر للاستراتيجية؛

- وضع نظام لمراقبة وتقييم الأداء بشكل دوري وتعديل الاستراتيجية بناءً على النتائج؛

- التركيز على الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية كجزء أساسي من الاستراتيجية؛

- وضع خطة تواصل فعّالة لنشر الوعي حول الاستراتيجية وأهدافها وضمان الشفافية في جميع مراحل التنفيذ؛

- دراسة النجاحات والإخفاقات السابقة في تنفيذ استراتيجية مماثلة والاستفادة منها في تحسين التنفيذ.

السيدات والسادة المستشارون،

في خلاصة لنا في هذا الصدد، نعتبر أنه إذا كان أحد أهم إنجازات "رؤية 2010" هو تحقيق تحول عميق في صناعة السياحة في المغرب من خلال تسارع التدفقات والاستثمارات السياحية بشكل ملحوظ، وجعل القطاع محركاً حقيقياً للاقتصاد المغربي، فإن "رؤية 2020" حققت بعض النجاحات الخاصة في مجال تطوير البنية التحتية السياحية وتعزيز التنوع السياحي، لكنها واجهت تحديات عدة، أدت إلى عدم تحقيق جميع الأهداف المنشودة بشكل كامل، ومع ذلك وضع المغرب أسساً قوية لمستقبل السياحة في البلاد، مما يمكنه من الاستفادة من الفرص المستقبلية في هذا القطاع.

وكدعم لهذا المجهود، فإن بلادنا تخوض منذ سنوات معركة التراث والتنمية السياحية، معركة تطلبت الكثير من الجهد والتسلح بروح المواطنة والمسؤولية، معركة حققت مكاسب مهمة في العديد من المدن المغربية، نتيجة العناية المولوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لتسير فيها عجلة إعادة الاعتبار للتراث الطبيعي والثقافي بشقيه المادي واللامادي، ولهذا فالمرحلة الحالية تستوجب توظيف التراث وكافة مؤهلات البلاد في التنمية المندمجة، عبر تشجيع الإبداع والابتكار والبحث العلمي في مجال الاستثمار السياحي المستدام.

وأخيرا، وفي سياق التوصيات والمقترحات التي جاء بها التقرير، فإننا نتفق مع مضامينها ونعتبرها مقترحات فعالة ومعقولة، وتفعيلها سيكون محركا جديدا لتطوير القطاع السياحي في بلادنا.

وبالتالي، فالكرة اليوم في ملعب الحكومة للتحرك من أجل استنباط وتنزيل هذه التوصيات وتدارك النقائص وتعزيز المكتسبات وضمان مستقبل القطاع السياحي.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم، السي يوسف ايذي.

نمر إلى الكلمة الموالية، وفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

الأستاذة هناء، تفضلي.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

والسيدات والسادة المستشارون،

أولا، لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في المجال السياحي.

وبداية، السيد الرئيس، لا يسعنا إلا التنويه بمضامين هذا التقرير والمنهجية المعتمدة في إعداده، القائمة على القرب والإنصات لمختلف الفاعلين والمتدخلين في القطاع السياحي.

ولا شك، السيد الرئيس، أن اختيار مكتب مجلسنا الموقر للسياحة كي يكون موضوعا لجلسة التقييم السنوية يجد ما يبرره من الأهمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لهذا القطاع الحيوي، خصوصا بعد المرحلة الصعبة التي اجتازها القطاع إثر جائحة كورونا، وما صاحبها من تحولات داخلية وخارجية.

ونود كذلك في هذا الإطار، التأكيد على رجاحة الاختيار الذي جنحت إليه مجموعة العمل الموضوعاتي والمتمثل في الاقتصار على تقييم الاستراتيجية الموسومة بـ "رؤية 2020"، وهو اختيار جد صائب جنب المجموعة التيه، وجعل عملها يكتسي طابعا علميا عبر مؤشرات موضوعية وأهداف قابلة للقياس.

فالتعدد الذي استندت إليه المجموعة فيما يتعلق بالتشخيص وتجميع المعلومات، مكن من إعداد وثيقة مرجعية هامة سوف تغني ولا شك الدراسات والأبحاث والتقارير ذات الصلة بالقطاع السياحي في بلادنا، سواء ما يتعلق بجلسات الاستماع مع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية أو الزيارات الميدانية للجهات.

أما فيما يتعلق بمضامين هذا التقرير الهام، فإننا إذ ننوه بالحس النقدي الذي طبع تعاطيه مع العديد من الإشكاليات والاختلالات المسجلة، وهو الأمر الذي تم بالاستناد إلى مؤشرات علمية وأرقام ومعطيات رسمية، ومن أوجه ذلك ما أشار إليه التقرير بخصوص الإشكاليات المتعلقة بالرأسمال البشري، ومن أن حصيلة العرض التكويني السياحي بالمؤسسات التابعة لوزارة السياحة ظلت جد متواضعة، خصوصا في الجانب المتعلق بجودة التكوين، وهي ذات الملاحظات التي سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن سجلها في تقرير المجلس برسم سنتي 2016 و2017.

وعلاوة على ذلك، يتعين التأكيد على أن التقرير توقف مطولا عند أحد الإشكاليات التي ما فتئ البرلمانيون يثيرونها وباستمرار في مختلف جلسات الأسئلة الشفوية، ويتعلق الأمر بالإشكاليات المرتبطة بالنقل الجوي، إذ أن الربط الجوي لم يساير الاستراتيجية الوطنية للسياحة، كما أن الطاقة الاستيعابية للمجال الجوي ظلت جد محدودة ولم تواكب جهود الترويج للمنتوج السياحي.

السيد الرئيس،

لعل أحد أهم مضامين هذا التقرير هو المحور الثالث المعنون بـ "قياس مؤشرات الأداء من خلال تقييم تكاليف الإنجاز"، والخلاصة المركزية كما رصدها التقرير، مع كامل الأسف، هي أن الدولة تحملت تكاليف باهظة برسم تنفيذ "رؤية 2020"، بيد أن الأهداف المنجزة لم تكن في المستوى المطلوب، كونها أدنى بكثير من الأهداف المرسومة.

ولأن هذا التقرير جاء مركزا وهادفا بعيدا عن الحشو والإطناب، فإن التركيز اللغوي الذي صيغ به لم يغفل التوقف عند الإشكاليات المرتبطة بالسياحة الداخلية، خصوصا العوائق التي حالت دون نجاح "مخطط بلادي"، بالإضافة إلى ذلك، فإننا نعتبر أن أحد المشاكل الكبرى التي واجهت وتواجه السياحة الداخلية في بلادنا هي إشكالية ارتفاع الأثمان بالقياس إلى القدرة الشرائية، ولاسيما في ظل ضعف آليات الرقابة والزجر التي نتمنى أن تواجه الجشع الذي ينتشر في فترات الذروة كفصل الصيف مثلا.

السيد الرئيس،

إننا نعتبر كذلك أن توصيات مجموعة العمل الموضوعاتية الواردة على التوالي في الصفحات 61 إلى 67 من التقرير، يجب أن تشكل نبراسا لكل المتدخلين في القطاع من أجل النهوض بالسياحة في بلادنا، خصوصا أمام الرهانات الكبرى التي تنتظر بلادنا في أفق سنة 2030، فقد توزعت التوصيات عبر إحدى عشر مجالا وصيغت بطريقة دقيقة وواضحة، بيد أننا نعتبر أن المجال الذي يحظى بالأولوية هو كل ما يتعلق بالحكامة، ليس لأننا نعاني في بلادنا في العديد من المجالات من أزمة حكامة فقط، ولكن لأننا نعتبر أن تنفيذ التوصيات الواردة في المحور المتعلق بالحكامة يشكل مدخلا لا محيد عنه لتحقيق وتنفيذ التوصيات الواردة في مجال المحاور العشر الأخيرة.

ختاما، نجدد تهنئة السيد رئيس اللجنة الموضوعاتية المؤقتة وكافة أعضائها وأطر المجلس الذين واكبوا عملها، ونؤكد أننا سنواصل متابعة تنفيذ توصيات هذا التقرير الهام، عبر كافة الآليات الرقابية والتشريعية التي يتيحها النظام الداخلي للمجلس.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، الأستاذة هناء بن خير.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السي يوسف تفضلوا، السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بأن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لمناقشة التقرير الذي أَعَدَّتهُ المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول "السياسات العمومية في المجال السياحي".

وبالمناسبة، لا تفوتني الفرصة أن أتقدم بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء المجموعة الموضوعاتية والطاقم الإداري على إعداد هذا التقرير الهام الذي نحن بصدد مُنَاقَشَتِهِ.

السيد الرئيس المحترم،

يَحْظَى موضوع هذه الجلسة بأهمية كبيرة، باعتباره أحد مُحَرِّكَات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلادنا.

وأغتنم هذه الفرصة للتنويه بالبرنامج الهام الذي أَطْلَقَتْهُ الحكومة الخاص بدعم المؤسسات الفندقية المُصَنَّفَة الحاملة لمشاريع التأهيل، بغلاف مالي يصل لـ 4 مليار درهم، تُقَدَّمُ كقروض للفنادق وتتحمل الدولة جميع فَوَائِدهَا.

وحيث أن رهان تَحَوُّل بِلاَدنَا إلى وِجْهَة عالمية للسياحة يقتضي مُضَاعَفَة الجُهُود والتدابير المتخذة لجذب السُيَّاح والاستثمارات الأجنبية أيضا، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ونظرا لأهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، ندعوكم إلى العمل على ما يلي:

أولا: التنشيط السياحي، من خلال:

- ✓ تعزيز التنشيط الثقافي وتشجيع المهرجانات الموسمية، سَوَاء منها الروحية أو العصرية، والترويج للمتاحف والمآثِر التَّارِيخية وتشجيع العُروض الترفيهية، خصوصا تلك الموجهة للشباب؛
- ✓ دعم تطوير الصناعة التقليدية وانفتاحها على الابتكار لمواكبة متطلبات السوق الداخلي والخارجي؛
- ✓ تحسين مستوى الخدمات وظروف استقبال السُيَّاح لمواجهة المنافسة الكبيرة في مُحِيطِنا الإقليمي والجِهَوي (دول البحر الأبيض المتوسط)، من خلال مُراجعة منظومة التكوين الذي يَسْتَجِيبُ لمعايير الجودة (تنمية المهارات المهنية، إتقان اللغات...).

ثانيا: تطوير النقل الجوي، سَوَاء الداخلي أو الخارجي، باعتباره الرافعة الرئيسية للأسواق الدولية، من خلال وضع خطة مع الفَاعِلِين المُؤَثِّرِين في هذا القطاع.

وإننا إذ نثمن العقد البرنامج (2023-2037) المُبْرَم بين الحكومة وشركة الخطوط الملكية المغربية، والذي يهدف الى الرفع من أُسْطُول الشركة الوطنية إلى 200 طائرة، فإننا ندعو إلى:

- ✓ إيجاد حل للمغاربة المقيمين بالخارج لتمكينهم من اقتناء تذاكر الطائرة بأثمنة مُناسبة، خاصة خلال موسم الصيف، هذا المشكل الذي يطرح أيضا بالنسبة لغلاء تذاكر النقل البحري؛
- ✓ مواكبة وكالات الأسفار في التحولات التي يعيشها قِطَاعُهُم، والعمل على تعزيز دَوْرِهِم لِلتَّحَوُّل لِصُنَّاعِ المَنْتوج السياحي الداخلي والخارجي، من خلال تنويع العرض السياحي على طُول السنة بين المنتوج السياحي الثقافي والبيئي والجبلي (السياحة الإيكولوجية) والسياحة الرياضية، وعدم الاقتصار على الترويج للسياحة الساحلية الموسمية فقط.

ثالثا: تشجيع السياحة الداخلية، من خلال دعم الطلب الداخلي لتعزيز وُلوج المواطنين المغاربة إلى عروض نقل وإقامة وترفيه تُنَاسِبُ قدرتهم الشرائية، كما يمكن اقتراح "شيكات السفر" مُعْفَاة مِن الضرائب؛

كذلك، ينبغي العمل على تجاوز بعض الممارسات المتعلقة بتعقيد عمل الوحدات الفندقية، وفي هذا الإطار، أود أن أنوه بجرأة السيد وزير العدل الذي أثار بعض الإِشْكَالاَت القانونية التي تعاني منها المؤسسات الفندقية ببلادنا، خاصة ما يتعلق بِالمُطَالَبَة بِالإِدْلَاء ببعض الوثائق الشخصية وغيرها من الإجراءات التي ليس لها أيُّ سَنَد قانوني.

بالإضافة إلى ضَرُورة مُعَالجة بعض المشاكل الهامة على غرار:

- ✓ إلغاء شَرْط حصول النساء على ترخيص وإِذْن لِلْعَمَل خلال الفترة المسائية؛
- ✓ مُراجعة الإِجْرَاء القَاضِي بمنح رخصة تقديم المشروبات الكحولية بالفنادق والمطاعم المصنفة في اسم شخص واحد مع ضرورة تواجده الدائم في عين المكان يوميا وطِيلَة ساعات الافتتاح، مع ما يَفْرِضُهُ هذا الشَّرْط من صعوبات عملية وواقعية، خاصة في ظُرُوف المرض وقضَاء الأغْرَاض الإدارية، والأَكْثَر مِن ذلك، الحِرْمَان مِن الحياة الخاصة؛
- ✓ عدم مطالبة الوحدات الفندقية والمطاعم المصنفة بالتَرَخِيص من أجل تنظيم التنشيط الموسيقي؛
- ✓ كما نَوَدُّ أن نُلْفِتَ الانتباه إلى أحد المشاكل التي قَد تَبْدُو غير ذَات أهَمِّية وهُو غياب المرافِق الصحية العُمومية الذي تُعَاني منه جُلُّ المدن، سَوَاءٌ السياحية أو غير السياحية.

وفي الأخير، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب وباسم المقاولات السياحية الوطنية نُعَوِّلُ عليكم، السيدة الوزيرة المحترمة، من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي ببلادنا، حتى يَلْعَبَ دَورَهُ بالكامل،

كَرافِعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم، السي يوسف العلوي.

نمر الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

الأستاذة مريم، تفضلي.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

تعتبر السياحة من أهم القطاعات الاستراتيجية والحيوية في بلادنا، إذ تُعد رافعة أساسية من رافعات النسيج الاقتصادي الوطني، سواء من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام، أو من حيث وارداته من العملة الصعبة، بالإضافة إلى خلق فرص الشغل لما يقارب 2.5 مليون منصب شغل مباشر وغير مباشر، وتحقيق التنمية.

وعليه، فاختيار السياحة كموضوع لتنزيل وظيفة التقييم البرلماني التي منحها الدستور للمجلس، كان اختيارا صائبا من أجل تقييم ومساءلة السياسات العمومية في هذا المجال.

فعلى الرغم من توفر بلادنا على مؤهلات سياحية هائلة، ورغم الإرادة العليا المعبر عنها من طرف جلالة الملك نصره الله، ورغم كل الاستراتيجيات والخطط والبرامج الحكومية، خاصة استراتيجية "رؤية 2020" موضوع تقرير المجموعة وآلياتها المؤسساتية والتدبيرية والمالية المرصودة لها، إلا أنها لم تحقق بعد هذا الطموح المجتمعي والارتقاء بالقطاع السياحي الوطني، وجعله قوة تنافسية عالمية، حيث نسجل:

- ✓ هيمنة المقاربة الكمية على الأهداف المتوخاة والنتائج المحققة؛
- ✓ تمركز النشاط السياحي في بعض المدن الرئيسية وإغفال السياحة الترابية والجهوية، مما زاد من اتساع الهوة المجالية على مستوى التنمية السياحية، وبالتالي ظلت العديد من مظاهر الاختلال حاضرة في تقييم رؤية 2022؛
- ✓ ضعف الكبير في تنزيل رهانات الاستثمارات في المجال السياحي، حيث وقف التقرير على نتائج صادمة، فنسبة إنجازها لم تتجاوز 1%؛
- ✓ ضعف كبير على مستوى التسويق والترويج للمنتوج السياحي الوطني، وبالأخص ضعف في مستوى تحليل الأسواق والتقديرات الخاطئة في توجهاتها، وضعف المنصة الرقمية على مستوى الترويج الدولي؛
- ✓ عدم أخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية المجالية، خاصة بالمناطق الاكثر عرضة للهشاشة المناخية مثل المناطق الصحراوية، وبالأخص وضعيات الإجهاد المائي بهذه المناطق بشكل ينذر بالخطر، وتأثير كل ذلك على الاقتصادات الاجتماعية لهذه المناطق، مما يؤدي إلى عدم استقرار واستدامة العائدات المتحققة من النشاط السياحي.

على مستوى الرأسمال البشري:

رغم بعض التقدم الذي عرفه القطاع على مستوى المؤسسات والبنيات التحتية، غير أنه لا يزال مطبوعا بالهشاشة في التشغيل، حيث الحلقة الأضعف هو الرأسمال البشري، غير المشمول بالعناية الضرورية التي يفرضها بل يتوقف عليها النهوض بالقطاع، وهو الرأسمال الذي لم يحظ من طرف اللجنة الموضوعاتية بالتتبع وبالصرامة اللازمتين، حيث عدد كبير من العاملات والعمال لا يتم التصريح الكامل بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مما يؤثر سلبا على الادخار الوطني وعلى التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

فلا تنمية بدون ديمقراطية وبدون تحسين الوضعية المادية والمعنوية للموارد البشرية، بل هناك استغلال بشع لليد العاملة، فكيف يعقل أن بعض الفنادق المصنفة تبيع الغرفة الواحدة بـ30 ألف درهم لليلة الواحدة وتتهرب من مسؤوليتها الاجتماعية؟

وإن كانت فئة قليلة من الوحدات السياحية تعتبر النموذج في التصريح الكامل بالعمال وفي مستوى الأجور، أي النموذج في المساهمة في الادخار الوطني وفي ظروف العمل اللائق، والنموذج في استقبال السياح ورسم صورة جيدة عن البلد المستضيف، فأغلب العاملين بهذه المؤسسات، إما متدربين أو أعوان موسميين، حيث يشكو القطاع من هشاشة كبيرة على مستوى ظروف العمل ومستوى الأجور التي تقل أحيانا عن الحد الأدنى للأجور، فضلاً عن حرمانهم من التغطية والحماية الاجتماعية، بسبب عدم التصريح الكامل بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

كما يعرف نسبة كبيرة من عدم الاستقرار في العمل، خاصة مع اعتماد أشكال غير النمطية للتشغيل، كالعقد المؤقت أو الموسمي أو العرضي والعمل الجزئي والعقود المحددة المدة.

كما يتسم القطاع أيضاً بالموسمية في كثير من الوجهات السياحية وبنقص في احترام مبادئ العمل اللائق في كثير من الأحيان وفي ضمان الحقوق الاجتماعية واحترام تشريعات العمل.

وبخصوص التكوين في مهن السياحة، فقد سبق للمجلس الأعلى للحسابات في تقريره حول السياحة التأكيد على أنه "لم يتم

تفعيل أغلب الإجراءات التي تضمنها عقد برنامج "رؤية 2020" إلى وزارة السياحة"، بالإضافة إلى تدني جودة التكوين في محيط يتميز بالقوة التنافسية، فرغم الدور المنوط بمؤسسات تكوين وتأهيل الشباب في المجال الفندقي والسياحي في العديد من المناطق، غير أن ضعف المناصب المالية المخصصة سنويا لهذه المؤسسات تقل بكثير عن حاجياتها الحقيقية، وتحد بشكل كبير من قيامها بوظيفتها التكوينية على الوجه الأكمل، مما يستدعي ضرورة تأهيلها بشريا وماليا لتطوير أدائها وضمان ديمومة تأطيرها بجودة وتميز.

إن النهوض بالقطاع السياحي الوطني وتحقيق الصناعة السياحية باحترافية عالية يتطلب إعادة النظر في طبيعة التخطيط والأهداف المسطرة من خلال:

- ✓ ضرورة الانتقال في تدبير السياسات العمومية المتعلقة بالسياحة من مقاربة الكم إلى الاهتمام بالكيف؛
- ✓ اعتماد نموذج تدبيري واقتصادي جديد للمؤسسات السياحية الداعمة كالشركة الوطنية للنقل الجوي، خدمة للسياحة الوطنية؛
- ✓ تفعيل آليات الحكامة والحرص على الالتقائية والتنسيق في رسم وتنفيذ السياسات العمومية بين كل المتدخلين؛
- ✓ الاهتمام أكثر بالموارد البشرية العاملة بالقطاع، وتحسين أوضاعها المادية والمعنوية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، الأستاذة مريم الهلواني.

بالنسبة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، المجموعة المحترمة آثرت تقديم مداخلة مكتوبة، توصلنا بها بالفعل، وسندرجها في محضر هذه الجلسة المباركة.

وأمر مباشرة إلى مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الأستاذة فاطمة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السلام عليكم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

لم تفلح المخططات الاستراتيجية التي وضعت للنهوض بالقطاع السياحي سواء في "رؤية 2010" و" رؤية 2020" في بلوغ الأهداف التي رسمتها، كجلب أعداد مهمة من السائحين وتوفير مناصب الشغل وجلب العملة الصعبة والرفع من مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام.

وفي هذا السياق، وقفت تقارير صادرة عن كل من المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على مجموعة من الاختلالات، وصلت بعضها إلى جرائم مالية، وتشكل هدرا للمال العام، والحالة هذه فإن خارطة الطريق 2023-2026 التي وضعتها الحكومة لن تتمكن من انقاذ القطاع والنهوض به لأنها أغفلت البناء على التراكمات الإيجابية للاستراتيجيات السابقة، ولكونها وضعت خارج كل مقاربة تشاركية، علاوة على كون خارطة الطريق لا تعدو أن تكون عبارة عن استراتيجية قطاعية تهم مجال السياحة وتكرس بذلك غياب الالتقائية بتهميشها لمحورية الصناعة التقليدية كفاعل أساسي في النهوض بالسياحة.

فقطاعُ السياحة لا زال يُعاني منَ العديدِ من الإكراهات التَّنظيمية، تتعلق على وَجْهِ الخصوصِ بِتَدَاخُلِ الأدوارِ والاختصاصات بَيْنَ الفاعِلينَ المَعنيّين في القطاعيْن العام والخاصّ، وغياب استراتيجية شمولية ناجعة وفعالة، وافتقار المكتب الوطني المغربي للسياحة إلى الإبداع في مقاربته التسويقية للمغرب كمنتوج سياحي ذي جودة عالية تضمن تموقعه في خانة البلدان السياحية الرائدة عالميا، هذا بالإضافة الى رداءة الخدمات داخل الفنادق حتى المصنفة منها، لغياب برامج التكوين المستمر وانعدام سياسة التحفيز.

كمَا يُواجِه القطاع خَصَاصاً مِنْ حيْثُ المَوارِد البَشريّة المُؤَهَّلة، ويجد العديد من العمال أنفسهم عرضة للبطالة في المواسم التي لا تعرف إقبالا من طرف السياح، أو الطرد الذي يطال البعض منهم.

ومن المفارقات أن الوزارة حينما قدمت خارطة الطريق 2023-2026، أغفلت الاهتمام بالموارد البشرية وكيفية تأهيل العنصر البشري وتقديم الإجراءات الكفيلة بحمايتهم من الهشاشة في التشغيل واعتبار العمال في الفندقة والسياحة مجرد أرقام لا تعكس التقلبات الظرفية وكيفية مواجهة الأزمات لضمان حقوق العمال والمشغلين، حيث إن الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة السياحة لا تعكس حقيقة الوضعية المرتبطة باليد العاملة في الفنادق والمطاعم المصنفة ودور الضيافة، حيث إن نسبة التأطير والمراقبة والتقويم غير موجودة بتاتا، وتتمثل في تغييب دور المفتشية العامة للقطاع، من أجل القيام بدورها في مواكبة الأزمات المركبة وانعكاسها على شغيلة الفنادق وانتشار ظاهرة التسريح والتحايل على مدونة الشغل وغياب الضمانات المؤطرة من طرف الوزارة بتنسيق مع السلطات المحلية ومفتشية الشغل، لحماية العمال وضمان حقوقهم، كما هو الحال حين تسعى الدولة لحماية حقوق المستثمرين، تاركة العمال والأطر لحال سبيلهم في مواجهة تداعيات الأزمات.

السيد الرئيس،

إن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها يجب أن ترتكز على التدخل الآني والسريع لتأهيل القطاع السياحي وجعله رافعة للتنمية الاقتصادية لما يتيحه من موارد من العملة الصعبة وإعادة النظر في حكامته التي أهدرت بشكلها الحالي الكثير من المال العام.

وعليه، فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نرى ضرورة:

- ✓ إرساء حكامة مندمجة وفعالة، وذلك بوضع قانون إطار للسياحة، مع إرساء تخطيط استراتيجي مندمج، يضمن التقائية الوسائل والموارد، وتتبعاً وتقييماً لمجموع سلسلة القيمة؛
- ✓ مراجعة العلاقات المؤسساتية بين وزارة السياحة والمؤسسات المتدخلة مباشرة في تدبير السياحة، والإسراع بتشكيل المجلس الوطني للسياحة؛
- ✓ اعتباراً لكون المجال الرقمي هو اليوم المدخل الأساسي للوصول إلى المنتجات السياحية، فيتعين أن يكون المحور الرئيسي للتواصل والتسويق؛
- ✓ النهوض بعرض يتلاءم مع حاجيات السائح المغربي وتعزيز الاستثمار، من خلال اقتراح عروض مستدامة جديدة تكون أكثر جاذبية وتنافسية لفائدة السياحة الوطنية، وقادرة على إنعاش القطاع، والمحدِثة لفرص الشغل والمحفزة لخلق القيمة في المجالات الترابية التي تحتضن هذه الاستثمارات؛
- ✓ إعادة النظر في منظومة التكوين المهني عبر تثمين التخصصات المستهدفة والهندسة السياحية والحفاظ وإعادة تشغيل معاهد التكوين في مهن السياحة التي تم تفويتها لوزارة التربية الوطنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، الأستاذة فاطمة زكاغ.

أمر الآن إلى كلمة مجموعة العدالة الاجتماعية.

السيد الرئيس، السي مصطفى، تفضلوا.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أسهم معكم في هذه المناقشة المسلطة على تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بتقييم السياسات العمومية في المجال السياحي، وهي مناسبة أن أنوه من خلالها بجودة التقرير وأشكر كل من ساهم في إنجازه وإعداده ليكون محورا لهذه الجلسة الدستورية الهامة، في سياق تقييم موضوعي محايد ومسؤول، نود التذكير بداية أن استعراض بعض الملاحظات لا يمس في شيء المستوى المنجز التراكمي المتصاعد وحجم المجهودات المبذولة لجعل السياحة ببلادنا رافعة أساسية للتطور والتنمية.

لقد ركز التقرير المقدم على ثلاثة مؤشرات لتقييم مكانة قطاع السياحة وهي:

- 7% من الناتج الداخلي الخام؛
- 5% من اليد العاملة النشيطة، حوالي 550.000 منصب شغل؛
- 91.3 مليار درهم من العملة الصعبة سنة 2022، و123.8 مليار درهم سنة 2019.

هذه المؤشرات تعكس تصور الحكومات المتعاقبة لهذا القطاع، باعتباره مجرد قطاع اقتصادي يجلب العملة الصعبة ويرفع الناتج الداخلي ويشغل اليد العاملة، وهو منظور نعتقد على أنه أصبح متجاوزا، ولا ينسجم مع التطور الذي عرفته بلادنا، فالسياحة تجاوزت كونها مجرد وسيلة لتعديل عجز ميزان الأداءات واستيعاب البطالة، لتصبح واجهة للتعريف ببلادنا وهويتها وإسهامها في الحضارة الإنسانية، وهي من جهة أخرى حق من حقوق المواطنين.

هذه المراجعة في النظرة للسياحة تفرض كذلك مراجعة النموذج السياسي لتدبير القطاع والانتقال من سياسة سياحية تركز على دعم المقاولات السياحية الموجهة نحو السوق الدولية وجلب السياح الأجانب فقط إلى سياسة سياحية مبنية على مقاربة حقوقية بدرجة كبيرة، تركز أولوياتها على ضمان حق المواطن المغربي في الخدمة السياحية، سواء الداخلية أو الخارجية، وقياس نجاح السياحة أو السياسة السياحية بمدى استفادت المواطن المغربي.

أولا، من الخدمات السياحية، ثم في مستوى ثاني التركيز على إسهام السياحة في إشعاع المملكة والتعريف بالحضارة المغربية وبالثقافة المغربية عبر العالم وقدرتها على استقطاب الجنسيات المختلفة ودورها في الدبلوماسية الناعمة لبلادنا، ثم تلي ذلك المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في التشغيل وإنتاج القيمة المضافة.

إن إعادة النظر في ترتيب هذه الأولويات من شأنه أن ينقل السياسة السياحية من مجرد دعم القطاع الخاص إلى دعم المواطن وخلق سياحة مغربية حقيقية تعرف بالمغرب وتحول التسويق السياحي من مجرد منتوج استهلاكي للسياح إلى دبلوماسية ناعمة، تخدم الإشعاع المغربي.

إن مراجعة المقاربة التي تؤسس عليها السياسة العمومية في مجال السياحة والانتقال نحو سياسة سياحية مرتكزة على المواطن وحقه في السياحة، ثم السياحة المرتكزة على إشعاع المملكة، ثم السياحة المرتكزة على خلق مناصب الشغل من شأنه تثمين الإمكانات التي تتوفر عليها بلادنا وحسن استثمارها للنهوض بالسياحة في بلادنا وتقليص الهوة بين ما يتم تسطيره من أهداف وما يتم تحقيقه من نتائج وتجاوز الاختلالات والنقائص التي يعاني منها النشاط السياحي.

ومن بين الإكراهات المسجلة والتي نتقاسمها مع العديد من التقارير المؤسساتية:

- أولا، عدم إحداث بعض الهيئات المنصوص عليها في عقد البرنامج الوطني؛

- عدم استجابة نظام القيادة واليقظة الحالي بشكل كافي لاحتياجات مختلف المتدخلين في القطاع السياحي؛

- محدودية الاستثمار في مجال التنشيط السياحي؛

- عدم إيلاء السياحة الداخلية الاهتمام اللازم؛

- تفشي ظاهرة العمل غير المهيكل بالقطاع؛

- عدم تعافي العديد من المقاولات المشتغلة في القطاع السياحي؛

- التأخر في إعداد هيكلة وتطوير النظام الجبائي العام المتعلق بقطاع السياحة؛

- ضعف فعالية الآليات التي يتم تبنيها لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

إلى جانب ملاحظات أخرى ندلي بها كتابة.

في الأخير، نعتقد على أنه بالإضافة إلى إكراهات أخرى مرتبطة بالنقص في عدد الرحلات الجوية، سواء الداخلية أو الخارجية، وارتفاع أسعارها وضعف القدرة الاستيعابية للنقل السياحي وغياب رحلات منخفضة التكلفة في مطارات قريبة من أكبر مدينة بالمغرب، فمطار محمد الخامس ومطار بنسليمان مثلا لا يستقبل الرحلات المنخفضة السعر، ويبقى التساؤل في ظل هذه الإكراهات عن قدرة الحكومة في بلوغ الأهداف التي سطرتها في خارطة الطريق.

شكرا لكم.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم، السي المصطفى الدحماني.

إذن ختم المناقشة، مناقشة المجلس من أحد ممثلي الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

الأستاذ خالد، تفضل.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين المحترمين،

بداية، لابد نوه بدوي بطبيعة الحال بالتقرير، ولو أنني عضو في اللجنة، التقرير كان مهم وأساسي، سجل مجموعة ديال الإيجابيات، مجموعة الإخفاقات والسلبيات، يمكن ورثتي شي حاجة من عند الزملاء ديالك، عندك إمكانية باش على أنك، السيدة الوزيرة، بطبيعة الحال مع الطاقم مع الحكومة على أنكم تجاوزها، وتنظن على أن مجموعة ديال التوصيات اللي جاء بها التقرير هي أساسية ومهمة لابد ما تتجاوز باش تتجاوزو الإكراهات اللي وقفنا عليها.

نعطي على سبيل المثال، أول حاجة هي ديال الموارد البشرية، لابد يكون التكوين أساسي للموارد البشرية، التأهيل ديالهم، تعطى لهم الحقوق ديالهم، يطبق نظام الشغل بشكل أساسي، خصوصا في الوحدات الفندقية والأمور اللي عندها علاقة بالسياحة.

كذلك، السيدة الوزيرة، المغرب مقبل على تظاهرات دولية كبرى، لابد على سبيل المثال، غير مثلا السائقين ديال الطاكسيات راه ممكن يحدث التشويش على السياحة، لذلك حتى هوما خص يكون عندهم تكوين ويكون عندهم كيفية التعامل مع السياح.

أيضا لابد، السيدة الوزيرة، كذلك نوقفو على السياحة الداخلية، وقفنا في التقرير -وهاذ الشي راه ربما في بالكم–على أن أعداد الآلاف أو عشرات الآلاف تيمشيو يديرو السياحة على برا في بعض الدول، نظرا تيلقاو ربما التكلفة أقل، تنظن على أن القضية ديال التكلفة لابد توقفو عليها باش نشجعو المغاربة يكون عندهم الحق في السياحة ديالهم الداخلية.

وكذلك، في نفس السياق يكون عندهم الإمكانيات باش يتنقلو على الأقل في بلادهم، راه عندنا 3500 كيلومتر ديال البحر، ومع ذلك كاين مجموعة ديال الشواطئ غير مستغلة، كاين الاحتلال ديال الشواطئ، كاين مجموعة الأمور اللي تنعتقد، السيدة الوزيرة، توقفو عليها.

أيضا، لابد كذلك السياحة الجبلية، السياحة الروحية، السياحة اللي كاينة في الصحراء على سبيل المثال، هاذ الأمور كذلك كلها أمور يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، ما يمكنش نذكر التوقيت ما يسمحش نذكر جميع المناطق، ولكن نعطي على سبيل المثال كاين بعض المناطق في جبالة اللي عندهم إمكانيات باش أنكم تعاونوهم باش تشجع السياحة الداخلية، وزان، تاونات، تازة، كاين كلميم، كاين الشاطئ الأبيض اللي في كلميم، كاين مير اللفت، كاين مجموعة ديال الأمور ديال الشواطئ.

أيضا، لابد كذلك، السيدة الوزيرة، كاين نقطة أخرى عندها علاقة بالفيزا، كاين بعض السياح الأجانب اللي تيبغيو يجيو، هاذ الأمر هذا خص تكون مع وزارة الخارجية صحيح، ولكن تنعتقد، صحيح السيادة بلادنا راه هي فوق كل اعتبار، ولكن التعقيدات أحيانا ديال التأشيرة كتخلق مشكل، كاين سياح من دول عربية شقيقة، إسلامية، ربما إفريقية، اللي كيلقاو عراقيل فالأمر ديال التأشيرة.

قبل ما نختم، السيد الرئيس، إيلا اسمحتي من طبيعة الحال، لابد نعاود نوقف على الأمر ديال التقرير وكذلك اللجنة اللي شكلتو، بالإضافة إلى الأطر الإدارية، الأطر الإدارية اللي قامت بواحد العمل جبار وأساسي، ولابد على أن رئاسة المجلس والمكتب المسير، اللي بالمناسبة حتى هوما كنشكرهم على الدعم ديالهم، وبالإضافة إلى الدعم ديال السيد الأمين العام، أن هاذ الأطر ياخذو حقهم كذلك فالتحفيزات اللي هي من حقهم، كنعتقد لأن عملو دارو عمل جبار وعمل أساسي.

وسأسلمكم، السيدة الوزيرة، من بعد المداخلة مكتوبة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السي خالد السطي.

شكرا.

إذن أعطي الآن الكلمة للحكومة.

الكلمة للسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة فاطمة الزهراء عمور، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أنا سعيدة بالحضور معكم اليوم في إطار هاذ الجلسة السنوية المخصصة لتقييم "السياسات العمومية في المجال السياحي".

بغيت فالبداية نشكركم على اختياركم لقطاع السياحة، كمحور لتقييم السياسات العمومية خلال هاذ السنة، وهذا كيترجم وكيأكد العناية والاهتمام ديالكم بهاذ القطاع، اللي أصبح كيشكل دعامة قوية للاقتصاد الوطني.

كما أني بغيت نأكد ليكم أن الوزارة ستتخذ جميع الإجراءات للاستثمار الأمثل للتقرير اللي نجزاتو اللجنة الموضوعاتية والخلاصات والاستنتاجات اللي فيها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

التقرير اللي أنجزته اللجنة الموضوعاتية في عدة محاور منها على الخصوص: ما يتعلق بـ "رؤية 2010" و"رؤية 2020"، اللي بغيت نتوقف عندهم بجوج:

أولا، فيما يتعلق بـ"رؤية 2010"، هي أول رؤية توضعت لقطاع السياحة وكان فسنة 2001، وهاذ الرؤية شكلت نقطة تحول كبرى فالقطاع السياحي، وكانت بمشاركة كل من الحكومة والقطاع الخاص، وأهم أهدافها كان الوصول إلى 10 ملايين سائح في سنة 2010، بعد أن كان العدد لا يتجاوز 4 ملايين سائح في سنة 2001.

صحيح أن "رؤية 2010" وصلت إلى تحقيق 84% فقط من الأهداف ديالها، ولكن الأهم هو أنه كيفما قلت هي أول رؤية اللي تم الاستفادة منها، وأسست لمسار تطوير القطاع، وذلك رغم عدة أزمات اللي عرفتها هاذ الفترة.

فيما يخص "رؤية 2020"، جاء فالتقرير أيضا أن "رؤية 2020" استمرت على نفس البرامج، ولكن بأهداف مغايرة، وبحلول سنة 2019 وصل متوسط معدل الإنجاز لـ"رؤية 2020" حوالي 65%.

وهنا، لابد نذكرو بالظروف ديال هاذ 10 سنين ديال هاذ الإستراتيجية، اللي عرفت ظروف جيو سياسية واقتصادية صعبة جدا، مع العلم أنه بالرغم من ذلك تم تحقيق عدة مكتسبات، وبالفعل كاين بعض الإكراهات وهاذ الشي طبيعي، ولكن اخذينا بعين الاعتبار فيما يخص وضع خارطة الطريق الجديدة هاذ الإكراهات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السياحة اليوم، أصبحت كتلعب دورا مهم فالاقتصاد الوطني، لأنها كتساهم بـ 7% فالناتج الداخلي الخام، كتشغل بصفة مباشرة وغير مباشرة 2.5 مليون ديال المغاربة، وكتجلب مداخيل مهمة من العملة الصعبة، وكتساهم في إنعاش عدة قطاعات أخرى بحال قطاع الصناعة التقليدية اللي بلغ رقم المعاملات الإجمالي ديالو 147 مليار درهم، وتجاوزت المبيعات لأول مرة 11 مليار درهم من العملة الصعبة، ما بين الصادرات والمبيعات للسياح اللي تيجيو للمغرب، وشفنا بعدة مدن مثلا في مراكش كيفاش التوافد ديال السياح زاد في انتعاشة الحرفيين والتعاونيات اللي كيشتغلو في الصناعة التقليدية والمنتوجات المحلية.

وبلادنا اليوم، الحمد لله، كتعرف إنجازات قياسية في هاذ القطاع، 14.5 مليون سائح زارو بلادنا في 2023 أي زائد 34% مقارنة مع 2022، كما أن القطاع حقق 105 مليار درهم من مداخيل العملة الصعبة في 2023 أي زائد 27 مليار مقارنة مع 2019، وكنعيشو نموا استثنائيا في

النص الأول ديال هاذ السنة بتوافد 7.4 مليون سائح، يعني زائد 14% مقارنة مع 2023 وزائد 38% مقارنة مع 2019، علما أن الأهداف كانت تشير إلى مليون سائح زائد هاذ العام في 2024، احنا غير في هاذ 6 أشهر الأولى عندنا أكثر من 900.000 سائح إضافي إلى حد الآن.

فيما يخص المغاربة المقيمين بالخارج، احنا في الحقيقة فرحانين بارتفاع عدد ديال الجالية في المغرب وكذلك بعدد ديال السياح الأجانب، ولكن بغيت غير نعاود نذكر بأن احتساب الجالية كسياح كيتبع المعايير الدولة ديال المنظمة العالمية للسياحة.

شهر ماي 2024، سجلنا أيضا 9.4 مليار درهم في عائدات السياحة بالعملة الصعبة بزيادة ديال 11% مقارنة مع 2023، ووصلت العائدات خلال الخمس أشهر الأولى 41.3 مليار درهم، بزيادة قدرها 1.6%.

هاذ النجاح اللي حققاتو بلادنا كيرجع بالأساس للحكمة اللي تعاملت بها بلادنا مع الأزمة الصحية، تحت القيادة الرشيدة ديال صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، واللي زادت عززت مصداقية ديال بلادنا على الصعيد الدولي.

كذلك، بفضل التدابير اللي اتخذتها الحكومة واللي غادي نتكلم عليها من بعد، وهذا بالإضافة إلى الانخراط التام ديال المهنيين وباقي الشركاء اللي بالمناسبة كنشكرهم على المجهودات ديالهم.

معلوم أن النتائج الإيجابية وغير المسبوقة للمنتخب الوطني في مونديال قطر والصورة المشرفة اللي قدمها زادت في إشعاع المغرب وساعدت على تعزيز جاذبية بلادنا كوجهة سياحية مفضلة للسياح، سواء المغاربة أو الأجانب.

هنا نبغي نشير لواحد الأمر مهم، هاذ الإنجازات اللي حققناها جميعا في هاذ 30 أشهر اللي دازت ما خصهاش تنسينا في المراحل اللي قطعنا، إذن لابد نرجعو لهاذ المراحل ونذكرو بها باش نستافدو منها ونقدرو نواجهو المستقبل.

فكيفما تتعرفو في الوقت اللي تعينت هاذ الحكومة في أكتوبر 2021، كانت الحدود مغلوقة والسياحة متوقفة، وشفنا مدينة كبيرة بحال مراكش اللي كانت حيوية أصبحت فيها جميع الأنشطة واقفة، وفي هاذ المرحلة كانو المهنيين ديال السياحة في حالة مادية ونفسية صعبة، أول تدبير قمنا به، هو أننا اشتغلنا معهم بطريقة متواصلة والظروف في الحقيقة ما كانتش سهلة، واطلقنا في يناير 2022 يعني بعد 3 شهر فقط برنامجا استعجاليا ديال 2 مليار درهم اللي مكن المهنيين من المحافظة على مناصب الشغل ومنع المقاولات ديالهم ومكن كذلك 800 مؤسسة باش تقوم بالإصلاحات اللازمة وباش يمكن لهم يستقبلو السياح من جديد في أحسن الظروف.

بالإضافة لذلك، اشتغلنا مع منظمي الأسفار وشركات الطيران في جميع أنحاء العالم باش نوجدو لمرحلة ما بعد فتح الحدود، واطلقنا حملات ترويجية للوجهة ديالنا في 20 دولة في نفس الوقت، والحمد لله في مارس 2022 بمجرد ما تحلت الحدود بداو السياح تيتوافدو على المغرب واستقبلنا 11 مليون سائح سنة 2022، اللي هي نسبة الاسترجاع ديال 84% بالنسبة لـ 2019 مقارنة مع 63% في باقي العالم.

بالموازاة مع المخطط الاستعجالي، بدينا تنشتغلو على المدى المتوسط والبعيد بنفس الطريقة التشاركية مع المهنيين والشركاء ديالنا، وهاذ الشي اللي مكنا من وضع خارطة الطريق 2023-2026.

ما ننساوش أنه في نفس الفترة العالم عرف عدة أزمات، منها التضخم وحرب شرق أوروبا والأزمات الجيو سياسية اللي بلادنا تعملت معها بحكمة وقدرنا نقلو من الآثار ديالها بطريقة مثالية، وجا من بعد قدر الله زلزال الحوز اللي كان امتحان لنا جميعا، والحمد لله بلادنا بنفس الحكمة وبنفس التعبئة، تحت القيادة الرشيدة ديال سيدنا، الله ينصرو، تم تدبير هاذ المرحلة وإنقاذ الأرواح ومواكبة الساكنة المتضررة، بالإضافة لإعادة الإعمار والبناء، اللي فعلا قامت به جميع القطاعات بما في ذلك قطاع السياحة، ولاحظنا في هاذ المحطة أمر مهم وهو أنه رغم التخوف اللي كان على قطاع السياحة لمسنا تعبئة غير مسبوقة للمغاربة داخل وخارج المغرب، وكذلك عدد من السياح اللي كانو في هاذ المناطق، اللي رجعو سفراء للوجهة ديالنا وشفناهم في وسائل التواصل الاجتماعي تيوجهو نداءات لزيارة المغرب.

وهاذ التذكير والرجوع للماضي القريب مهم جدا وكيبين أن بلادنا عرفت تجاوز جميع الأزمات وخرجت منها أكثر قوة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بلادنا دازت من عدة تجارب لتدبير السياحة، أهمها كان–كيف ما جا في التقرير ديالكم–الاستراتيجيتين المندمجتين، "رؤية 2010" و"رؤية 2020"، اللي اعطاتنا تجارب مهمة ومكناتنا أيضا من معرفة ما يفيد وما لا يفيد القطاع السياحي، وهاذ الشي هو اللي مكننا من وضع خارطة الطريق.

اليوم اصبحت عندنا خارطة الطريق استراتيجية طموحة لقطاع السياحة 2023-2026، اللي توقعت تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة في مارس 2023، واعتمدنا في وضع هاذ خارطة الطريق مقاربة تشاركية وجات بعد تشخيص دقيق ومعمق، وهاذ التشخيص بين لنا خمس ملاحظات مهمة:

- ✓ أولا، أوروبا تتمثل 70% من الأسواق المصدرة؛
- ✓ ثانيا، مراكش وأكادير تيجلبو 60% من السياح؛
- ✓ ثالثا، أهم موسم عندنا في المغرب هو فصل الشتاء، الوقت اللي تيكون الطقس بارد في الأسواق المصدرة، خاصة في الدول الأوروبية؛
- ✓ رابعا، لاحظنا أن الحكامة ما كانتش ملائمة، خصوصا ضعف

التنسيق مركزيا وجهويا مع العلم أن القطاع السياحي هو قطاع أفقي؛

✓ خامسا، لاحظنا كذلك بأن العرض والطلب ما كنوش دائما ملائمين.

واخذينا بعين الاعتبار كل هاذ العناصر في وضع التصور لخارطة الطريق ديالنا، ولا بأس نذكركم بأهم الخطوط العريضة ديالها.

فخارطة الطريق اللي تخصص لها 6.1 مليار درهم تهدف في أفق 2026 لاستقطاب 17.5 مليون سائح، تحقيق 120 مليار درهم من المداخل بالعملة الصعبة، وخلق 200.000 فرص شغل مباشرة وغير مباشرة.

واعتمدت هاذ خارطة الطريق على تصور جديد للعرض السياحي مبني على تجربة الزبون عبر 9 سلاسل موضوعاتية و5 سلاسل أفقية.

السلاسل الموضوعاتية هي:

- المحيط والأمواج اللي غادي نركزو فيه على الرياضات المائية؛

- الطبيعة والرحلات في الهواء الطلق اللي غادي نركزو فيها على تطوير السياحة الخضراء (City Break) يعني سياحة المدن اللي غتمكنا نقدمو عرض أكثر تنوعا؛

- السياحة الشاطئية اللي غيتم فيها تحسين كل الخدمات بالشواطئ؛

- سياحة الصحراء والواحات اللي غنطورو فيها تجارب سياحية جديدة؛

- (MICE[1]) يعني سياحة الأعمال، هنا بغينا المغرب يستقبل عدد أكبر من السياح بغرض المعارض والمؤتمرات؛

- السياحة الثقافية فين غادي نعززو التراث اللامادي ونجعلو من المدن العتيقة والقصور والقصبات وجهة جذابة؛

- السياحة الداخلية الخاصة بالشاطئ اللي غادي نشتغلو فيها على ملاءمة العرض مع متطلبات السياح المغاربة؛

- السياحة الداخلية الخاصة بالطبيعة فين غادي نطورو تجارب جديدة كتوافق احتياجات وميزانية السائح المحلي.

وباش نزيدو نخلقو تجربة سياحية متميزة خدمنا أيضا على خمس سلاسل أفقية اللي هي:

✓ المطبخ المغربي والمنتوجات المحلية؛

✓ المهرجانات والمواسم؛

✓ الصناعة التقليدية والمهارات المحلية؛

✓ الإيواء البديل بحال المخيمات والإيواء عند الساكنة؛

✓ والتنمية المستدامة.

وركزنا على تنويع العرض السياحي ديال 12 جهة، باش كل جهة يمكن لها تطور العرض ديالها في السلاسل اللي عندها مؤهلات فيها، ولحد الآن وقعنا عقود تطبيقية مع 8 جهات، اللي هي: فاس- مكناس، بني ملال- خنيفرة، طنجة- تطوان- الحسيمة، درعة- تافيلالت، الداخلة- واد الذهب، سوس- ماسة، الشرق، الرباط- سلا- القنيطرة، وباقي العقود التطبيقية في طور التوقيع.

وباش نزلو خارطة الطريق، بدينا كنشتغلو على 6 روافع أساسية:

✓ الرفع من مقاعد النقل الجوي؛

✓ الترويج والتسويق مع التركيز على الرقمنة؛

✓ منتجات التنشيط الثقافية والترفيهية وإحداث مقاولات صغرى ومتوسطة؛

✓ تأهيل الفنادق وإحداث قدرات إيواء جديدة؛

✓ تعزيز الموارد البشرية عبر إطار جذاب للتكوين والتدبير؛

✓ وإعادة تموقع المرصد الوطني للسياحة.

ولأن السياحة عندها طابع أفقي، اعتمدنا حكامة جديدة من خلال إحداث لأول مرة لجنة وطنية، تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، لجنتين على الصعيد الوطني، الأولى مكلفة بالنقل الجوي والثانية بالمنتوج السياحي، العرض الطلب، و12 لجنة لتتبع المخططات الجهوية تحت رئاسة السادة الولاة.

غادي ندخل في بعض التفاصيل، خصوصا أهم المحاور اللي كنشتغلو عليها حاليا:

المحور الأول هو ترويج و إنعاش النقل الجوي:

✓ قمنا بتنسيق مع المكتب الوطني المغربي للسياحة بإطلاق حملة ترويجية لـ"المغرب أرض الأنوار" في 20 دولة عالميا؛

✓ عملنا على تقوية الإنعاش والتوزيع السياحي من خلال المشاركة في أكثر المعارض السياحية الدولية؛

✓ رفعنا من عدد مقاعد النقل الجوي في سنة 2023 بنسبة 22% وبنسبة 40% في سنة 2024؛

✓ عقدنا اتفاقية شراكة مع شركات الطيران لفك العزلة على عدة مناطق، وطلقنا 24 خطا جويا دوليا جديدا مع 8 ديال الأسواق استراتيجية وفتحنا أيضا 11 خطا جويا داخليا جديدا؛

✓ وعندنا كذلك عدة شراكات مع منظمي الرحلات ووكالات الأسفار الرقمية.

[1] **M**eetings, **I**ncentives, **C**onferencing, **E**xhibitions.

المحور الثاني هو تشجيع الاستثمار وتنويع العرض السياحي:

في 2023 وصل الاستثمار في القطاع السياحي إلى 8 المليار ديال الدرهم، ولاحظنا إقبال علامات عالمية معروفة على الاستثمار ببلادنا، وشفنا افتتاح فنادق متميزة في مختلف جهات المغرب، وتنقومو بتشجيع الاستثمار في البنيات التحتية والإيواء والترفيه عبر عدة برامج وآليات:

أولا: على الصعيد الجهوي عندنا شركات جهوية للتنمية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة (les SDR[2]) واللي كتعطي تحفيزات مهمة للاستثمار؛

ثانيا: على الصعيد الوطني طلقنا برنامج "Go السياحة" للتشجيع على خلق وتطوير 1700 مقاولة سياحية، خاصة في التنشيط السياحي، وذلك بغلاف مالي ديال 720 مليون درهم؛

ثالثا: طلقنا مؤخرا برنامج فريد اللي هو (Cap Hospitality) اللي هي آلية خاصة ومبتكرة تهدف إلى تجديد 25.000 غرفة مع تقديم قروض للفنادق تصل إلى 100 مليون درهم، والهدف هو نكونو واجدين لاحتضان مختلف التظاهرات اللي غادي تنظم بلادنا، سواء في 2025 أو في 2030، ومعلوم ما ننساوش المواكبة والتمويل عبر الميثاق الجديد للاستثمار وصندوق محمد السادس للاستثمار.

المحور الثالث هو تعزيز هيكلة القطاع:

تضمن امتحان إدماج الأشخاص الذين يتوفرون على تجربة في ميادين الإرشاد السياحي وقمنا بتسوية وضعية 1299 مرشد سياحي واعطيناهم الاعتماد لممارسة مهنة المرشد السياحي.

تنقومو حاليا بتسريع إخراج النصوص التنظيمية للقانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى، وخرجت هاذ الحكومة جوج مراسيم اللي كانت منتظرة منذ سنين اللي هي:

- ✓ المرسوم ديال معايير بناء في مؤسسات الإيواء السياحي؛
- ✓ المرسوم ديال المساطر الإدارية المرتبطة بفتح واستغلال المؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى.

اليوم، الوزارة تتشتغل مع وزارة الداخلية على القرارات اللازمة لاستكمال تنزيل هاذ الورش المهم، ونبغي نذكر على أن هاذ القانون تيمكن من جعل العرض السياحي الوطني تيتماشى مع المعايير الدولية، ويمكن من محاربة الانتشار للإيواء غير المهيكل، ويساهم في معالجة الملفات في مدة معقولة، فمثلا المستثمر غادي يحط الملف ديالو بطريقة إلكترونية في المنصة ديال (les CRI[3]) وغادي ياخذ الرخصة ديالو في مدة اللي ماغتفوتش 30 يوما.

عاودنا كذلك المسطرة ديال التصنيف اللي غادي تعتمد على زيارات تديرها لجنة جهوية وكنكملوها احنا بزيارة زبون سري (client mystère) باش نراقبو جودة الخدمات بالاعتماد على معايير جديدة تدارت بشراكة مع المنظمة العالمية للسياحة.

المحور الرابع هو تطوير السياحة الداخلية.

لأنها أبانت خلال الأزمة الصحية عن قدرتها على ضمان مناعة القطاع السياحي ببلادنا وقدرتها على مقاومة الأزمات، لذلك خصصنا لها 2 ديال السلاسل، اللي هي السياحة الداخلية في الشاطئ والسياحة الداخلية في الفضاءات الطبيعية، باش نطورو منتوجات سياحية جديدة تناسب متطلبات السياح المغاربة، كما غادي تستافد السياحة الداخلية ضمن خارطة الطريق من المشاريع القاطرة مثل (Dino Park) والمنتزه الطبيعي لإفران وتوبقال وسوس- ماسة والمحطات الخضراء لأوكيمدن وخنيفرة، ومنتزهات ترفيهية في الدار البيضاء ومراكش.

ومن بين المحاور الأساسية التي ستمكن من تطوير السياحة الداخلية في إطار خارطة الطريق، تقوم الوزارة بـ:

- تشجيع الاستثمار في المنتوج السياحي الأكثر طلب من طرف السياح المغاربة؛

- إحداث منتجعات سياحية ملائمة من حيث المنتوج والأسعار اللي تتاخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية ديال السائح المغربي؛

- تحسين جاذبية المنتوج السياحي لفائدة السياح المغاربة عبر تثمين المدن العريقة وإحداث مدارات سياحية والتنشيط الثقافي وتعزيز الأنشطة الطبيعية والرياضية؛

- تعزيز الترويج السياحة الداخلي، حيث تم إطلاق بتنسيق مع المكتب الوطني المغربي للسياحة حملتين ترويجيتين: الأولى "نتلاقاو في بلادنا"، والثانية "نتلاقاو في مراكش".

والرهان في الحقيقة هو تشجيع السياحة الداخلية طول السنة، ماشي بصفة موسمية باش يمكن لنا نخفضو الأثمنة، ويمكن لجميع المغاربة يستافدو من المؤهلات السياحية ديال بلادهم عبر سلسلتين متكاملتين، اللي هوما السياحة الشاطئية والسياحة في الفضاءات الطبيعية.

بالنسبة للسياحة الثقافية، تنذكر هنا أن الحكومة قامت بإطلاق مشروع إنجاز علامة "تراث المغرب" للحفاظ على التراث غير المادي، وخارطة الطريق أعطت أهمية كبيرة للسياحة الثقافية، حيث خصصت لها سلسلة كاملة من السلاسل الموضوعاتية، وحددت فيها عدة مشاريع كاينة في العقود الجهوية، كما أن السلاسل الأفقية فيها كذلك واحد الجانب مهم فيما يخص السياحة الثقافية، وتهم المطبخ المغربي والمنتوجات المحلية، المهرجانات والمواسم والصناعة التقليدية والمهارات المحلية.

[2] **S**ociété de **D**éveloppement **R**égional de **T**ourisme.

[3] **C**entre **R**égional d'**I**nvestissement.

بالنسبة للسياحة الجبلية والقروية، خصصنا لها 3 ديال السلاسل موضوعاتية، وهي معنية كذلك بجميع السلاسل الأفقية، وعندنا كذلك في خارطة الطريق 14 مشاريع قاطرة، ستة منها تهم السياحة الجبلية والقروية، اللي هي المنتزه الوطني لإفران، المنتزه الوطني لتوبقال، المحطة الخضراء المندمجة بخنيفرة، المحطة الخضراء لأوكيمدن، المنتزه الوطني سوس- ماسة والمنتزه المائي والسياحي بأزيلال اللي هو (Dino Park) .

وزيادة على ذلك، عندنا عدة اتفاقيات مع الجهات، على سبيل المثال في جهة درعة- تافيلالت اللي بدينا في تنفيذها بتأهيل (les gorges du Todgha).

المحور الخامس، هو العنصر البشري:

نظرا للأهمية ديالو فيما يخص جودة الخدمات السياحية، ولذلك خصصنا له 3 ديال البرامج.

في 2023 وقعنا اتفاقية خاصة مع وزارة الاقتصاد والمالية و (l'OFPPT[4]) والكونفدرالية الوطنية للسياحة لتنزيل ثلاثة برامج مبتكرة:

- البرنامج الأول هو برنامج (Cap Excellence) اللي تهدف إلى وضع معايير التكوين المتميز، وفي هاذ الإطار كنشتغلو على تهيئ 12 مؤسسة للتكوين المهني الفندقي والسياحي؛

- البرنامج الثاني هو برنامج الأطر المتوسطة، اللي تيستهدف تكوين 9500 إطارا متوسطا في أفق 2026 لتسيير وتأطير مشاريع الفندقة والمطعمة والسياحة؛

- البرنامج الثالث، هو برنامج التكوين المستمر المتميز، اللي تهدف إلى خلق مناهج للتكوين المستمر عن بعد، تشمل أحدث التقنيات والمهارات باش نوصلو إلى 8000 مستفيدا في أفق 2026.

كما أطلقنا ولأول مرة في قطاع السياحة في بلادنا، برنامج المصادقة على الخبرات المكتسبة، اللي هي (la VAE[5]) لفائدة 7550 شخص ما بين 2023 و2026، والحمد لله كنواصلو تحقيق نتائج إيجابية في قطاع السياحة بفضل تنزيل هاذ خارطة الطريق.

هاذ الاستراتيجية الجديدة اللي اعتمدنها أعطت النتائج ديالها بفضل الواقعية ديالها، ولكن أيضا بفضل دعم هاذ الحكومة اللي وفرت لنا اعتمادات مالية مهمة وغير مسبوقة، اللي مكنتنا باش نبداو بسرعة في تنفيذ مختلف المشاريع المبرمجة في الجهات، واللي احنا مازال مواصلين تنزيلها.

وفي الأخير، بالنسبة للصناعة التقليدية اللي عندها ارتباط كبير بالسياحة واللي تتعتبر جزء من تراثنا الغني اللي عندو جاذبية مهمة، بغيت نذكركم بهاذ المناسبة، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، باللي انعقد يوم الثلاثاء الماضي الاجتماع الأول للمجلس الوطني للصناعة التقليدية تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، وباش نقربكم أكثر من هاذ المجلس، فهو غادي يوضع إجراءات ملموسة تتهدف إلى تنشيط وتحديث وتطوير قطاع الصناعة التقليدية، باش نحسنو تنافسية الحرفيين وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية مع الحفاظ على التراث الغني للصناعة التقليدية ديالنا.

وفي هاذ الاجتماع تم تشكيل اللجنة الخاصة اللي غادي تسهر على وضع خارطة طريق استراتيجية جديدة لتطوير الصناعة التقليدية، وهاذ الإستراتيجية غادي تمكنا من مواجهة التحديات المرتبطة بالمحافظة على التراث وتعميم التغطية الصحية وتعزيز دور غرف الصناعة التقليدية ودعم وتطوير التعاونيات والتكوين المهني والمواد الأولية والتسويق والرفع من الصادرات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الختام، بغيت نشكر السيد الرئيس، ومن خلاله كل أعضاء المجموعة الموضوعاتية، اللي ساهمو فالتحضير لهاذ الجلسة السنوية.

كما أني بغيت نأكد ليكم، أننا متفائلين فالمستقبل، خاصة وأننا غادي نظمو كأس إفريقيا وكأس العالم مع إسبانيا والبرتغال، وهاذ الشي كيشجعنا نستمرو فالمجهودات ديالنا وفمجهودات خارطة الطريق والتنسيق مع جميع الشركاء ديالنا، باش إن شاء الله نظمو هاذ التظاهرات في أحسن الظروف.

هاذ التظاهرات كتعزز التوجهات ديال الرؤية ديالنا، والهدف ديال 26 مليون سائح في أفق 2030، وتكون بلادنا إن شاء الله من بين 15 أكبر وجهات سياحية فالعالم.

مرة أخرى، كنشكركم على الاهتمام ديالكم بالقطاع السياحي، واحنا مستعدين باش نتفاعلو إيجابيا مع الملاحظات ديالكم والاقتراحات ديالكم باش يزيد هاذ القطاع يحقق نتائج أفضل.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذه البلاد، تحت القيادة الرشيدة للملك محمد السادس، نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على المساهمة في مناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية.

إذن بعدما أنهينا جميع المداخلات، إيلا شي فريق محترم أو مجموعة محترمة عندها الرغبة في التعقيب على مداخلة السيدة الوزيرة، طبعا في حدود ما تبقى من الوقت.

[4] **O**ffice de **F**ormation **P**rofessionnelle et de **P**romotion du **T**ravail.

[5] **V**alidation des **A**cquis de l'**E**xpérience.

ماكاين مشكل.

السيدة الوزيرة، ماعندكم ما تضيفو في إطار.. ما كاين تعقيب، إذن ما كاين تفاعل مع التعقيب.

إذن بهذا نكون قد أنهينا أشغال هذه الجلسة المباركة.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

مداخلة باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف للتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، عملا بأحكام النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، في موضوع طالما حضي باهتمام كافة دول العالم لما له من دور في تعزيز الاقتصادات الوطنية، فاليوم نحن أمام تقرير اللجنة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية في المجال السياحي، وهي مناسبة لأعبر فيها تقديري واحترامي الكبير لكل أعضاء اللجنة على هذا المجهود الاستثنائي ولكل من ساعد من قريب أو بعيد في إنجاز هذا التقرير، فهو تقرير لا يقل أهمية عن التقارير السابقة التي تمت مناقشتها.

حضرات السيدات والسادة،

كما يعلم الجميع أن كل مكونات هذا المجلس الموقر خلال هذه الولاية التشريعية تعمل جاهدة للرقي بعمل هذه المؤسسة، إيمانا منها بأن تفعيل آلية الرقابة البرلمانية التزام دستوري، سيمكننا من تجويد عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية، خاصة عندما يخص الأمر تقييم السياسة العمومية، كما أن أي عمل تم إنجازه خلال هذه الفترة يحسب لكل أعضائه ومكوناته ولكل أطره بغض النظر عن المواقع.

فاختيار موضوع السياحة في المغرب لم يكن بمحض الصدفة، بل كان مؤسسا على عوامل موضوعية، منها توفر المغرب كل أسباب الاستقطاب السياحي، كما أنها تشكل مكونا أساسيًا ومساهما مباشرا في التنمية الاقتصادية الوطنية والمحلية.

لكن، ورغم الانتعاش الذي عرفته السياحة خاصة الداخلية في السنين الأخيرة، إلا أن الأزمة الصحية ساهمت في الحد من التطور الذي عرفته السياحة الوافدة خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى انخفاض عدد ليالي المبيت المرتبطة بها في مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة بنسبة 80% سنة 2020 (3,5 مليون ليالي المبيت) مقارنة مع سنة 2019 (17,4 مليون ليالي المبيت)، مقابل انخفاض بنسبة 55% فيما يخص السياحة الداخلية.

بالإضافة إلى ذلك، استعادت السياحة الداخلية خلال سنة 2021 نسبة 81% من السياح مقارنة مع السنة المرجعية 2019، مسجلة نسبة أعلى من النسبة العالمية المتوسطة للاسترجاع والتي تقدر بحوالي 63%، في حين أن نسبة الاسترجاع بالنسبة للسياحة الوافدة لم تتجاوز 16%.

صحيح أن المغرب ظل صامدا بسبب توجيهات جلالة الملك نصره الله، وبسبب الجهود المتضافرة والاستباقية التي بذلتها الحكومة والتي مكنت من تخفيف آثار الأزمة وإرساء أسس انتعاش سريع وواعد للنشاط السياحي.

إلا أن السياحة اليوم ما زالت تواجه مجموعة من التحديات المرتبطة أساسا بتنويع العرض السياحي الوطني وملاءمته لتطلعات السياح، والرفع من تنافسية المنتوج السياحي وملاءمة الأسعار مقارنة بالخدمات المقدمة، وتعزيز الترويج للسياحة الداخلية وتحسين مستوى التنسيق بين الأجهزة المتدخلة في تطوير القطاع السياحي على المستوى الوطني والجهوي.

كما أن نشاط السياحة عامة والداخلية خاصة يرتكز على وجهات سياحية محدودة، فبحسب تقارير رسمية ومن خلال تحليل تطور حصة عدد ليالي مبيت السياح الداخليين الذين زاروا الوجهات السياحية الوطنية بين سنتي 2010 و2021 أن وجهة مراكش حافظت على موقعها كأول وجهة سياحية وطنية بنسبة 23% من عدد ليالي المبيت سنة 2021 (29% سنة 2019)، تليها أكادير وتاغزوت بنسبة 19% (16% سنة 2019)، ثم طنجة بنسبة 10% (نفس نسبة 2019)، ثم الدار البيضاء بنسبة 6% (7% سنة 2019)، ثم فاس بنسبة 5% (4% سنة 2019).

وتستحوذ هذه الوجهات الخمس على نسبة 63% من عدد ليالي المبيت التي تم إنجازها على المستوى الوطني و59% من عدد السياح الوافدين (66% سنة 2019)، ويمكن تفسير هذه النتائج بالجاذبية العالية التي تتمتع بها هاته الوجهات وارتفاع الطلب عليها من قبل السياح الدوليين وقوة وتنوع العرض السياحي المقدم والتي تتجسد في القدرة الاستيعابية التي تتوفر عليها من حيث عدد الأسرة والتي تفوق بكثير الطاقة الاستيعابية للوجهات السياحية الأخرى.

وهو ما يجب العمل عليها حتى نتمكن من استقبال السياح الذي من المفترض أن يزوروا المغرب مستقبلا خاصة ونحن مقبلون على تنظيم تظاهرات عالمية.

السيد الرئيس،

إن التقرير الذي بين أيدينا اليوم، جاء شاملا وملما بكافة الجزئيات، والذي يمكن استثماره في مجموعة من المجالات، خاصة التوصيات المضمنة به والتي لامست كافة الجوانب الأساسية المرتبطة بالقطاع والتي نذكر منها: الحكامة والتسويق وتطهير المحيط السياحي وتنويع العرض السياحي وتحفيز السياحة الداخلية وتعزيز العرض الفندقي والطاقة الإيوائية، وما يرتبط بكل هذا من تأهيل للاموارد البشرية.

هاته التوصيات التي كانت نتاجا لعمل متواصل عرف مجموعة من جلسات الاستماع مع العديد من القطاعات الوزارية، والزيارات الميدانية لمجموعة من الجهات، بحضور كافة المصالح اللاممركزة للقطاعات الوزارية المعنية، بالإضافة الى يوم دراسي في الموضوع بالمجلس.

وعليه، نستخلص المقاربة الشاملة التي اعتمدتها المجموعة في تشخيص وضع السياحة بالمغرب، وصولا إلى انجاز تقرير بهذا الحجم وهذه الحمولة.

حضرات السيدات والسادة،

أخيرا، أجدد التنويه والشكر للسيد رئيس اللجنة، ولكل أعضائها وأطرها، الشكر موصول لرئاسة المجلس ومكتبه ولكافة جنود الخفاء الذين سهلوا مأمورية اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله.